دار بين النهرين للنشر

الغلاف الأخير

في الجولان السوري

ما دفعني الى نشر هذا الكتيب هو الحدث السوري منذ اسقاط نظام بشار الأسد في ديسمبر 2025 كونه يفضح اشكالية السياسة الخارجية العراقية باعتبارها نموذجاً للفشل ومفتاحاً للهزيمة وهو ما تحقق حين سيطرت الجماعات المتطرفة في سوريا والتي كانت تحارب العراق ضمن تنظيمات داعش والقاعدة على الحكم في دمشق عام 2024. ما كنت طرحته في مقالاتي عن السياسة الخارجية للحكومات المتعاقبة العراقية تجاه سوريا كان تحذيراً من المآلات الخطيرة التي سينتهي اليها الوضع السوري والتي ستكون لها تداعيات جمة على العراق.

الصحفي ومعالي الوزير...

انا وهوشيار زيباري

صلاح النصراوي

أشبه بمقدمة

قد يبدو هذا الكُتَّيِب من عنوانه وكأنه يتعلق بنزاع شخصي بيني وبين السياسي الكردي العراقي هوشيار زيباري لكنه في الواقع ليس كذلك وليس فيه ما هو شخصي الا السياق الذي جرت به الحكاية التي رسمها العنوان والتي حولها زيباري الى شأن شخصي رغم انه قضية عامة، بل هي قضية وطنية، وتتعلق ببعض جوانب السياسة الخارجية للعراق في الفترة التي تولى فيها زيباري منصب وزير الخارجية في السنوات التي اعقبت الغزو الأمريكي للعراق في ربيع عالم 2003. فالموضوع الذي أنا بصدده والذي كان وراء الحكاية التي سأحاول ان أتناول بعض تفاصيلها هنا هو جزء بسيط من قصة "العراق الجديد" الذي كان الشعار المفضل الذي كان يتغنى به قادة العراق الذين تمكنوا من السلطة خلال تلك المرحلة التي جرت خلالها أحداث الغزو ومن ثم الإحتلال الأمريكي. ما أنوي ان

أفعله هنا هو ان أبني على جزئية ما حدث بيني وبين زيباري عام 2011 على خلفية مقال كنت نشرته حينها في صحيفة "الأهرام ويكلي" تناول السياسة الخارجية لحكومة نوري المالكي بتفصيل أكثر. ففي ظني ان ما حدث يومها ولا يزال يحدث الى يومنا هذا يكشف لا عن الإخفاق المزمن في إدارة السياسة الخارجية للحكومات التي تعاقبت في العراق منذ الغزو الأمريكي، بل عن مجمل العجز والفشل والفساد وسوء الإدارة في بناء الدولة الذي رافق العملية السياسية منذ الإحتلال والتي تناولتُ جوانب مختلفة منها عبر كتابات ونقاشات مستفيضة منذ البداية وحتى اليوم. ان أبرز أسباب ذلك الإخفاق يكمن في ذات الطغمة التي قيض لها الإحتلال التمكن من مصادر ومؤسسات الدولة التي تأسست عام 1921 والتي مارست كل ما تيسر لها من أدوات وسبل لتدميرها والإجهاز عليها مما جعل من اعادة بنائها على أسس جديدة عملية مستحيلة.

كنت قد نشرت ردي على رد زيباري على المقال الذي نشرته في "الأهرام ويكلي" على موقع مدونتي على blog الذي كنت استخدمه يومئذ وكان رداً مبتسراً نظراً لطبيعة المنشورات على المدونة ومحاولاً ان اتناول النقاط الأساسية في النقاش. كتبت يومها نحو 10 حلقات قبل ان اتوقف بسبب الطلب الملح

الذي تقدم به السياسي العراقي عبدالإله النصراوي والذي قدم الى القاهرة خصيصاً كي يرجوني عدم الإستمرار في كتابة الرد لأسباب سوف أعرضها هنا بعد ذلك. ولكني وانا بصدد التخطيط للكتابة عن استحالة قيام الدولة العراقية بعد 2003 وهو موضوع تناولته في مقالات وندوات حوارية عديدة بدأت أشعر مؤخراً بالحاجة للعودة اليه بشكل موسع على ضوء تجربة الحكم التي استمرت اليوم نحو 24 عاماً وبسبب المأزق المحكم للنظام السياسي الذي جاء به الإحتلال الأمريكي.

ان أحد أسباب اخفاق مشروع الدولة هو العامل الخارجي الذي لعب دوراً كبيراً في تعطيل قيامها لأسباب تتعلق بكل طرف من الأطراف الخارجية المعنية والتي كانت لها حساباتها في منع عودة العراق معافاً وقادراً على النهوض والبناء وكذلك العودة الى ممارسة دوره المحوري في الإقليم الذي استحقه عن جدارة لأسباب عديدة تغور في أعماق التاريخ وفي ثنايا الجغرافية. والعامل الخارجي المقصود هو معادلة ذات شقين الأولى تتعلق بالتدخلات الخارجية في الشؤون العراقية بينما الثاني يتعلق بإدارة العراق لشؤونه وسياساته الخارجية بالطريقة التي تحمي بها المصالح الوطنية وخاصة في تلك الظروف الإستثنائية التي كان يمر بها العراق. وفي الواقع فان الزمر الحاكمة فشلت فشلاً ذريعاً في التعامل مع طرفي

المعادلة اذا لا هي استطاعت التصدي للتدخلات الخارجية ولا هي تمكنت من صياغة سياسة خارجية فعالة ونشطة تساعد العراق على حماية أمنه وسيادته واستقلاله الوطني.

أما العامل الأساسي الثاني فيكمن في طبيعة وبنية التركيبة التي تولت السلطة والتي كانت تتميز بضعف أو بعدم إيمانها بالعراق أساساً وبالتالي عدم رغبتها واستعدادها للدفاع عنه ورعاية مصالحه وتمتين بنيانه. لم تكن تلك الطغم التي تمكنت من الحكم من رجال دولة وقادة ولا ممن يمتلك مؤهلات وكفاءات سياسية وادارية وتنظيمية تؤهلها من رعاية وقيادة مشروع لإعادة بناء الدولة. كما ان معظمها جاء من وسط جماعات المعارضة التي كانت تستضيفها الدول الخارجية مما يعني انها كانت مدينة لهذه الدول بالكثير والذي يتوجب عليها وفاءه حتى ولو كان على حساب العراق. وان عدم امتلاك زمر الحكم مشروع وطني كان يعني عدم توفر رؤية وعقيدة واستراتيجة واضحة للسياسة الخارجية العراقية وادارة تلك السياسة على أساس رعاية مصالحها وتوجهاتها وأجنداتها بالدرجة الأولى وقبول خضوعها للضغوط وعمليات الإبتزاز التي تمارسها الدول الأخرى.

هذا الكراس سيحاول القاء الضوء على قضية أساسية واجهها الحكم في العراق في الفترة التي أعقبت الغزو الأمريكي وسقوط النظام الشمولي ورئيسه صدام حسين الا وهي الفشل في ادارة السياسة الخارجية مما يلقي الضوء على الصورة الأكبر وهي الفشل في اعادة بناء الدولة العراقية. ولكن بسبب السياق الذي جرت فيه السردية التي سيتناولها الكراس، الا وهي عدوانية وشراسة هوشيار زيباري التي واجه بها مقال صحفي كتبته فان جزء من تلك السردية سيذهب الى زيباري نفسه، ليس بإعتباره الجانب الآخر في القضية المطروحة، بل الأهم من ذلك للدور الذي لعبه خلال هذه الفترة سواء في مرحلة الإستعداد للغزو أو في تنفيذ الغزو وغدارة الإحتلال أو في دوره الحكومي الذى استمر لفترة ناهزت العشر سنوات، أولاً كوزير للخارجية ومن ثم كوزير للمالية وبعد ذلك كقيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني.

ما دفعني الى ترتيب تلك المنشورات في هذا الكتيب هو أيضاً الحدث السوري منذ اسقاط نظام حزب البعث وزعيمه بشار الأسد في ديسمبر 2025 والذي كان مقالي في "الأهرام ويكلي" موضع الحديث هنا كونه كان يطرح إشكالية السياسة الخارجية العراقية تجاه سوريا بإعتبارها نموذجاً للفشل ومدعاة للهزيمة وهو ما تحقق حين سيطرت الجماعات المتطرفة في

سوريا والتي كانت تحارب في العراق ضمن تنظيمات داعش والقاعدة على الحكم في دمشق عام 2024. ما كنت طرحته في مقالاتي عن السياسة الخارجية لحكومة نوري المالكي والحكومات المتعاقبة تجاه سوريا كان تحذيراً مبكراً من المآلات الخطيرة التي سينتهي اليها الوضع السوري والتي ستكون لها تداعيات جمة على العراق.

ستكون طريقة تناولي في هذا الكتيب للجزئيتين من خلال العودة الى البوستات (المنشورات) التي كتبتها ثم تطعيمها بإضافات وتعقيبات جديدة هي بمثابة حواشي لم يسمح المجال يومها بتناولها وسأتعرض من خلالها الى ما غفلت عنه حينها. ستظل هذه الحواشي مختصرة ومركزة لأن الكثير مما يجب ان يقال يحتاج الى مجالات غير هذه أو هي مما تناولته فعلياً في مقالات وكتب أخرى. وسأقدم في النهاية عرضاً للسياسة الخارجية العراقية التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة منذ الإحتلال، أو بالأحرى غيابها، والتي أعتقد انها كانت احدى العوامل الأساسية في اخفاق مشروع اعادة بناء الدولة والمجتمع في العراق بعد عام 2003.

وكما اعتدتً في كتاباتي دائما فقد حرصت على المزج بين الأفكار والأطر النظرية والجوانب الإجرائية وبين التجربة

والخبرة الميدانية، وهو أسلوب يعكس بطبيعة الحال خلفيتي الثقافية التي حرصت على ان أبنيها على أساس المعرفة النظرية والوعي الفكري وكذلك على خبرتي المهنية كصحفي ومراقب عمل بشكل وثيق في الميدان. فلقد وجدت هذا الإسلوب دائماً ما يقدم صورة أوضح للقضايا المطروحة من النظرة الأحادية الجانب المختزلة. ولكن وبسبب طبيعة الموضوع الذي فجره التدخل السافر من قبل الوزير هوشيار زيباري والسفير قيس العزاوي بشأن عمل صحفي بحت فقد يغلب السرد الصحفي في هذا الكتيب على الجانب الآخر، أي التنظير في السياسة الخارجية العراقية والذي سيظل دائما بحاجة الى تناوله واغنائه بشكل أعمق.

***

1

من أجل تقريب الصورة عن حيثيات المسألة موضع النقاش وما قام به هوشيار زيباري أنشر هنا في البداية نص المقال الذي استفزه والذي نشر في شهر آب/ أغسطس الماضي ولكنه لم يتأمل به جيداً ولا بدوافعه المخلصة والصادقة والنبيلة.

"دبلوماسية عدم الكفاءة" في العراق:

هل يوجد من يتولى زمام السياسة الخارجية للعراق؟ يتساءل صلاح نصراوي

أدت سلسلة من النزاعات الدبلوماسية، بما في ذلك الأزمة المتصاعدة مع الكويت بشأن بناء ميناء بحري رئيسي، إلى إتاحة الفرص للعراقيين لمناقشة السياسة الخارجية لبلادهم وسط انتقادات متزايدة لما وصف بأنه "دبلوماسية عدم الكفاءة."

ينظر العديد من السياسيين الأكثر نفوذاً في العراق، بمن فيهم رئيس الوزراء نوري المالكي، إلى وزارة الخارجية بشك،

متهمين أعضاء السلك الدبلوماسي بالفشل في تعزيز المصالح الوطنية للعراق، وبدلاً من ذلك خدمة انتماءاتهم العرقية والطائفية.

إلا أن هوشيار زيباري، وهو كردي يشغل منصب كبير دبلوماسيي البلاد منذ نحو ثماني سنوات، يخالف هذا الرأي ويلقي باللوم على السياسيين العراقيين المنافسين في تدهور علاقات العراق مع جيرانه.

في ظل مواجهة العراق لاحتمال تزايد التدخل الأجنبي في البلاد، بما في ذلك التوغلات العسكرية الأخيرة التي قامت بها إيران وتركيا، ينتقد العديد من العراقيين حكومتهم بشدة بسبب فشل سياستها الخارجية.

وقد لاحظ النقاد أن الحكومة العراقية امتنعت عن تقديم شكاوى إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ضد إيران وتركيا، على الرغم من توغلاتهما المتكررة في العراق.

السؤال الرئيسي الآن هو ما إذا كان العراق لا يزال لديه سياسة خارجية جديرة بهذا الأسم، وإذا كان الأمر كذلك، فمن يسيطر عليها.

ينص الدستور العراقي الحالي، الذي تم صياغته بعد سقوط نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين في عام 2003، على أن "السلطات الاتحادية" في البلاد ستضع "السياسة الخارجية السيادية" للبلاد وتصيغ استراتيجية "الأمن القومي."

ومع ذلك، فشلت الحكومات المتعاقبة منذ ذلك الحين في وضع استراتيجية محددة جيدًا للعلاقات الخارجية، أو في تحديد من هو المسؤول عن العلاقات الخارجية في السلطة الفيدرالية، والتي تشمل البرلمان والرئاسة والحكومة.

بعد إعادة هيكلتها في أعقاب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام 2003 والذي أطاح بنظام صدام، صرحت وزارة الخارجية العراقية بأن هدفها الرئيسي هو إنهاء عزلة البلاد من خلال التغلب على "إرث انعدام الثقة والعداء" بين جيرانها.

وجاء في مذكرة سياسية منشورة على موقع الوزارة الإلكتروني أن من بين "مسؤولياتها وتحدياتها" ضرورة العمل على "حماية أمن العراق، وتحقيق الاستقرار في البلاد، والحفاظ على وحدة أراضي العراق."

لكن العديد من السياسيين العراقيين يقولون إن وزارة الخارجية فشلت في تنفيذ هذه الأهداف.

في الأسبوع الماضي، اتهمت ميسون الدملوجي، عضوة البرلمان العراقي عن القائمة العراقية المدعومة من السنة، في مقابلة تلفزيونية مع قناة البغدادية، السياسة الخارجية للبلاد بأنها "ضعيفة ولا تحمي المصالح الوطنية للعراق."

واتهمت عضوة أخرى في البرلمان، وهي وحدة الجميلي، السياسة الخارجية للحكومة بأنها "خاطئة ومربكة."

وقد اشتكت لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان، المخولة دستورياً بالتدقيق في سياسة الحكومة، مراراً وتكراراً من أنها تجهل ما يجري داخل وزارة الخارجية.

وقالت اللجنة إن وزير الخارجية زيباري قد تجنب فرص مناقشة الشؤون الخارجية للبلاد مع أعضاء طاقمه الدبلوماسي.

وقد صرح مؤخراً للصحفيين بأن اللجنة لا ينبغي لها "التدخل في عملية صنع السياسات من قبل الوزارات، بما في ذلك وزارة الخارجية."

وفي يوليو/تموز، أعلن المالكي بنفسه عن مخاوفه بشأن وزارة الخارجية، داعياً إلى مزيد من "الشفافية" في السياسة الخارجية العراقية، وقال في اجتماع للسفراء العراقيين إن "السياسة الخارجية للبلاد يجب أن تكون محددة بوضوح."

قال المالكي إن السياسة الخارجية للعراق "يجب أن تخضع للدستور والقانون ومصالح الدولة"، متذمراً من أن الدبلوماسيين العراقيين في الخارج "يعبرون أحياناً عن سياسات تختلف عن تلك التي وضعتها الحكومة."

وقال: "ينبغي أن يمثلوا الحكومة وليس الأحزاب السياسية أو الطوائف أو الأعراق" التي ينتمون إليها."

في غضون ذلك، يصر زيباري على أن سياسات وزارته تتوافق تماماً مع الأهداف الوطنية العراقية. وفي سلسلة من المقابلات الصحفية، دافع زيباري عن وزارته مؤكداً أنها "تبذل قصارى جهدها لتقديم صورة مشرقة للعراق" للعالم.

واتهم السياسيين العراقيين المنافسين بالافتقار إلى اللباقة الدبلوماسية، والتدخل في دبلوماسية البلاد المنكوبة، والإضرار بعلاقاتها مع الدول الأجنبية.

ومع ذلك، يتفق الكثيرون على أن السياسة الخارجية للعراق تبدو في مأزق، وأن هذا قد يعكس نقصاً في التماسك في السياسات الحكومية بشكل عام، فضلاً عن الصراعات بين الجماعات السياسية والعرقية المتنافسة في البلاد.

إن الخلاف حول قيام الكويت ببناء ميناء مبارك الكبير على جزيرة بوبيان عبر ممر مائي ضيق مع العراق ليس سوى مثال واحد على ذلك.

بينما يقول العديد من العراقيين، بمن فيهم الوزراء والمشرعون، إن الميناء الجديد يتعدى على المياه الإقليمية العراقية، متهمين الكويت بمحاولة خنق وصول العراق إلى الممرات الملاحية الدولية، قال زيباري عكس ذلك، مؤكداً أن الميناء لا يضر بمصالح العراق.

في 29 مايو /أيار، قال زيباري لمجلس الوزراء في رسالة إن "بناء ميناء مبارك الكبير لن يخنق العراق اقتصادياً بأي حال من الأحوال أو يسمح للكويت بالسيطرة على تجارتها البحرية لأنه لن يؤثر على حركة المرور في قناة خور عبد الله."

ربما أثارت الرسالة غضب المالكي، الذي قرر على الفور تولي القضية، وأصدر تعليماته لمكتبه بالتعامل معها بدلاً من وزارة الخارجية.

في يوم الثلاثاء الماضي، نقلت صحيفة الحياة التي تتخذ من لندن مقراً لها عن ياسين مجيد، وهو مساعد مقرب من المالكي، قوله إن رئيس الوزراء العراقي هدد بإقالة زيباري "إذا لم يحسن أداء وزارته."

بالإضافة إلى اتهامات سوء الإدارة وانعدام التواصل والتنسيق بين الوكالات، يقول النقاد إن وزارة الخارجية تعاني من الفساد والمحسوبية والواسطة.

تزدهر وسائل الإعلام العراقية بفضل التقارير التي تتحدث عن الفساد داخل الوزارة وفي السفارات العراقية في الخارج، حيث عملت الأخيرة كقنوات لمئات الملايين من الدولارات المخصصة لأعمال إعادة التأهيل في العراق.

لم يتم بذل الكثير من الجهود للتحقيق في هذه الادعاءات.

في أغسطس، قال عثمان الجحيشي، عضو لجنة النزاهة في البرلمان العراقي، إن اللجنة ستحقق في احتمال وجود "احتيال مالي وإداري" في الوزارة يتعلق بمبلغ 260 مليون

دولار تم إنفاقها على التحضيرات لقمة عربية في بغداد لم تُعقد في الواقع.

تتمتع وزارة الخارجية بسمعة سيئة لكونها واحدة من أسوأ الجهات المخالفة فيما يتعلق بادعاءات المحسوبية والفساد الحكومي.

يقول النقاد إن العديد من الذين تم إرسالهم للعمل في البعثات الدبلوماسية العراقية الـ 89 في الخارج هم إما معينون سياسياً أو تربطهم صلة قرابة بشخص ما في الحكومة.

ويقول النقاد إنه تم تجاهل العوامل التي يُفترض أنها مرتبطة بشغل الوظائف الدبلوماسية، مثل التعليم العالي، والعمل في الخدمة العامة أو الأكاديمية، والخبرة السياسية، وذلك من أجل توظيف الدبلوماسيين وفقًا لحصص تستند إلى الطوائف والجماعات العرقية.

إذا صح ذلك، فقد يفسر العديد من المشاكل التي واجهت إدارة السياسة الخارجية للعراق.

كما أن السياسة الخارجية للعراق لا تزال مشروطة بعوامل جيوسياسية مثل موقع البلاد، المحصورة بين العالم العربي

وتركيا وإيران، ومشاكل الحدود والوصول إلى الممرات المائية الدولية.

لكن التحديات الداخلية، بما في ذلك الجمود السياسي وعدم الاستقرار والطائفية، لها أيضاً عواقب وخيمة على الأمن القومي والسياسات الخارجية.

طالما فشل العراق في صياغة سياسة خارجية مستقلة تخدم مصالحه الوطنية وليس أجندات عرقياته التي تعاني من الصراعات في بعض الأحيان، فلن يحظى البلد بالاحترام الدولي الذي يستحقه.

انتهى

ولإستجلاء الضوء أكثر على مشكلات السياسة الخارجية العراقية أنشر هنا مقالاً آخر لي في "الأهرام ويكلي" أيضاً اتناول فيه جزءاً آخراً من جزئيات السياسة الخارجية العراقية في تلك الفترة في قضية في غاية الأهمية بالنسبة للعراق وهي الحرب الأهلية في سوريا التي سيتورط العراق فيها بسبب عدم امتلاكه لسياسة خارجية أقليمية واضحة وفعالة وتخدم المصالح الوطنية. كان المقال ضمن سلسلة من المقالات التي حاولت ان أنبه من خلالها الى الأخطاء التي كان ترتكبها حكومة نوري المالكي يومها في سياستها تجاه الأحداث في سوريا. حينها

حذرت من محنة كبرى سيتعرض لها شيعة العراق بسبب الزلازل السوري المتفجر والذي سيؤدي بالنهاية الى سقوط نظام بشار الأسد.

وهذا نص مقال آخر نشر في 26 يونيو/ حزيران 2012 بعنوان **"محنة شيعة العراق في سوريا"**

قد يكون الحديث عن تورط الشيعة العراقيين في سوريا مبالغاً فيه، لكن استراتيجيتهم في جارتها التي مزقتها الحرب تبدو موضع شك أيضاً، كما يكتب صلاح نصراوي

تتزايد التقارير التي تفيد بانضمام الشيعة العراقيين إلى مقاتلي حزب الله اللبنانيين والمستشارين الإيرانيين في الحرب في سوريا لدعم نظام الرئيس بشار الأسد، وسط مخاوف متزايدة من أن الصراع في سوريا يتحول إلى صراع طائفي إقليمي بين المسلمين السنة والشيعة.

وجاءت هذه الأنباء في الوقت الذي تتصاعد فيه الأزمة في سوريا، مما يدفع القوى الغربية والقوى السنية الإقليمية الكبرى إلى الانخراط بشكل أكثر حسمًا في الحرب الأهلية

السورية من خلال تسليح وتدريب المتمردين السنة في الغالب الذين يخوضون نضالًا لإسقاط نظام الأسد العلوي.

ومع ذلك، لا يزال نطاق تورط الشيعة العراقيين في المستنقع السوري لغزاً وسط اتهامات بتقارير مبالغ فيها وعلامات على أن حكومة بغداد التي يقودها الشيعة تفتقر إلى استراتيجية متماسكة ومحددة جيداً للتعامل مع الصراع في الدولة المجاورة.

منذ اندلاع الانتفاضة ضد الأسد، انتاب الحكومة العراقية ذات الأغلبية الشيعية قلقٌ بالغٌ إزاء احتمال امتداد الأزمة السورية إلى العراق. وتخشى بغداد من أن يؤدي انتصار المعارضة في سوريا على نظام الأسد إلى اتساع الفجوة الطائفية في بلدٍ لا يزال يعاني من صراعاته الداخلية.

أكدت حكومة بغداد مراراً وتكراراً حيادها في الصراع، وحثت على إيجاد حل سلمي للانتفاضة. ويبدو أن هذه السياسة تهدف إلى منع تفاقم عدم الاستقرار في سوريا، مما يزيد من المخاوف بشأن الوضع المتوتر في العراق.

لكن التقارير المتزايدة حول تدفق الشيعة العراقيين إلى سوريا لمحاربة الأسد أثارت تساؤلات حول ما إذا كانت الحكومة

العراقية التي يقودها الشيعة تنجرف تدريجياً إلى الصراع، مما يتناقض مع سياستها المتمثلة في الحياد.

أشارت تقارير صحفية عديدة في الأسابيع الأخيرة إلى تزايد أعداد الشيعة العراقيين المنضمين إلى صفوف الحكومة في الحرب السورية. وذكرت هذه التقارير أن المتطوعين الشيعة العراقيين يتلقون أسلحة ومؤناً من الحكومتين السورية والإيرانية، وأن إيران رتبت سفر الشيعة العراقيين الراغبين في القتال في سوريا إلى جانب الحكومة.

وبحسب التقارير، فإن ثلاث جماعات شيعية متشددة رئيسية، هي جيش المهدي، وعصائب أهل الحق، وكتائب حزب الله، ترسل جميعها متطوعين إلى سوريا، بعضهم براً من مدينة النجف المقدسة لدى الشيعة، والبعض الآخر عبر مطار بغداد.

وتشير التقديرات إلى أن عدد المقاتلين الشيعة العراقيين في سوريا يتراوح بين 600 إلى أكثر من 1000 مقاتل، مع عبور حوالي 50 مقاتلاً للحدود كل أسبوع.

صرح رئيس الوزراء العراقي الشيعي نوري المالكي لقناة العربية الفضائية يوم الأحد بأن حكومته لم تفرض عقوبات على حركة العراقيين أو إمدادات الأسلحة إلى نظام الأسد.

يوم الاثنين، نفى وزير الخارجية السوري وليد المعلم أيضاً تحركات الشيعة العراقيين إلى سوريا، على الرغم من اعترافه بمشاركة حزب الله اللبناني في القتال ضد المتمردين.

قال وزير الخارجية الكردي العراقي هوشيار زيباري إن أعداد المقاتلين الشيعة العراقيين في سوريا مبالغ فيها.

في الأسبوع الماضي، حذر وزير شيعي عراقي بارز من أن آلاف الشيعة من العراق سيحملون السلاح ضد المتطرفين السنة إذا تعرضت الأضرحة الشيعية في سوريا للهجوم.

قال هادي العامري، وهو أيضاً رئيس حركة شيعية صغيرة، في مقابلة مع وكالة أنباء غربية إنه سيكون من المستحيل على الشيعة العراقيين أن "يقفوا مكتوفي الأيدي" بينما تقوم الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون والعرب بتسليح وتمويل المتمردين السوريين الذين يشكل السنة غالبية سكانهم.

بدا أن العامري يعبر عن أفكار العديد من الشيعة العراقيين الذين انتقدوا الدول الغربية والعربية لزيادة إمدادات الأسلحة وتدريب المتمردين، في حين اعتبروا إرسال رجال عراقيين لمحاربة الأسد أمراً غير مقبول.

في الواقع، فبينما كانت وسائل الإعلام الغربية تسارع لنشر تقارير عن تدفق الشيعة العراقيين إلى سوريا للقتال إلى جانب الأسد، كانت الأخبار المتعلقة بتلقي المتمردين السوريين إمدادات من الأسلحة وفيرة بشكل خاص .

تتلقى جماعات المعارضة السورية أسلحة من بعض الدول العربية، وتحديداً قطر والمملكة العربية السعودية، بموافقة الأمريكيين والقوى الغربية الأخرى.

كما أظهرت الدراسات الحديثة أن آلاف الجهاديين السنة، ومعظمهم ينتمون إلى جبهة النصرة المتطرفة، يشاركون في القتال ضد نظام الأسد.

أعلنت مجموعة أصدقاء سوريا، التي تضم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية وتركيا ومصر والأردن، يوم السبت أنها ستقدم دعماً عاجلاً للمعارضة التي تقاتل الأسد.

فسر رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، الذي استضاف الاجتماع في الدوحة، القرار بأنه "تزويد المتمردين بالأسلحة."

كشفت صحيفة نيويورك تايمز الأسبوع الماضي أن قطر كانت تنقل مخزونات الأسلحة من ليبيا إلى الثوار في سوريا. وذكرت أن طائرات الشحن القطرية من طراز C-17 كانت تنقل شحنات من مطارات ليبية إلى قاعدة العديد الجوية التي بنتها الولايات المتحدة في قطر، قبل أن تُنقل جواً إلى تركيا لتسليمها إلى الثوار داخل سوريا.

كما ذكرت صحيفة "ديلي تلغراف" البريطانية أن المملكة العربية السعودية كانت تزود المسلحين في سوريا بأسلحة ثقيلة، بما في ذلك صواريخ مضادة للدبابات تم استخدامها بالفعل بشكل مدمر، وربما تكون قد عرقلت هجوم النظام الموعود على حلب، ثاني أكبر مدينة في سوريا.

ذكرت صحيفة لوس أنجلوس تايمز يوم الجمعة أن عملاء وكالة المخابرات المركزية وقوات العمليات الخاصة الأمريكية كانوا يدربون سراً المتمردين السوريين على أسلحة مضادة للدبابات والطائرات منذ أواخر العام الماضي، مشيرة إلى أن الولايات المتحدة زادت من مساعداتها للتمرد.

بدأ التدريب الأمريكي السري في قواعد بالأردن وتركيا قبل أشهر من موافقة الرئيس الأمريكي باراك أوباما على خطط البدء بتسليح المعارضة لنظام الأسد بشكل مباشر.

يبدو أن منتقدي العراق يتفوقون على أنفسهم، حيث أن تدخلهم في سوريا أصبح الآن بعيد المدى وحاسمًا وينطوي على أهداف استراتيجية مثل التأثير على الأحداث وإعادة تشكيل خريطة الشرق الأوسط بأكمله .

وهذا يقود إلى السؤال الحتمي عما إذا كان لدى الشيعة العراقيين استراتيجية بشأن الوضع المعقد في سوريا، أم أنهم يتبعون ردود فعل عشوائية وغير منضبطة، حيث يشعرون بشكل متزايد بالتهديد من احتمال انتصار المتمردين في سوريا.

من المهم أن نتذكر أن الشيعة في العراق ليسوا من محبي الأسد، الذي يتهمونه بالمساعدة في تأجيج الحرب الأهلية العراقية من خلال السماح بتدفق الأسلحة والمقاتلين عبر الحدود بعد الإطاحة بنظام صدام حسين السابق.

كما أن الشيعة الإثني عشرية، أتباع الفرع الشيعي الرئيسي في العراق وإيران، لا يعترفون بالعلويين كإخوان لهم في الدين، بل يعتقد بعضهم أنهم زنادقة .

معظم الشيعة العراقيين لا يكنون أي ود لحزب البعث الذي حكم العراق خلال عهد صدام، ويربطونه بحزب البعث السوري الحاكم بزعامة الأسد.

ومن الضروري بنفس القدر التأكيد على أنه في حين يمكن اعتبار الشيعة العراقيين متحالفين مع إيران لمواجهة التهديدات المتصورة من قبل العرب السنة، فإنه لا يمكن اتهامهم بأنهم عملاء لإيران أو حتى أنهم يتفقون معها في جميع القضايا.

وإذا استثنينا المصالح المشتركة أو الروابط السياسية بين الشيعة العراقيين والنظام السوري، فإن السبب الرئيسي لمساعدة الشيعة العراقيين لنظام الأسد يبقى خوفهم من أن يؤدي انهيار سوريا إلى تفتيت العراق على أسس طائفية، مما قد يؤدي إلى وصول حكم سني متطرف معادٍ لبغداد إلى السلطة.

في ضوء ذلك، سعت الاستراتيجية الشيعية العراقية تجاه سوريا خلال معظم العامين الماضيين إلى تجنب التورط المباشر في الحرب الأهلية السورية أكثر من سعيها إلى درء امتدادها الطائفي.

وعلى عكس حزب الله اللبناني، الذي يمتلك آلة عسكرية قوية ومدربة تدريباً جيداً، فضلاً عن التزاماته بالقتال إلى جانب نظام الأسد، فإن الشيعة العراقيين يفتقرون إلى القدرات العسكرية اللازمة للتأثير على الأحداث في سوريا، وهم أقل تحفيزاً على تحمل مثل هذه المخاطر.

يشكل الشيعة العراقيون في سوريا في الغالب مجموعات صغيرة غير منظمة من المتطوعين الذين استلهموا من الخطاب الطائفي الناري أو دفعهم ذلك للدفاع عن الأضرحة الشيعية المقدسة في سوريا، والتي تعرض بعضها بالفعل للتخريب من قبل المتمردين السنة المتطرفين.

أما بالنسبة للحكومة العراقية التي يقودها الشيعة، فلا يبدو أنها تميل إلى الانخراط بشكل كبير في سوريا، وهي خطوة من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم التوترات الطائفية في العراق وتعقد علاقاتها مع الولايات المتحدة والقوى الغربية والإقليمية الأخرى التي تقود الجهود الرامية إلى إسقاط نظام الأسد.

في حين أن الحرب في سوريا لا تزال قضية حاسمة بالنسبة للشيعة العراقيين، حيث أنها تستمر في تعميق الانقسامات الطائفية، فإن معضلتهم تكمن في عدم وجود خيارات لصياغة

رؤية إبداعية واستراتيجية قابلة للتطبيق يمكن أن تساعدهم على التعامل مع النهاية الحتمية لنظام الأسد.

انتهى

على خلفية المقال الأول جاء السجال مع زيباري الذي بدأه برسالة تعقيب واحتجاج وتقريع أرسلها الى الأهرام ويكلي رداً على المقال وسبقه وأعقبه حراك نشط من السفير العراقي في القاهرة أنذاك قيس العزاوي في حملة تأليب سافرة ضدي. ما كتبته يومها رداً على ذلك الحراك الإستثنائي سيأتي هنا بالحروف المائلة وما سأضيف اليه سيعقبه بالحروف العادية.

بوست 1

الصحفي و معالي الوزير ... انا وهوشيار زيباري

"معالي وزير" الخارجية العراقي هوشيار زيباري انتقاني من بين كل صحفي الدنيا الذين يتناولون الشأن العراقي ليرد على مقال كتبته بشأن السياسة الخارجية العراقية. ادرك بطبيعة الحال دلالة، ذلك لكن وزير الدبلوماسية في العراق الجديد تسلح بروح المقاتل القديمة ليشتكيني أولاً لدى صحيفة "الاهرام ويكلي" التي اكتب فيها ويحرض علي ثانية، بعدما تولى تلك

المهمة قبله سعادة سفيره لدى الجامعة العربية ثم ليرد بعدها بمقاله الذي نشر اليوم تحت عنوان "دحض النصراوي".

كنت قد عاهدت نفسي منذ نحو أربعين عاماً منذ بدأت عملي في الصحافة الا انخرط في أية مهاترات أو ترهات ولن يثنيني عن ذلك أيضاً إصرار "معالي الوزير" على استخدام مدفعيته الدبلوماسية الثقيلة في الرد على مجرد مقال صحفي أو محاولات بعثته الدبلوماسية تخويفي أو ارهابي عبر إساليب لم يتبعها معي حتى نظام صدام حسين القمعي والوحشي ولا أنظمة استبدادية كثيرة في المنطقة.

ان مثل هذا العمل الذي يأتي من قيادي في حزب يحمل اسم الديمقراطي هو تحريض سافر وعدوان فاضح على حرية الكلمة والفكر وتهديد لمن تبقى من الضمائر الحية في العراق لم يتجرأ عليه حتى سلفه في الوزارة ناجي الحديثي الذي كتبت عنه رواية كاملة وليس مقالاً، ولا حتى سفراء أو سفارات صدام في ذروة عهد القمع والإستبداد.

يخطئ معالي وزير الخارجية اذا ما ظن ان مثل هذه الأساليب يمكنها ان ترعب أي صحفي ناهيك عمن وقف بصلابة ضد اعتى نظام دكتاتوري وفي عقر داره حين كان الكثيرون ممن يحيطون بمعاليه اليوم في خدمة الطغيان ويلعقون من احذيته.

ان هدفي كان وسيظل هو فتح باب النقاش بين العراقيين حول شؤون بلدهم ومنها سياسته الخارجية التي ادت خلال السنوات العشر الماضية الى كوارث ليس اقلها الفشل الذريع في وقف التدخلات الخارجية التي تساهم في الفتك بالعراقيين يوميا.

وفي حين اني ادعو كل عراقي الى ان يساهم في ذلك النقاش فاني على استعداد كامل ان اقف مع "معالي الوزير" في اي محفل علني يريده لمناقشة سجل سياسة وزارته وادارتها للدبلوماسية العراق انطلاقا من مبدأ الشفافية والصراحة والعلنية.

حاشية

بالنسبة لي لم يكن ما جرى في خريف عام 2011 شيئاً عابراً في في مسيرتي المهنية ولا في تاريخي الشخصي المرتبط بالقضية العراقية فقد جاء بعد أشهر من استقالتي من عملي كمراسل صحفي الشرق الأوسط لوكالة انباء الأسوشيتدبريس الأمريكية العالمية بعد أكثر من ربع قرن قضيتها في تغطية أخبار وشؤون العراق والمنطقة. كانت استقالتي قد تمت على خلفية رفضي لإسلوب تغطية الوكالة للثورات العربية التي كانت قد اندلعت ذلك العام وشعوري بان مكتب الوكالة حاول استبعادي من التغطية لتلك الأحداث الكبرى في تاريخ المنطقة

لأسباب تحريرية وسياسية. كان قراري هو ان احتج على ذلك باقوى طريقة ممكنة لأن الأمر لا يتعلق بي وبإيماني بحقي في الإستقلالية والحرية في التعبير وفق المعايير المهنية ولكنه يتعلق أيضاً بالأحداث ذاتها التي اعتبرتها الفرصة التي كانت تنتظرها المنطقة العربية للتغيير الجذري والعبور الى عصر جديد من الحريات والديمقراطية.

كنت قد قاومت بصلابة وعناد خلال مسيرتي المهنية في الإعلام وفي الصحافة أية محاولات أو ضغوط واجهتني سواء لإملاء أية توجهات علي من الأخرين أو لكبح جماح حريتي وإستقلالي بان أكون ما انا عليه في الدفاع عن حقي في حرية الفكر والتعبير. كان خروجي من العراق قد جاء تتويجا لسلسة طويلة من المواجهات مع أجهزة صدام التسلطية بسبب تشيثي بمواقفي تلك التي جوبهت بالتهديد والوعيد ووصلت حد الى التشريد بالمنافي. وفي سنوات عملي في الخارج قاومت بصلابة أيضاً اي ضغوط مورست علي من قبل الأنظمة والحكومات في منطقة الشرق الأوسط التي عملت بها مراسلاً صحفياً دولياً وبقيت صوتاً لنفسي وصدى لضميري وملتزماً بقواعد المهنة ومبادئها.

خلال تلك الفترة التي قضيتها بعد خروجي من العراق كنت قد ساهمت في النشاط العراقي المعارض الهادف الى اسقاط نظام صدام حسين سواء من خلال عملي الصحفي في الوكالة التي كنت أعمل فيها أو بالكتابة في الصحف العربية والمجلات المتخصصة وفي الندوات والمؤتمرات البحثية أو من خلال العمل العام. كان الأمل يراودني بان عراقاً آخر سينهض بعد اسقاط صدام تفتح فيه السبل أمام العراقيين للعيش بحرية وكرامة وللحريات العامة، ومن بينها، وعلى رأسها، الحريات الصحفية التي أمنت بقوة بعد تجارب سنين في العمل في الإطار الدولي بأنها الأساس المتين لأي مجتمع حر خال من الفساد والهيمنة بكل أشكالها ومصادرها.

وعلى هذا الأساس شاركت عام 2004 في مؤتمر عقد في العاصمة اليونانية اثينا بهدف تأسيس هيئة جديدة للإعلام في العراق بدل وزارة الإعلام وصحافة السلطة الرسمية تكون ممولة من المال العام ولكنها مستقلة في شؤونها التحريرية ويتم مراقبة ادائها من قبل هيئات مستقلة وقضائية. ورغم عملي في الإعداد لهذه المؤسسة الا اني رفضت ان أعمل فيها حين عرضت علي الفرصة أكثر من مرة لأني فضلت ممارسة

عملي الصحفي في الميدان على الإرتباط بالوظيفة وقيودها وأيضاً بسبب مخاوفي من أولئك الذين سيتولون السلطة بعد سقوط نظام صدام.

لذلك فان ما قام به زيباري وسفيره في القاهرة من رفض واحتجاج وتأليب ضدي لمجرد كتابتي مقالاً نقدياً عن السياسة الخارجية العراقية اعاد الي ذكريات العمل الصحفي تحت نظام صدام وكيف ان النظام الذي خلفه يستخدم نفس الآليات أو طرق جديدة في محاولة وٴد الصحافة الحرة في العراق الجديد، الذي يتشدقون به. بل لعلها كانت مفاجئة لي حين تذكرت بان لا أحد من سفراء صدام كان قد تقدم بشكوى ضدي خلال السنوات التي كنت أكتب فيها ما أشاء منتقداً وفاضحاً النظام وممارساته.

في (مقالته) الرد في "الأهرام ويكلي" قلب "معالي وزير" الخارجية العراقي الهرم عاليه سافله ووضع بدبلوماسية يحسد عليها الأمور بالمقلوب بغية الهروب من صلب الموضوع. ولكني سأدع القراء يطلعون على نص مقاله في العدد الذي سيصدر يوم غد قبل ان اتناوله بالرد، أولاً بالعربية للقراء العراقيين الذين يعنيني اطلاعهم على موضوع النقاش بالدرجة الأولى، وبعدها سألجأ للرد باللغة الانكليزية لقراء الجريدة وللرأي العام العالمي.

لكني أريد قبلاً ان أسرد هنا نزراً يسيراً من خلفية تاريخية قد تساعد في اغناء ذاكرة القراء ببعض المعلومات للإلمام بموضوع النقاش الجاري وهو عن مجمل أداء السياسة الخارجية العراقية وجهازها الدبلوماسي منذ التغير الحاصل بعد الغزو الأمريكي واسقاط نظام صدام، وهو نقاش لازلت ادعو كل العراقيين ابتداء من القراء الى النخبة وانتهاء بلجنة الشؤون الخارجية البرلمانية للخوض فيه بعمق ومسؤولية.

في 9 أيلول/ سبتمبر 2003 كتبت تقريراً صحفيا في وكالة انباء الاسوشيتدبريس التي كنت أعمل بها عن "معالي وزير" خارجية حكومة ادارة سلطة الإئتلاف، المعروفة شعبياً بإدارة

بريمر، بعد ان اتخذ مقعده بين 21 وزير خارجية عربي في قاعة اجتماعات الجامعة العربية بالقاهرة وكنت ملماً بطبيعة الحال بالجهود والضغوط الأمريكية التي جرت خلف الكواليس لإعادة المقعد للعراق بعد التغيير.

تأملت خيراً وانا استمع الى "معالي الوزير" من شرفة الصحافة في قاعة الجامعة العربية وهو يقول في أول كلمة له "ان العراق الجديد سيكون مغايراً عما كان عليه في عهد صدام حسين. العراق الجديد سيكون قائماً على التنوع والديمقراطية والدستور والقانون واحترام حقوق الإنسان."

اطربني تعبير "العراق الجديد" وانا انظر الى وجوه أصحاب السمو من الأمراء والشيوخ وأصحاب المعالي والسعادة في القاعة الذين أعرف جيداً من خبرتي معهم المباشرة، أو من خلال مؤتمرات وقمم الجامعة العربية منذ عام 1978 حساسيتهم الشديدة لمثل هذه التعبيرات الطنانة وقلت لنفسي يا مسهل ها هي نغمات جديدة تعزف في قاعة بيت العرب لعلها تبثمر بشيء مفيد أكثر مما تطرب.

في 4 نيسان/ أبريل 2004 وفي أثناء الإجتماع الثاني الذي يحضره زيباري لمجلس الجامعة العربية بصفته وزيراً للخارجية كتبت عنه "بروفايل" لتقديمه للعالم كوزير

خارجية كردي أصبح يجلس بين نظرائه العرب المتوجسين عاكساً حقيقية "العراق الجديد" بتنوعه الإثني وبتقديمه نموذجاً سياسياً وإنسانياً وحضارياً لباقي دول المنطقة الموبوءة بالطائفية والعرقية والدكتاتورية. مما قاله لي في المقابلة التي اجريتها معه وانا أعدُ للتقرير "انا لا امثل جماعتي الإثنية ولكني امثل كل العراق ومصالح العراقي ككل... ولائي هو دائما للعراق وليس لمنطقة معينة بذاتها.... ربما لدي ارائي الخاصة ولكني الان أمثل مصالح العراق وليس مصالح الأكراد."

من يعود بذاكرته الى تلك الأيام العصيبة التي كانت الجامعة العربية قد حددت فترة عام لإختبار الحكومة العراقية سيجد ان تقريراً مثل هذا (نصه على الانترنيت) "يسوق" "معالي وزير" خارجية "العراق الجديد" بطريقة ايجابية أمام المتربصين به وبحكومته من الحكام والنخب العربية، لا بد ان يكون ورائها حسن نية وتنطوي على أمال وتطلعات ان يكون الوزير وحكومته عند حسن الظن ببناء العراق الجديد المنشود، بالرغم من كل المخاوف التي كانت تعتريني من بناة العراق الجديد والتي كنت قد عبرت عنها قبل الغزو واجملتها في مقالي في جريدة الحياة في اليوم الأول لإنعقاد مؤتمر المعارضة العراقية في لندن في كانون الأول/ ديسمبر 2002

وعنوانه "كنت أعلم مالذي سيتهدم ولكني لا أعرف مالذي سيبنى فوق الأنقاض."

عرفت "معالي الوزير" مثلما عرفت أصحاب الفخامة والدولة والمعالي والسعادة الكثيرين الذين عبروا وسيعبرون في حياتنا منذ الغزو، لكن مشكلته الأولى انه لا يبدو قادراً، مثل الأخرين من زملائه، على التميز بين كاتب وصحفي حر ومستقل ومثقف عراقي كان يحاول ان يعطي الناس أملاً بالفرصة التي جاء بها التغيير للعراقيين وبين المنافقين وحارقي البخور والدجالين والسماسرة الذين يزينون لهم ما هم عليه.

المشكلة الثانية انه يدرك اني ابن مكة وأدرى بشعابها وقاطنيها، واني بنيت خلال أعوام طويلة مصداقية في الصحافة العالمية والعربية لم تتهز ابداً، ولست من كتاب الوجبات السريعة في الصحافة الغربية أو المرتزقة في الصحافة العربية، أو ممن تزدحم بهم مواقع النميمة على الإنترنيت، وهذا مكمن السر في تهافته على الرد على مقالي بعد محاولات فاشلة قام بها سعادة سفيره في الجامعه العربية للرد باسمه وتم رفضها من الجريدة.

حاشية

من المفيد ان نُلقيَّ هنا نظرة على هوشيار زيباري ليس بحثاً في سيرة حياته، بل في سيرة عمله السياسي قبل وبعد ان تبؤ منصبه كوزير للخارجية لـ"العراق الجديد" اذ ان ذلك ما يعنيني بالدرجة الأولى وليس زيباري الشخص، فتلك مسألة لها مكان آخر. لكن بإيجاز فقد ولد هوشيار زيباري في مدينة عقرة في محافظة الموصل يومئذ عام 1952 لأب كان شيخاً لعشيرة الزيباريين الكردية المتنفذة في المنطقة. كان الزيباريون يتنافسون مع جيرانهم البرزانيين على الزعامة الكردية في تلك المنطقة وفي تلك المرحلة وفي محاولة للصلح بين العشيرتين بعد صراعات دامية طويلة تم زواج ابنة محمود آغا زيباري واخت هوشيار من مصطفى البارزاني الذي كان قد بدأ يتزعم الحركة الإستقلالية الكردية في العراق وبذلك أصبح هوشيار خالاً لمسعود برزاني الذي كان قد ولد قبله بعدة سنوات. هذه الصلة العائلية هي التي ستربط بين هوشيار والبارزانيين فيما بعد رغم استمرار تباعد العشيرتين حتى سنوات ما بعد سيطرة الأحزاب الكردية على شمال العراق بعد حرب الخليج الأولى عام 1991.

سياسياً، قبل ان يتسلم زيباري منصبه المهم عام 2003 في أول حكومة يشكلها ما دعي بعد الغزو الأمريكي بـ "سلطة التحالف الدولي" كان زيباري يعمل في مكتب العلاقات الخارجية كممثل للحزب الديمقراطي الكردستاني في أوربا من مقره في بريطانيا. كان زيباري قد أُرسلَّ للدراسة في جامعة أسيكس البريطانية وبعد تخرجه بقي هناك يرعى جانباً من النشاطات السياسية للحزب وعلاقاته الخارجية هناك. وبحكم هذه المسؤولية فقد كان جزءاً من قيادة الحزب التي فاوضت جماعات المعارضة لصدام في الخارج وعمل في التنظيمات التي تشكلت للم شمل المعارضة وخاصة بعد غزو صدام للكويت عام 1990 وتطور علاقات المعارضة مع الحكومات الغربية وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية. سيذكر لي هوشيار في أحد لقائاتنا ان غزو الكويت كان أعظم فرصة تتاح للأكراد العراقيين في تاريخ نضالهم كي يستأنفوا مسيرة تحقيق حلمهم في تقرير المصير وحينها أعتقدت بانها كانت أيضاً أعظم فرصة له شخصياً كي يبرز على المسرح السياسي. عمل زيباري بعد ذلك ضمن فرق التنسيق بين الحزب والجهات الأجنبية وخاصة الأمريكية والبريطانية التي كانت تخطط لغزو العراق واسقاط صدام. وتساعد هذه الإشارات المختصرة لسيرته الشخصية والحزبية في توضيح السؤال لماذا تم

ترشيحه من قبل حزبه كي يكون وزيراً للخارجية في حكومة ما بعد الإحتلال بإعتباره صاحب خبرة في العمل السياسي وفي العلاقات الدولية بناها أثناء نشاطه في المعارضة. اعتبر الأكراد ان حصولهم على منصب وزير الخارجية بعد منصب رئيس الجمهورية الذي تبؤه جلال الطالباني مهماً بعد الإطاحة بصدام حسين حيث نظروا الى السياسة الخارجية والدبلوماسية النافذةً باعتبارها الموقع النافذ الذي سيمكنهم من الإطلال على العالم وللحصول على المزيد من الإعتراف الدولي بهم.

خلال نحو عشرة أعوام سيتسنم زيباري منصب وزير الخارجية في النظام الجديد مدعوماً من قبل قيادة حزبه الذي كان يقيم تحالفاً سياسياً مع الجماعات الشيعية في السلطة والتي كانت تستهدف من وجوده في وزارة الخارجية خدمة الأجندة التي يتبناها الحزب على المدى الطويل وهي التمهيد لإعلان الإستقلال عن العراق في اللحظة المناسبة وهو ما عملته فعلياً حين دعت الى الإستفتاء على حق تقرير المصير في أشد حالات العراق ضعفاً عام 2017. في سجلات تلك المرحلة قبل وأثناء الإستفتاء ستظهر صور زيباري وهو ينسق من أربيل الخطوات مع شخصيات أجنبية نافذة مثل الفرنسي برنار هنري ليفي والأمريكي زلماي خليل زاد وغيرهم في خطوات الدفع بالإستقلال الكردي. بالإمكان تقسيم تلك الفترة التي تولى فيها

زيباري الخارجية الى عدة مراحل كانت السنوات الثلاث الأولى من 2003 الى 2006 تسير السياسة الخارجية العراقية كما تعمل الدبلوماسية العراقية برعاية الأمريكان الذين كانوا لايزالون الحكام الفعليون للعراق تحت سلطة الأئتلاف. في الفترة الثانية الممتدة الى نهاية عام 2011 كانت القوات الأمريكية لاتزال في العراق كما كانت الإدارة الأمريكية لاتزال ترعى العملية السياسية في العراق خشية من انهيارها. لم يكن هناك فعلياً خلال هاتين الفترتين أية سياسة خارجية مستقلة أو حقيقية للعراق كي يدعي زيباري انه كان يقف خلف دفة توجيهها. اما في الفترة الأخيرة التي تمتد الى عام 2014 فقد كانت كما حاول التقرير الذي نشرته وأصبح موضع الجدل فقد أمسك رئيس الوزراء نوري المالكي بملف الشؤون الخارجية وجعل من زيباري مجرد موظف لديه يأتمر بتوجيهاته.

ولم يتسنَّ لزيباري ان يعود الى منصبه في الوزارة التي شكلها حيدر العبادي عام 2014 بسبب تحفظ الجماعات الشيعية ومعارضتها لأنها كانت ترغب بعد ان أشتد ساعدها بالقبض على السلطة بان تهيمن على الدبلوماسية العراقية بالطريقة التي تلبي توجهاتها الخاصة. أبعد زيباري الى وزارة المالية

وبإبعاده تكشفت الكثير من قصص الفساد وسؤ الإدارة التي جرت في عهده والتي كان على رأسها تحويل الوزارة الى عزبة شخصية تتم التعينات فيها على اساس المحاصصة والولاءات وتقاسمها بين شخصيات وعوائل المسؤولين الحكوميين والحزبيين. كانت نتيجة ذلك ان اصيبت الوزارة بالترهل حيث امتلئ السلك الدبلوماسي العراقي بالعناصر الهزيلة التي تفتقد الى الكفاءة والقدرات وفي أحيان كثيرة الى ممارسات بعيدة عن الدبلوماسية. كما افتضحت في عهده الإخفاقات في الدبلوماسية العراقية والسياسة الخارجية عموماً وعلى رأسها إدارة ملف تعين الحدود مع الكويت والتي سيقت خلالها اتهامات له بالرشوة من قبل الكويت والتي ستتفجر بعد سنوات برفض المحكمة الدستورية لإتفاقية الحدود البحرية.

بعد عامين من توليه وزارة المالية سيقوم البرلمان العراقي باقالة زيباري من وظيفته بسبب اتهامات بالفساد وإساءة استغلال الأموال العامة بعد استجواب برلماني وتصويت 158 نائبا بالطرد مقابل 77. عضواً كانت الإتهامات تتضمن الإستيلاء على أموال عامة والإنتفاع من معاملات بعقارات الدولة والحصول من جراء ذلك على ثروة طائلة جناها زيباري خلال سنتين من فترة عمله كوزير للمالية. ستلاحقه هذه الاتهامات في المستقبل وستقرر المحكمة الاتحادية العليا

بعد ذلك منعه من الترشح الى المناصب الرسمية وهو ما كان بمثابة حكم اعدام سياسي أنهى به زيباري أحلامه بان يظل لاعباً على المسرح السياسي العراقي وربما العالمي وان يبقى في الواجهة الإعلامية سنوات أخرى. في سنواته اللاحقة سيهتم زيباري بالإدلاء بالتصريحات الصحفية وإجراء المقابلات التلفزيونية والتي يستغل من خلالها الأزمات بين الحكومة المركزية والإقليم كي يطلق تصرحيات مدوية مثيرة للإنتباه.

3

في 6 أيلول/ سبتمبر الماضي أي بعد ثلاثة أسابيع من نشر مقالي في "الاهرام ويكلي" زار "معالي الوزير" مؤسسة الأهرام لكي يشيد أولاً أمام المسؤولين فيها بـ"الدور التنويري الكبير" للأهرام في المنطقة العربية، وثانياً لكي يعلن حسب ما جاء بالخبر المنشور بأنه "قدم الدعوة للرئيس (محمد) مرسي لزيارة العراق والتي قال انها ستدفع إلي تقوية العلاقات الإقتصادية بين البلدين من خلال الشركات المصرية المتواجدة بالفعل في السوق العراقي."

هل تخلو هذه الزيارة من مغزى بما يتعلق بمقالي عن السياسة الخارجية العراقية، خاصة وان "معالي الوزير" اقتطع من وقته الثمين الذي كان يفترض ان يخصصه لجلسات اجتماعات وزراء الخارجية العرب المنعقدة لمناقشة الأزمة السورية التي من المفترض ان تشغل باله لما لها من انعكاسات على الوضع العراقي تاركاً نظرائه العرب يصولون ويجولون في تقرير مستقبل سوريا وبالتالي تقرير مستقبل العراق؟

ان يترك "معالي الوزير" وبلاده رئيس القمة العربية الحالية مناقشات زملائه العرب لأخطر قضية يواجهها العراق وستقرر مصيره ويتعرض للمعاناة الأليمة التي تسببها زحمة المرور في شوارع القاهرة لكي (يشيد) و(يبشر) فهي ايحاءات لا يمكن ان تخفي الدافع الحقيقي وراء الزيارة وهي مهمة تولاها قبله وبعده سعادة سفيره في الجامعة العربية.

من بين الصفات التي يتمتع بها السياسيون العراقيون العابرون في حياتنا هي الجحود والنكران لأولئك الذين وقفوا معهم في أيام المعارضة، وليس هناك اليوم ما آسف فيه في تجربتي الصحفية أكثر من اني ساعدت الكثيرين منهم على البروز اعلامياً وقدمتهم للإعلام العالمي وتغاضيت عن خزعبلاتهم، ولربما روجت لها أيضاً، ظاناً ببعضهم خيراً، وشاكاً ومتوجساً بأخرين، مقتنعاً بانه في النهاية لن يصح الا الصحيح.

ينسى "معالي الوزير" اني كنت أول من أدخله الأهرام حين رتبت له الندوة التي عقدها في مركز الدرسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام في 13 كانون الثاني/ يناير 2005 حيث تعرف على كبار الباحثين والصحفيين وتبادل معهم وجهات النظر في وقت كان الكثيرون في الشارع المصري

والنخبة المصرية ينظرون بتوجس وريبة وعدوانية لكل من يتحدث أو يطرب للعراق الجديد.

وحين لم يكن مسؤولو الجامعة ووزارة الخارجية المصرية يطيقون ان يروا معالي الوزير أو أطقمه الدبلوماسية وكل من له علاقة بعراقه الجديد كنت أمد يد العون للمساعدة وأسعى لشرح الموقف وتلطيف الأجواء بغية فتح الأبواب الموصدة أمامهم حتى نالني بسبب ذلك شظاياً كثيرة.

وفي حين كان دبلوماسيوه ووفوده يقضون اوقاتهم في الليالي الملاح ونهارات المكاسب والأرباح كنت لازال مخدوعاً بعراقه الجديد فانافح دفاعاً عن ذلك العراق المتخيل في المنتديات السياسية والندوات والمؤتمرات وفي المطبوعات العربية والدولية وسط أجواء شديدة العداء والخصومة.

هناك الكثير مما يروى عن ممارسات دبلوماسيي "معالي وزير" خارجية العراق الجديد هي رديف الخيانة الوطنية والنذالة والخسة والتي كلفت العراق ليس أموالاً أو سمعة، بل دما طاهراً بريئاً في شوارع المدن العراقية، ومع ذلك فان معاليه يجد الوقت والجهد ليرد على صحفي بعبارات بينها وبين الدبلوماسية مسافات شاسعة ولا يوفر كل ذلك لكي يضع

بعد تسع سنين من توليه منصبه أمور سياسة البلد المنكوب الخارجية ودبلوماسيته وادارة وزارته في نصابها الصحيح.

حاشية

على الصعيد الشخصي ما كشفه هجوم زيباري السافر والحاقد عليَّ والموقف الذيلي البشع لسفيره قيس العزاوي مني هو ليس فقط الجحود والنكران لما قدمته طيلة السنوات الماضية في دعمي للعملية السياسة الجارية ووقوفي ضد القوى المعادية لها رغم تحفظاتي وقبل ذلك طبعاً مساندتي للمطالبات بعملية التغيير في العراق واسقاط صدام بل أكد لي ما كنت اتوقعه وأعرفه من هذه الزمر التي تبؤت كراسي السلطة في "العراق الجديد" هي بلا أخلاق وبلا ضمير وبلا وفاء. كنت قد خبرت الكثيرين منهم ممن تعرفت عليهم أيام معارضتهم لصدام بحكم عملي الصحفي حيث التقيت بهم في عواصم شتى وأطلعت على أحوالهم الشخصية والإنسانية مثلما خبرت اراءهم وافكارهم السياسية. كان التواضع في مستوى القابلية والأداء ان لم يكن الخواء هو ما يجمع بين الحالتين، أي أفكارهم وافعالهم، التي لم يكن يجمعها جامع في النظرة الى العراق

سوى شهوة الإنتقام ورغبة الجلوس في كراسي السلطة. كنت أعرف ان أولئك الذي تمكنوا من السلطة بالتسلق على ظهور المحتلين ليسوا أقل في بشاعة أوصافهم من سابقيهم من صدام وعائلته وأزلامه وانهم ليسوا بناة لدولة او لوطن بل مجرد مشعوذين وشذاذ آفاق كانت نيتهم تدمير الدولة ونهبها قبل ان يتركوها تتهاوى الى كومة من الأنقاض.

لقد كان أحد أخطاء حياتي، وعلي ان أقر الآن بذلك، اني ساهمت بشكل ما اعلامياً في دعم مشروع إسقاط نظام حسين وبالتالي فسح المجال لهذه الطغمة من ان تتولى زمام الأمور في "العراق الجديد". كنت بطبيعة الحال معارضا للنظام الشمولي القمعي كما كنت ضحية له ولكني لم أكن يوما من مؤدي شن الحرب او غزو العراق من قبل قوة أجنبية لها مشروعها الإمبريالي الخاص وليس الدفاع عن العراق والعراقيين. ثم اني ايقنت منذ فترة مبكرة ان شخصيات وقوى المعارضة لا تمتلك لا مشروعاً ولا أية إمكانيات بناء دولة على انقاض نظام صدام. كانت رؤيتي أنذاك تقوم على أساس ان الأمريكان سيقومون بالغزو شاء العراقيون أم أبو وان تلك المعارضة ستلتحق بهم لكي يحققوا أهدافهم وأهداف الدول التي كانت تستضيفهم وأهداف أمريكا وبالتالي فان ما تبقى هو التعامل مع الواقع الجديد من زاوية نظر مستقلة ووطنية

ومعارضة حين يتطلب الأمر ذلك. ولكني بقيت حذراً ومتشككاً وخاصة بقدرات وامكانيات ونوايا الحكام الجدد وبالتأكيد بالأمريكان في ان يأخذوا بالعراق الى ضفة النجاة بعد غرقه في بحر الإحتلال.

كنت مدركاً بطبيعة الحال بان أطراف المعارضة لا تستسيغني بل كانت تعاديني وعبر قادتها عن ذلك بافعال عديدة في الفترة التي سبقت الغزو وكل ذلك بسبب آرائي المستقلة وخاصة عدم اقتناعي بأدائها ومواقفي المتشككة او المعارضة لها ولكني لم أكن أتوقع ان تبلغ بها الوقاحة والنذالة أحياناً الى ان تعادني الى الدرجة التي منعت عني بعد ان استلمت السلطة استحقاقاتي القانونية من رواتبي التقاعدية وحقوقي أسوة بكل المتضررين من نظام صدام ومن الأعمال الأرهابية التي تلت ذلك ومنها سرقة كل آثاث بيتي ومتعلقاتي في بغداد والإستيلاء على البيت من قبل بعض الجماعات. فلذلك لم أندهش كثيراً حين تجاهل زيباري والعزاوي تاريخي ودوري وتضحياتي ولجئا الى الشكوى علي والتحريض السافر ضدي لدى مؤسسة الأهرام لمجرد كتباتي مقالاً نقدياً يكتب مثله كثيرون في الصحافة يومياً في كل مكان. سترسخ في ذهني تلك الممارسات أولاً بان الطغاة يورثون عاداتهم السيئة في القمع والإضطهاد الى خلفائهم وثانياً بان خوف الطغاة الجدد من كشف الصحافة

للحقائق لا يقل بأي شكل من الأشكال عن خشية الطغاة الأسبقين مما سوف ينعكس في تصرفاتهم تجاه معارضيهم.

ورغم اني كنت معارضاً للغزو والإحتلال منذ البداية الا اني سأحاول ان أكفر عن خطئي الأول بدعم التغيير بان أنذر نفسي لنقد التجربة المريرة التي نتجت عن تسليم السلطة لهذه الطغم البائسة والدفاع عن حق العراقيين بأن يكون لهم دولة جديرة بتضحياتهم وبآمالهم. لم يسكتني ارهاب زيباري ولا تضييق الآخرين بل زدت خلال السنوات التي تلت ذلك من وتيرة مقالاتي وكتاباتي التي كانت تستهدف كشف حقيقية ما جرى وما يجري في "العراق الجديد" وفضح الجرائم التي ارتكبت بحق العراقيين. خلال تلك الفترة كتبت العديد من الكتب والمئات من المقالات التي تناولت شتى أوجه المأساة التي خلقتها زمر الحكم في هذا العراق والتي حضيت بقبول لا القراء وحدهم بل المراكز البحثية والاكاديمية التي اصبحت مراجع لديها في اعداد التقارير والرسائل الجامعية عن العراق.

4

في حين يركز "معالي وزير" الخارجية في مقاله الاعتراضي في" الأهرام ويكلي" على غزوات وفتوحات وزارته في تمثيل مصالح العراق الوطنية يتجاهل تماماً مثلما يفعل منذ سنين كل الإتهامات الموجهة اليها بالفساد وسؤ الإدارة والفشل في صياغة سياسة خارجية فعالة ودبلوماسية قادرة. وبدلاً عن ذلك فانه يطلق زخات رصاصاته أولاً بعبارات مثل "التحيز" و"الأخطاء" و"التهيئات" و"التشكيك" ثم يتحول الى رشقات المدافع الثقيلة فيمطر القراء باتهامات للكاتب بـ"الفبركة" و"اعادة انتاج الإدعاءات المريضة القديمة" و"التضليل" و"القفز الى الاستنتاجات الساذجة والخيالية" و"الخداع".

يالها من لغة دبلوماسية راقية تليق بالعراق الجديد، انتظر من "معالي الوزير" ان يرد بمثلها على مقال "العراق يعاني من فوضى سياسته الخارجية" في صحيفة الغاردين البريطانية الثلاثاء 16 تشرين الاول/ أكتوبر 2012.أليست الغاردين أيضاً منارة للتنوير مثلما هي الأهرام وتستحق من معاليه عناية، ولربما زيارة مماثلة، أم انه يجوز ردع وتخويف والتنكيل بالصحفي والكاتب العراقي وليس بالآخرين.

أخذت وزارة الخارجية مثلها مثل باقي المؤسسات في العراق الجديد حيزا كبيراً من اهتمام العراقيون بقضايا الفساد، وخاصة المحاصصة والمحسوبية وانعدام الكفاءة في التعينات وفي شغل المناصب وسوء استخدام المال العام وغيرها من أوجه استغلال السلطة. كان اخر تلك القضايا ما افصحت عنه النائبة البرلمانية الكردية وعضو لجنة العلاقات الخارجية النيابية آلا الطالباني يوم 16 تشرين الاول/ أكتوبر عن ان "جميع المقبولين في معهد الخدمة الخارجية للدورة 27 للعام الحالي هم من أبناء المسؤولين في الحكومة لاسيما السفراء."

هل بالإمكان التشكيك بشهادة الطالباني وهي شاهدة من أهلها بامتياز باعتبارها كردية أولاً وعضوة في اللجنة النيابية المختصة ثانياً حتى بافتراض ان هناك نوازع شخصية أو دوافع سياسية أو مناكفات حزبية وراء انتقاداتها المتكررة لوزارة الخارجية. لم نسمع من "معالي الوزير" رداً على اتهام خطير كهذا وهو ان وزارة خارجية "العراق الجديد" مثلها مثل ذلك "العراق الجديد" نفسه مجرد ضيعة استولى عليها البعض ويريدون ان يورثوها للابناء وربما الأحفاد من بعدهم.

غير اني سأتجنب الآن الخوض في قضايا الفساد المالي والإداري والأخلاقي في الجهاز الدبلوماسي العراقي وهي

قضايا تزكم حتى الأنوف العفنة وأريد ان اعود الى ما اشرت اليه سابقاً عن الممارسات التي ترتقي الى درجة الخيانة الوطنية رغم علمي بان الوطنية لم تعد مفردة مدرجة في قاموس العراقيين الجدد.

خلال السنوات التسع الماضية اطلعت وبحكم عملي في الصحافة الدولية في عواصم عديدة على نماذج مهولة من تلك الخيانات قام بها دبلوماسيون ومسؤولون عراقيون كانوا ينقلون فيها الى مسؤولين وأجهزة رسمية أجنبية معلومات تتناقض كلية مع مهماتهم المكلفين بها وواجباتهم الرسمية والوطنية. ان بعض ما اطلعت عليه من وثائق ومنها تسجيلات صوتية ومحاضر اجتماعات كان يتجاوز النفاق والنميمة الى الإستعداء والتحريض السافر على الحكومة التي يمثلونها. كما رأيت وثائق ومحاضر عراقية رسمية مسربة الى الدول الأجنبية كان مصدرها دبلوماسيون عراقيون.

هل احتاج هنا الى الإيضاح بان أي واحد من هؤلاء كان يمثل هنا الإنتماء أو المصلحة التي يختارها لنفسه غير الإنتماء للعراق ومصالحه الوطنية. يمكن ان يتفهم المرء ان البعض يضع انتماءه الطائفي والإثني فوق كل اعتبار ولكن هل احتاج هنا للتساؤل عما اذا كان بعض الدبلوماسيين ومنهم سفراء

يمثلون حقاً العراق الجديد أم دولاً أخرى يرتبطون بها بروابط عديدة. كيف سيتصرف السفير العراقي الذي قضى سنوات من عمره يعمل مع الأمير الفلاني والشيخ العلاني أو زيد من الدول وعمرو من الأجهزة حين يجلسون معا في مؤتمر أو اجتماع دولي وتتباين مصالح العراق مع أجندات هؤلاء الأجانب؟

في مقاله يرمي "معالي الوزير" قفاز التحدي ويطالب بادلة تثبت الفساد المستشري في وزارته. حسنا تلك هي مهمة لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية وهيئة النزاهة والقضاء في العراق الجديد. ولان هذه المؤسسات في غير وارد هذا الأمر ليعمل "معالي الوزير" بقاعدة دفع الشبهات ويطلب بنفسه تحقيق شامل بكل أوضاع الوزارة السياسية والإدارية والمالية منذ استلامه لها ولحد الآن. واذا كان معالي الوزير حريصاً على سمعته وتاريخه النضالي أو انه يحمل المسؤولية لعملية المحاصصة وتدخلات الاخرين فبامكانه ان يتحدى كل منتقديه ويطلب تشكيل لجنة تحقيق مستقلة تتولى تلك المهمة.

طبيعي ان كل ذلك لن يحصل أبدا لكن حين يأتي يوم الحساب أو حين تبدأ ويكيليكس العراقية عملها سيكتشف العراقيون ما مدى ما اصابهم من ضرر مس صميم حياتهم ومستقبل بلادهم

جراء الفساد في وزارة الخارجية وتضارب المصالح فيها وفقدانها للفاعلية في السياسة الخارجية وانعدام المصداقية بالدبلوماسية العراقية لدى الدول والمنظمات في العالم.

حاشية

ما أوصلنا اليه في الواقع وسريعاً في عراق زيباري الجديد هو دبلوماسية المحاسيب التي تكون نتيجتها هي ولاء الدبلوماسي لمن عينه وللجماعة السياسية او المذهبية او الإثينية أو الى القبيلة وليس الى الدولة والوطن. فبالإضافة الى ماتناولناه عن المحاصصة في تعيين السفراء والدبلوماسيين والتي كانت أحد الأسباب وراء تضخم وتدني مستوى العمل الدبلوماسي وتأثيرات ذلك على السياسة الخارجية فقد عانت منظومة العمل ذاتها من مشكلات وفضائح كانت هي الأخرى تساهم في تعميق المعضلة. وتزخر مواقع التواصل الإجتماعي على الإنتريت منذ سنوات بالمنشورات حول الفساد في وزارة الخارجية العراقية وسفارتها بالخارج وهي كتابات تشير في أحيان كثيرة الى وقائع بعضها سافرة والى أسماء الدبلوماسيين الذين تورطوا فيها والذين تم تعيينهم بنفس الطريقة. تكشف تلك

المنشورات مثلا عن الترهل في الجهاز الدبلوماسي حيث للعراق سفارات وبعثات في بلدان ليس لديه معها أي نوع من العلاقات أو علاقات متدنية كما لا توجد فيها جاليات عراقية. كما تكشف عن القبول في دورات المعهد الدبلوماسي لأشخاص لا يتمتعون لا بالشهادات المطلوبة أو المناسبة للوظيفة الدبلوماسية وليس في سيرتهم الشخصية من ميزات وخبرات وظيفية سوى قرابتهم من بعض المسؤولين ويتم تعينهم بدرجات أعلى مما يستحقه كل متعين جديد في بداية عمله. ومن علامات ذلك التجاوز على الأنظمة، بل وحتى القوانين، كان التمديد غير القانوني لخدمة السفراء الذين يتجاوزون السن القانوني للإحالة إلى التقاعد بدون أي مبرر سوى الإستمرار بدبلوماسية المحاسيب.

لا تزال مواقع التواصل الإجتماعي لحد يومنا هذا تحفل بقصص عن فضائح الدبلوماسين في سفارات دولة "العراق الجديد" في الدول الأجنبية مثل السهرات في ليالٍ حمراء في ملاهي المدن تحت أنظار جمهور كان يعلم ما يجري من مأسي في العراق سواء من أرهاب وتفجيرات أو فساد وسرقات أو أزمات سياسية مستحكمة. اما الفضائح الأخرى مثل المتاجرة بالخمور والسكائر التي يبتاعوها من السوق الحرة والسمسرة في العقارات فهي أشهر من قصص أخرى مثل اعتداءاتهم أو

أولادهم على الأفراد وأحيانا التحرش والإعتداء الجنسي على فتيات في الدول التي ارسلوا اليها مما ادى الى عمليات طرد أو إبعاد لدبلوماسين من دول عدة ومن بينهم دبلوماسيين أو اداريين يقربون الى زيباري نفسه.

كان أسوء دليل عملي وعياني على اخفاقات الدبلوماسية العراقية والعلاقات الخارجية العراقية هو عدم الإحترام والإستخفاف الذي يلقاه جواز السفر العراقي الذي ظل طيلة هذه الفترة يحتل منزلة متدنية في مؤشرات جوازات السفر العالمية. ما يعنيه هذا المستوى الهابط ان على المواطن العراقي الحصول على تأشيرة دخول مسبقة من أكثر من 150 دولة في العالم في حين ان التقدم بطلبات التأشيرة بذاتها تتطلب اجراءات معقدة وشائكة وغالباً ما يكون مصيرها الرفض. اما الوجه الآخر لذلك فان العراقيين الفارين من الأوضاع السيئة في بلادهم أصبحوا يلجأون الى عمليات التهريب عبر البحار والممرات السرية مما يعرضهم الى المخاطر وفي كثير من الحالات الموت. وفي المقابل كانت السفارات العراقية تتولى اعادة هؤلاء الباحثين عن فرص اللجوء بالخارج الى العراق قسراً وفقاً لإتفاقيات تم توقيعها تحت الضغوط مع الدول الأجنبية المعنية.

لم يكن ذلك وغيره من الممارسات الضارة التي أدت الى انهيار سمعة الدبلوماسية العراقية والإستخفاف بها ممكناً الا بسبب الأسس التي وضعت في زمن قيادة زيباري للوزارة التي استمرت نحوعشر سنوات. واذا كنا قد ناقشنا الفشل والعجز في الجوانب السياسية والدبلوماسية في فصول هذا الكتيب فان الجوانب الإدارية تستحق هي الأخرى النظر فيها وعلى رأسها فشل زيباري في هيكلة الوزارة بالشكل الذي يجعلها مواكبة للتغيير ولأهداف بناء "العراق الجديد". احتفظ زيباري باالعديد من الدبلوماسين البعثيين الذين بقوا في الوزارة لعدم اجتثاثهم بموجب القانون الذي شرع بعد الإحتلال مما خلق طابوراً خامساً يخدم في ديوان الوزارة وفي السفارات بالخارج يعمل بالضد من كل أهداف وسياسات النظام الجديد. وبالابقاء على هؤلاء البعثيين ضمن الكادر الدبلوماسي أصبحت الوزارة تضم كوكتيلاً عجيباً غريباً من الموظفين الذين كان يصعب عليهم ان يلتأموا وراء قيادة وأهداف موحدة مما جعل العمل الدبلوماسي العراقي الظاهر مختلفاً عن الباطن.

5

ستجد مجموعة المتابعة التي عينها "معالي الوزير" في ديوان الوزارة والسفارة في عدد اليوم 18 تشرين الأول/ أكتوبر من "الأهرام ويكلي" توضيحاً مقتضباً على ما يستحق الرد عليه في مقالة معاليه وسأنقله بطبيعة الحال لاحقاً هنا. غير اني أجد نفسي مضطراً للإستطراد قليلاً في خلفيات الموضوع مع استمرار حرصي على تجنب تفاصيل أخرى لا لزوم لها في الوقت الحاضر.*

في تاريخ الأهرام الذي يمتد على نحو 130 عاما كنت انا الصحفي والكاتب العراقي الوحيد الذي يكتب في الأهرام اليومي، وهي الصحيفة الرئيسية، وكذلك "الأهرام ويكلي" التي أكتب فيها منذ نحو عشرين عاماً، وبوابة الأهرام الألكترونية باللغة الإنكليزية وهو إمتياز يدعو "معالي وزير" خارجية "العراق الجديد" وحكومته ان تفخر وتتشرف به اذا كانت تدرك قيمة ذلك.

ومع ذلك فان "معالي الوزير" و"سعادة سفيره" في الجامعة العربية لم يتورعا، بل لم يخجلا من التحريض ضدي في هذه

المؤسسة لا لشيء الا لأني تجرأت واستخدمت حقي الطبيعي بابداء الرأي وفي حرية التعبير في قضية تمس بلدي.

قبل ان ينشر مقال "معالي الوزير" "دحض النصراوي"- وياله من عنوان براق- كان "سعادة سفيره" والذي لاتزال صحيفة عراقية تحمل أسمه كرئيس للتحرير يقوم بخدمة معاليه بتحريض داخل المؤسسة الصحفية العريقة لا تقوم به الا دول بوليسية في مواجهة الرأي الحر مستخدما بعض الأساليب التي سيأتي آوان طرحها. لم يتجرأ "معالي الوزير" و"سعادة سفيره" علي فقط، بل على الصحيفة ذاتها وعلى تاريخها حين بعثا بمقال بأسم احد الأشخاص المجهولين كرد على مقالي وهو ما رفضته الصحيفة رفضاً قاطعاً واصرت على ان يرد الوزير بنفسه.

من الواضح ان "معالي الوزير" لم يرغب ان يضع رأسه برأس الصحفي ولكنه اضطر في النهاية الى النزول الى ما رأها أرض المعركة التي شحذ فيها سهامه وسيوفه لكي يرد بها عن حياض وزارته العتيدة وانجازاتها العظيمة ابتداء من اعادة العراق الى الحظيرة الدولية والإقليمية وانتهاء بعقد القمة العربية ذات الخمسمائة مليون دولار في بغداد.

لن أناقش الآن كل تلك الإنجازات بحساب التكلفة والنتائج أو على ضوء الجدوى السياسية والإقتصادية، ولكني اتساءل اليس من حقي ان لم يكن من واجبي ككاتب عراقي ان اتناول واناقش وانتقد السياسة الخارجية في العراق الجديد والإداء الدبلوماسي لوزارة خارجيته ام ان تلك محرمات لا ينبغي الإقتراب منها في قلعة "معالي الوزير" الحصينة.

حين كلمني "سعادة سفيره" في اليوم الثالث لعيد الفطر الماضي ظننت انها مجاملة جاءت متأخرة، ولكن سرعان ما خاب ظني حين انبرى ليقول بانه يتحدث من المانيا حيث يقضي اجازته وبان "معالي الوزير" زعلان بسبب مقال كتبته وينقل عنه بان كل ما ورد فيه غير صحيح. مالذي يمكن ان ارد به على هذه الجرأة، فهذا أولاً اقتحام في صميم الحرية الصحفية وتدخل سافر في عمل الكاتب إضافة الى انه اتهام صريح بالكذب؟ تمالكت نفسي وقلت ان "سعادة السفير" يتصرف كموظف يريد ان يرضي رئيسه وليس كمعارض قديم وسياسي مخضرم ومسؤول في تنظيم ورئيس لتحرير صحيفة.أجبته بان من حق "معالي الوزير" ان يرد على المقال فالعراق (الجديد) بلد ديمقراطي مثلما مصر الجديدة ديمقراطية أيضاً.

خلال تلك الثواني المعدودات مرت بخاطري ذكريات مشابهة في بغداد صدام حسين وفي طرابلس القذافي ودمشق الأسد وفي تونس والقاهرة والرياض وصنعاء وغيرها من العواصم حين واجهت وزارء وسفراء ومسؤولين في عقر دورهم وقصورهم ومكاتبهم كانوا مثل "سعادة السفير" ايضا ينقلون لي بغضب زعل رؤسائهم وملوكهم عما كتبته.

كيف لوزير ينتمي لحركة تحرر وطني لازالت تناضل من أجل حرية شعبها وسفيراً قضى مشواراً طويلاً من حياته في النضال وفي المنفى يلجأن الى ذات الممارسات التي تقوم بها النظم الدكتاتورية والدول البوليسية في ملاحقة الصحفي والكاتب الحر؟

طبعاً في "العراق الجديد" ينهار كل شيء ولا تبقى هناك من فضيلة الا وقد صدئت وفقدت اصالتها واعتراها الإدعاء والزيف.

حاشية

ذكرني ما قام به زيباري وسفيره العزاوي بمعارك مشابهة خضتها عبر مشواري الصحفي في "العراق القديم"، أي عراق

صدام حسين، وفي خارجه حين بدأت عملي في الشرق الأوسط. في ذلك "العراق القديم" طالما غضب علي أزلام النظام بسبب ما كتبته وتم استدعائي الى مكاتبهم وتم تهديدي أحيانا بالموت لا لشيء الا بسبب مقالات أو تقارير صحفية لم تعجبهم أو أساؤوا تفسيرها. كانت أول مرة أواجه بمثل هذه المواقف في مقال كتبته أول عهدي بالكتابة الصحفية عن سقوط رئيسة حزب المؤتمر الهندي انديرا غاندي في الإنتخابات عام 1977 مما أزعج السفارة الهندية التي اشتكتني الى الحكومة بسبب ذلك. وكان آخر ما تعرضت عليه في العراق وكان سبب هروبي الى المنفى هو ما كتبته عن الإنتفاضة الشعبية ضد نظام صدام عام 1991 تم سحب اعتمادي ورخصة عملي وكان ذلك سبب كافٍ للنظام كي ينفيني الى العالم الآخر.

في سجلي من الحالات المشابهة التي تعرضت لها اثناء عملي في منطقة الشرق الأوسط الكثير وكنت دائماً ما اعتبر ذلك رد فعل طبيعي ومتوقع من قبل أنظمة قمعية استبدادية تنتظر من الصحفي ان يردد دائماً نسختها من قصص عما يجري في أرض الواقع والتي هي غالبا ما تكون بعيدة عن الحقيقة. غير ان أكثر ما كان يؤلمني هو حين يعترض على ذلك من كنت اتوسم فيهم احترام العمل الصحفي وحرية التعبير من جماعات المعارضة أو من حركات التحرر الوطني بإعتبار أنهم هم

أيضاً ضحايا القمع والإستبداد وعليهم التمييز بين ما هو دعاية وما هو حقيقة. حصل لي ذلك مثلاً مع منظمة مجاهدي خلق التي كانت متمرسة باطلاق بيانات وتصريحات لا تصمد معظمها أمام الوقائع والحقائق المعروفة مما كان يضطرني الى تجاهلها وهو أمر كان يثير نقمتهم. وهكذا كان الأمر مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية حين كنت اتجاهل مثل تلك البيانات حين أجدها بعيدة عن الصحة أو حين كنت أكتب عن فسادهم وسؤ ادارتهم فأتلقى أيضاً الإعتراضات واواجه الغضب. اما أسوأهم فكانت جماعات المعارضة لصدام التي كانت غالباً ما تردد المبالغات والأكاذيب في حملات التهييج وتحتج على تجاهلي لها وعدم نقلي تلك الترهات الى العالم أو كتابتي ما يفند مواقفها.

ينتمي زيباري الى حزب يطلق على نفسه أسم الحزب الديمقراطي الكردستاني، أي انه يجمع بين كونه ديممقراطياً وبين كونه يمثل حركة تحرر وطني، أي انه يطالب ويسعى للحرية. لكن موقف زيباري كان سلطوياً بإمتياز، سلطوي بالمعنى الشمولي الذي عبر عنه جورج أوريل في روايته 1984 حيث لا تحبذ السلطة الا ان ترى نسختها من الحقيقة هي الرائجة. كان النموذج الأورولي يعني بان تأتي الحقيقة بالأوامر ومن خلال سردية السلطة وليس عبر رؤية حرة

ومستقلة. وكانت الحقيقة تحتاج الى مراقبة تمثل سرديتها من قبل الناس خشية من انزياحها او حتى اعادة تأويلها بل وجعل الناس يمارسون الرقابة الذاتية ويراقبون بعضهم البعض كي لا تضيع نسخة الحقيقة التي تروج لها السلطة أو تختل تفاصيلها.

كنت قد تعلمت بعد كل تلك السنوات ان الأنظمة الشمولية القمعية تصنع معارضة على شاكلتها تمارس ذات الأساليب في قمع الحريات وبالذات حرية الفكر والتعبيير ذلك لأنها تجد في ذلك خطراً. ستشهد تلك المرحلة اشكالاً عديدة من اضطهاد الصحفيين المعارضين واعتقالهم وحتى قتلهم في المناطق التي تقع تحت سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني في الإقيلم الفدرالي. في الأيام التي كنت أعد هذا الكتيب للنشر قامت سلطات الحزب الديمقراطي الكردستاني في أربيل بمنع قناة تلفزيونية معارضة تدعى ان. أر.تي من العمل لا لشيء سوى لأن القناة لا تعرض صور مؤسس الحزب مصطفى برزاني في تقاريرها وكأنها تتعمد ذلك في تحريرها لتلك التقارير. أما أشهر قصة في قمع الصحفيين في الإقليم الكردي فكانت مقتل الصحفي الشاب سردشت عثمان قبل عام من غزوة زيباري عليَّ. كان عثمان يحب الحقيقة كما يراها لا كما تراها سلطة الإقليم فكان جراء ذلك ان تم اختطافه وتعذيبه وقطع أصابعه ورمي جثته في الموصل كي تبعد الشبهات عن حكام أربيل.

حين هب زيباري هبته البشميرغية تلك حمدت الله انني لست في أربيل أو في بغداد كي ألقى مثل ذلك المصير المشؤوم.

- نص الرد على زيباري في الفصل الثامن

6

لم يذهب "معالي وزير" الخارجية الى المحاكم ليقاضيني أسوة بما فعل مع زميله في "العراق الجديد" سامي العسكري في القضية الشهيرة ولكنه طالبني بالإعتذار عوضاً عن ذلك. هناك فرق جوهري بين الحالتين وهي ان المناكفات السياسية في "العراق الجديد"، كما في الحالة الأولى، تستدعي ديكوراً ديمقراطيا وقضائيا لإحكام قواعد اللعبة، في حين انه في الحالة الثانية يلجأ مباشرة ودون مواربة الى القمع وفرض شروط الإذعان والإذلال والمهانة على الصحفي الحر المستقل.

لماذا يطلب معالي الوزير مني الإعتذار؟ لأنه حسب قوله "عجز ان يجد معلومة واحدة صحيحة في مقالي برمته." هذا طبعاً بعد ان يتساءل ساخراً "من أين اتى (الصحفي) بالإلهام لكل تلك الفنتازيا؟"

هنا نأتي على ما جاء في مقالي من أن "المالكي يتولى المسؤولية". واذا أخذنا الأمور بأي معيار مهني، أو حتى غير مهني، فان العنوان لا يدل على ان "معالي الوزير" هو أساس الموضوع المطروح. لكن وزير خارجية "العراق الجديد" يعتبر نفسه مستهدفاً فينهض للدفاع عن نفسه ووزارته، لكن لا

تأخذه النخوة والحمية للدفاع عن "حكومة الشراكة الوطنية" التي هو عضو دائم فيها ولا رئيس وزرائه، وذلك لعمري بحد ذاته دليل دامغ على جوهر القضية المطروحة في المقال وهي ان الوزير في واد ورئيس الحكومة في واد آخر بما يتعلق بالسياسة الخارجية.

أقول في مقدمة مقالي ان رئيس الوزراء المالكي "قرر انشاء فريق حكومي لكي يتولى الإشراف على سياسة البلد الخارجية وهو ما يعني انه يتجه بقوة اكثر نحو احكام قبضته على السلطة السياسة في وقت يزداد فيه القلق بشأن فشل سياسة العراق الخارجية وسط الفوضى التي تشيع في المنطقة."

في الفقرة الثانية أقول "ان المالكي أمر أيضاً بتشكيل لجنة حكومية لاعادة النظر في العلاقات مع تركيا على ضوء سلسلة من النزاعات مع جار العراق الشمالي القوى من ضمنها الوضع في سوريا وتزايد تدخلات انقرة في الصراعات المذهبية والعرقية في العراق."

في الفقرة التالية هناك جزء تحليلي يقول ان "المناورة (مناورة المالكي) ربما ستؤدي الى تحول أساسي في موازين القوى في وجود مقاومة من الأكراد لرئيس الوزراء الشيعي لاندفاعه في

تركيز سلطته بشكل أوسع في بلد تقوده حكومة ائتلافية هشة منذ الغزو الامريكي عام 2003."

وهكذا يمضي المقال في ان "هناك مخاوف من ان تؤدي خطة المالكي الى تدهور سيزيد من الإنقسام في البلد الذي يخشى العديدون فيه من احتمالات الصراع الإثني والطائفي في المنطقة نتيجة الوضع في سوريا."

ويستمر المقال في شرح أبعاد تشكيل اللجنة العليا للعلاقات الخارجية والموقف من تركيا التي فجرت مواقفها الأخيرة ومن ضمنها زيارة وزير خارجيتها لكركوك دون علم أو تنسيق مع الحكومة المركزية.

"معالي وزير" خارجية "العراق الجديد" يقول انه عجز ان يجد معلومة واحدة صحيحة في مقالي برمته.حسناً يبدو ان "معالي الوزير" يقرأ الأمور بالعين التي تروقه، مستنكفاً حتى من ان يرى الحقائق البسيطة أمامه، فكيف اذن سيقتنع بحق الكاتب في التحليل والتعليق والكشف وقراءة ما بين السطور.

وزير خارجية "العراق الجديد" يكره التحليلات السياسية الصحفية ويراها مجرد "فنتازيا" و"خيالات" و"فبركات" و"خداع". في المقال اجادل بانه "مع استمرار الإضطرابات في سوريا فان القلق يزداد مع اعتقاد الكثير من العراقيين

بأن بلادهم تفتقر الى دبلوماسية واضحة وفعالة للتعامل مع المشكلات السياسة العديدة مع العالم الخارجي". كما أجادل أيضاً بان تشكيل لجنة وزارية لدراسة اعادة النظر بالعلاقات مع تركيا يعني " تضاؤل" دور وزير الخارجية.

هل افتريت هنا على "معالي الوزير" عندما قلت ان اللجنة ستكون على حسابه استنادا الى البيان الذي أشار الى تشكيلها بانها تتولى رسم السياسات الخارجية والإشراف على تطبقها من قبل وزارة الخارجية.

الا ان مايستثير "معالي الوزير" هو كلمة "تضاؤل" دوره، كيف لا وهو الذي يسطر أمجاد الوزارة التي اعادت العراق للمجتمع الدولي وجعلت مندوبيه يجتمعون مع مندوبي أعضاء مجلس الأمن الدولي، وكأن العالم لا يعرف من اعاد العراق (هذا اذا كان عاد حقاً) الى الحظيرة الدولية أو ان مندوبي "بليتز" و"سان مارينو" و"تفاليو" لا يعقدون مثل تلك الإجتماعات مع مجلس الأمن.

احدى فقرات المقال تقول ان احد الإنتقادات التي توجه لزيباري هو انه اخفق في الإستفادة من موقع العراق في رئاسته الدورية للقمة العربية في احراز أي تقدم في المجالين الدبلوماسي وفي العلاقات الخارجية وانه بعد ستة أشهر من

القمة التي كلفت بغداد 500 مليون دولار فانه ينظر الى زيباري بانه لم يتخذ المبادرات التي تضع العراق في مركز السياسة العربية والإقليمة ورعاية مصالحه الوطنية.

ليجيبنا "معالي الوزير" عن النتائج والفوائد التي تحققت للعراق من ذلك المؤتمر الذي صرف عليه نصف مليار دولار بلغة الحقيقة لا بلغة التشكيك والطعن والتكذيب الذي امتلأ بها مقاله ولا بلغة الفتوح المبينة للدبلوماسية العراقية.

من حقي ان أقول ومن خلال خبرتي وتجاربي في مؤتمرات القمة العربية واجتماعات الجامعة العربية التي حضرت منها العشرات خلال اكثر من ثلاثين عاماً، ومن خلال عملي الصحفي في دهاليز الجامعة العربية وفي العديد من الدول العربية، ان أي قمة لا تساوي قرشاً واحداً يصرف عليها وانها وراء الكوارث والمآسي التي حلت بالمنطقة ابتداء من هزيمة العرب الكبرى في فلسطين وحتى تسلط نظم الإستبداد والفساد التي هاهي نتائج حكمها تؤدي الى دمار المنطقة وتفسخها وتشرذمها.

فهل من حق ا"معالي الوزير" ان يصادر رأيي هذا ويضمه الى الاتهامات بالفنتازيا والخداع؟ انتظر مثلما سينتظر العالم كله مالذي سيقوله هو بالذات للتاريخ حول الإجتماعات والقمم

العربية والعمل العربي المشترك بعدما يترك منصبه هذا ويستقر بعيداً عن مقعد العراق في بيت العرب.

في مقالي اشارات الى "اتهامات" بسؤ الإدارة وغياب التنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى كما ان هناك "انتقادات" بانه "حول وزارة الخارجية الى وكر للمحاسيب عديمي الكفاءة والمعينين سياسياً والفاسدين."

هل أتيت هنا بشيء جديد؟هل يريد "معالي الوزير" فتح هذا الملف الذي تغاضى عنه تماماً في رده واعتبره مجرد "اعادة انتاج لادعاءات سرطانية مريضة"؟ انا شخصياً أنأى بنفسي ان أخوض في تفاصيله لان رائحته النتنة كما ذكرت سابقاً تزكم الأنوف.

ولكن سؤالي لـ"معالي الوزير" اليست التعينات والمراكز على أساس المحاصصة والمحسوبية والعلاقات المشبوهة وليس على أساس الكفاءة والمقدرة والخبرة فساد أعظم؟ ومن ثم هل تستقيم سياسة خارجية صائبة وبناءة وقوية تتبنى وتدافع عن المصالح الوطنية العراقية وتواجه التحديات وتقف ضد كل الأعداء المتربصين بالوطن مع أدوات فاسدة أو عديمة الكفاءة او لا مبالية؟

والأهم من كل ذلك الا يبدو ان اشاعة الفساد في وزارة معاليه أمر ممنهج ومقصود لأسباب لا يمكن ان تغيب دلائله عن أي فطن ولبيب؟

حاشية

ما دمنا تحدثنا عن الفساد وسوء الإدارة في وزارة الخارجية في عهد زيباري في عدة فصول من هذا الكتيب فلنتحدث عن القمة العربية التي عقدت في بغداد عام 2012 والتي كانت مثالاً صارخاً عن أحد أبرز مظاهر الفساد المعروفة في الوزارة، من ناحية، وعن أمثلة الفشل السياسي والدبلوماسي، من ناحية ثانية. جاء انعقاد القمة العربية في بغداد في أذار/ مارس 2012 عشية الجلبة التي أحدثها رد فعل زيباري على مقالي في "الأهرام ويكلي" حيث كان الفشل الذي أحاط بانعقاده والتقارير المتواترة عن حجم الفساد الهائل الذي رافق القمة دليلاً ساطعاً على ما كنت تناولته في مقالي والذي كان الأجدر بزيباري وغيره ممن في سلطة "العراق الجديد" ان ينتبهوا أليه ويتعضوا به وخاصة ان القمة عقدت على خلفية الثورة

السورية والتي كانت المسألة الرئيسية في ما حاولت ان اناقشه في مقالي المذكور.

في كلمته الى القمة تبجح رئيس الجمهورية جلال طالباني بكل ثقة بان "انعقاد القمة في بغداد دليل ناصع بان العراق قد استعاد قوته واستقراره". اما نوري المالكي فقد كان أكثر المزهوين بعقد القمة وهو يستعرض نفسه أمام الكاميرات في استقباله للوفود وفي رئاسته لجلسات المؤتمر الذي كان قد تأجل انعقاده الدوري عاماً بسبب ملاحظات واعتراضات من قبل الدول العربية على ما كانت تراه من سياسات طائفية للمالكي وحكومته.(مقالي في "الأهرام ويكلي" عن القمة سيلي هذه الحاشية). لم يكن العالم العربي يومئذ مهيئاً لعقد القمة بسبب أحداث الربيع العربي والإنقسامات بين الأنظمة العربية بشأن ما يجري في المنطقة. كانت مؤسسة الجامعة العربية تحاول ان تبدو حريصة انها تحتفظ بديناميكية الإنعقاد الدوري للقمة فقررت انعقادها في بغداد رغم ان عقدها في ذلك الوقت بدا نشازاً في ايقاع حركة التطور في المنطقة كما جادلت في مقال آخر في "الأهرام اليومي" محاججاً بأنها تعقد خارج السياق التاريخي التي كانت تسير عليه المنطقة. أفتقدت قمة بغداد عام 2012 مثل القمة التي عقدت فيها عام 2025 حتى الى عنصر الكوميديا التي كانت توفرها اعلاناتها بالتنديد والاستنكار

والشجب أو مشاهد المناكفات بين المشاركين فيها أو الممارسات المسلية التي كان يضفيها عليها طاغية مهووس مثل معمر القذافي.

اما عن الفساد الذي رافق انعقاد قمة 2012 فقد كان مذهلاً وقياسياً حتى بمعايير الفساد الشائعة في العراق. المالكي نفسه أقر يومها بان ما انفق على القمة كان بحدود 500 مليون دولار وهو مبلغ ربما يعادل ما صرف على القمم العربية جميعها منذ ان بدأت هذه الاجتماعات.* واذا اكتفينا بما قالته لجنة النزاهة البرلمانية فان أوجه الفساد تضمنت انفاقاً غير مبرر على صيانة وادامة قصور الضيافة وفنادق وشراء سيارات فارهة وغير ذلك من عمليات الهدر والإسراف. ما لم تقله لجنة النزاهة ان كل ذلك وغيره جرى وفق تعاقدات من الباطن كان مسؤولون حكوميون وحزبيون يقفون خلفها وجنواً هم وأحزابهم منها أموالاً طائلة. لم تكن وزارة الخارجية وحدها هي المسؤولة لا من الناحية السياسية عن الإصرار على استضافة القمة التي كانت مجرد استعراض باهت وبلا معنى لقادة " العراق الجديد" ولا من الناحية المالية من حيث ان عملية هدر المال العام التي جرت في القمة كانت تقف وراءها جهات عديدة أخرى اشتركت بالتنظيم والإعداد. لكن الوزارة كانت مسؤولة بالتأكيد عن فكرة الدعوة للإستضافة دون دراسة

جدوى حقيقية عن التكلفة المادية والفائدة السياسية من تلك القمة ودون بصيرة عما يمكن ان تحققه القمة من مزايا ومنافع للسياسة الخارجية وللدبلوماسية العراقية.

*- انظر موقع الجزيرة

https://www.ajnet.me/news/2012/4/5/%D8%B4%D8%A8%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D9%83%D9%84%D9%81%D8%A9

مقالي الأهرام ويكلي في 29 آيار/ مايو 2012

فشل ذريع لقمة بغداد

يُنظر على نطاق واسع إلى غياب القادة العرب الرئيسيين عن اجتماع بغداد على أنه تجاهل، مما يعرقل محاولات العراق لإستعادة مكانته الإقليمية.

غاب كبار القادة العرب عن مؤتمر القمة الذي عُقد في بغداد يوم الخميس، والذي كان رئيس الوزراء العراقي الشيعي نوري المالكي يأمل أن يكون علامة فارقة في جهود حكومته لاستعادة مكانة العراق كقائد إقليمي.

كان الهدف من القمة، وهي الأولى التي تعقد بعد الانتفاضات العربية، مناقشة التحديات الإقليمية، بما في ذلك الاضطرابات في سوريا، والجمود في محادثات السلام الفلسطينية الإسرائيلية، والإرهاب، وانتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

حظي المالكي بمظاهرة إطراء غير مسبوقة عندما استقبل رؤساء الدول في مطار بغداد، ثم ترأس الوفد العراقي إلى القمة.

وفي صدى لثقة الحكومة، قال الرئيس العراقي جلال طالباني في خطاب افتتاحي إن القمة في بغداد "دليل واضح لا لبس فيه على أن العراق قد استعاد قوته واستقراره."

كان من المقرر أن يحضر القادة العرب مؤتمراً في بغداد العام الماضي، لكنه ألغى بعد تهديدات بالمقاطعة من قبل الحكومات العربية التي يهيمن عليها السنة، في رد فعل على حكومة بغداد التي يقودها الشيعة، والتي يتهمونها بتهميش السنة في العراق والانحياز إلى إيران الشيعية.

أراد المالكي أن تُظهر القمة التي عُقدت في بغداد جهود حكومته لاستعادة الاستقرار في الدولة التي مزقتها أعمال العنف، وأن تُشير إلى عودة العراق المظفرة إلى الحضن العربي بعد تسع سنوات من الاحتلال الأمريكي وعزلة عهد صدام حسين.

يأتي حماس المالكي للقمة، وهي الأولى التي تعقد في العاصمة العراقية منذ 22 عاماً، وسط واحدة من أسوأ الأزمات السياسية في العراق منذ الغزو الأمريكي للبلاد عام 2003، والذي يهدد بإعادة إشعال العنف بين الشيعة والسنة وتجديد الصراع العربي الكردي.

هز انفجاران عنيفان المنطقة الخضراء، حيث عُقدت القمة بعد وقت قصير من بدايتها.

ولحماية العاصمة من الهجمات المحتملة من قبل المتمردين السنة الذين هددوا بتعطيل القمة، أطلقت الحكومة عملية أمنية ضخمة تضمنت نشر حوالي 100 ألف عنصر أمني إضافي لإدارة مئات نقاط التفتيش والحواجز لحماية العاصمة من هجمات المتمردين.

كما تم إرسال طائرات الهليكوبتر لتسيير دوريات في سماء بغداد خلال القمة، في حين تم إغلاق شوارع بأكملها في العاصمة وفرض طوق أمني على الأحياء.

شهدت بغداد ومدن أخرى الأسبوع الماضي أكثر من 30 انفجاراً، في محاولة واضحة من جانب مسلحين سُنّة لإثبات عجز حكومة المالكي عن توفير الأمن اللازم للبلاد قبل انعقاد القمة. وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، المرتبط بتنظيم القاعدة، مسؤوليته عن سلسلة التفجيرات التي أودت بحياة 56 شخصاً على الأقل.

وقد شكك العديد من العراقيين في مبلغ المليار دولار الذي أنفق على الاجتماع، بحجة أنه ضروري للغاية لتوفير البنية التحتية الأساسية لمدن البلاد، التي تعاني من نقص حاد في

المياه والكهرباء والخدمات الطبية والإسكان والمباني المدرسية.

في الفترة التي سبقت القمة، سعى المالكي إلى حل المشاكل العالقة مع بعض الحكومات العربية في محاولة للتقرب من قادتها. وخلال زيارة قام بها إلى الكويت مطلع هذا الشهر، وافق المالكي على دفع 500 مليون دولار للإمارة لإنهاء نزاع حول طائرات كويتية يُزعم أن العراق سرقها خلال غزو عام 1990.

كما وافق على الحفاظ على الحدود وفقاً لما يقتضيه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ولإرضاء دولة عربية أخرى ذات نفوذ كبير، وهي مصر، وقع العراق اتفاقية طال انتظارها لتسليم 408 ملايين دولار للعمال المصريين الذين كانوا مدينين بأجور متأخرة عندما فروا من العراق عام 1990 عندما دخلت دباباته الكويت.

كما وقع العراق اتفاقية أمنية وتبادل أسرى مع المملكة العربية السعودية، المنافس الإقليمي الرئيسي للعراق، مما سيسمح للرياض باستقبال عشرات السعوديين الذين اتُهموا بالإرهاب في العراق.

أثارت محاولة المالكي لعقد القمة التي استمرت ليوم واحد بتكلفة مالية وسياسية باهظة انتقادات من الزعماء السنة والأكراد الذين اتهموه باستخدام القمة لتعزيز نفوذه مع إبقاءهم مهمشين.

ومع ذلك، وفي خطوة غير مسبوقة، قاطع أكثر من نصف قادة الدول الـ 22 الأعضاء في جامعة الدول العربية القمة، وأرسلوا بدلاً من ذلك مسؤولين من الرتب الأدنى.

أرسلت السعودية وقطر سفيريهما لدى جامعة الدول العربية. وفي مقابلة مع قناة الجزيرة، أقرّ رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري، الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، بأنّ التمثيل المحدود في القمة كان بمثابة "رسالة" إلى بغداد بشأن ما وصفه بتهميش الأقلية السنية من قبل الحكومة العراقية ذات الأغلبية الشيعية.

يرأس الوفد المصري وزير الخارجية محمد عمرو. أما الأردن، الذي يعتمد بشكل كبير على التجارة والنفط الرخيص من العراق، فقد أرسل رئيس وزرائه بعد قرار الملك عبد الله عدم حضور القمة. وأوفدت الجزائر رئيس برلمانها.

الكويت هي الدولة الخليجية الوحيدة التي يمثلها رئيس دولتها.

حتى الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي قرر عدم الحضور، وأرسل وزير خارجيته بدلاً منه. ولعل هذه الخطوة كانت محسوبة لكسب ودّ جارتها الغنية بالنفط، المملكة العربية السعودية، التي تُعدّ من كبار مانحي المساعدات.

كان الرئيس السوداني عمر البشير، المطلوب من قبل المحكمة الجنائية الدولية بتهم ارتكاب جرائم حرب وإبادة جماعية في دارفور، أول زعيم عربي أعلن حضوره اجتماع يوم الخميس.

إن غياب القادة العرب الرئيسيين يمثل ضربة قوية لهيبة المالكي في وقت كان يأمل فيه أن تعزز القمة دور العراق في المنطقة.

عادة ما يتم الاستهزاء بالقمم العربية باعتبارها منتديات حوار غير فعالة، وكثيراً ما تعاني من غيابات متكررة، أحياناً بسبب تضارب المصالح، وغالباً بسبب الخلافات الشخصية بين القادة.

لكن هذا العام، أصبحت الخلافات الخفية أكثر حدة والتجاهل أكثر وضوحاً، وفي هذا الصدد، فإن إظهار الازدراء من جانب المملكة العربية السعودية وحلفائها الخليجيين لحكومة المالكي لا يمكن أن يكون أوضح من ذلك.

ومع ذلك، يبقى السؤال المحرج قائماً: ما الذي حققه كلا الجانبين من القمة؟

أحد التفسيرات السهلة هو أنه من خلال البقاء بعيدًا، تمكن العالم العربي الذي يهيمن عليه السنة من إظهار لحكومة بغداد الشيعية أن التكلفة الدبلوماسية لتقاربها مع إيران والشيعة في المنطقة وتهميشها للسنة في العراق باهظة.

أما بالنسبة لبغداد، فمن الواضح أنها تشعر الآن بأن انعقاد القمة أخيراً سيساعدها على اكتساب قوة جديدة والتفوق على وزنها الإقليمي.

في ظل غياب قادة الدول العربية الكبرى، ستضمن بغداد ألا يضغط عليها المؤتمر لتغيير مواقفها تجاه السنة العراقيين أو التخلي عن علاقاتها الوثيقة مع حلفاء مثل إيران وسوريا والشيعة في المنطقة.

انتهى

7

لا يريد "معالي وزير" خارجية "العراق الجديد" ان يقتنع ان مقالي عن السياسة الخارجية العراقية في "الأهرام ويكلي" هو جزء من اهتمام كاتب ومثقف عراقي بشؤون بلده السائر في دروب الحيرة والضياع وانه مساهمة في الجدل العام بشأن مستقبله المحفوف بالمخاطر والتحديات وانني مستعد ان انقل هذا الجدل الى صفحات الجرائد العراقية بغية حشد وعي العراقيين باحدى أهم مشكلات بلدهم الحقيقية.

في 12 ايلول/ سبتمبر الماضي انتهزت فرصة نشر الزميل محمد عبد الجبار الشبوط رئيس تحرير الصباح مقالا يتناول فيه موضوع السياسة الخارجية ويدعو فيه الى مساهمة النخبة الثقافية في التخطيط الاستراتيجي لعراق المستقبل وارسلت اليه مقالا كمساهمة مني في تشجيع باب النقاش حول الموضوع عراقياً الا انه لم ينشر المقال لأسباب لم يحاول حتى ان يذكرها. وتلك قصة أخرى من حكايات العابرين في حياتنا في "العراق الجديد".

وهنا انشر المقال المذكور:

مطلوب سياسة خارجية فعالة

تعزيز الدور العراقي في حل الأزمة السورية

حفزني مقال الزميل العزيز محمد عبد الجبار الشبوط عن "الطوفان السوري" قبل أيام ومكالمة تلفونية من احد السفراء العراقيين قبل ذلك ينقل لي فيها شكوى قيادي في الحكومة عن أراء جاءت في سياق مقال لي في جريدة "الاهرام ويكلي" عن السياسة الخارجية العراقية ان ادلي بدلوي من جديد وفي صحيفة عراقية في هذا الموضوع الذي تناولته في فترة مبكرة اثر التغير الذي اطاح بنظام الطغيان عام 2003.

كنت قد جادلت في كتاباتي وفي ندوات فكرية قبل الإنسحاب الأمريكي والإستلام الرسمي للسلطة بان من الصعب الكلام عن وجود سياسة خارجية عراقية مستقلة لأسباب لا اظن انها خافية على احد. كما جادلت بعد ذلك بان صياغة سياسة خارجية بناءة وقوية تقوم على صيانة مصالح العراق الحيوية تحتاج الى توافق، واستراتيجة امن وطني متفق عليها من قبل القوى السياسية النافذة، وبعد ذلك كله جهاز سياسي ودبلوماسي محترف وكفء وجسور وملتزم قادر على تحويل

كل ذلك الى مبادرات ومشاريع خلاقة في المحافل الإقليمية والدولية.

أريد ان استثمر دعوة الزميل الشبوط للنخبة الثقافية في التخطيط الإستراتيجي لعراق المستقبل، بالإقل بالنسبة لي، في الحوار بشأن السياسة الخارجية العراقية فاسأل بحسن نية أولاً: هل ان البنية السياسية للنظام العراقي وللطبقة الحاكمة تسمح للنخبة الثقافية وللخبراء والتكنوقراتط المتجردين من الإنحيازات والعصبيات ان يساهموا في تقديم رؤى وصياغة إستراتيجيات وطنية في وقت يجري الصراع على هوية الدولة والمجتمع وتتم ادارة الشؤون العامة بطريقة المحاصصة في السلطة وفي الثروة؟

من خلال خبرتي ومتابعتي للدبلوماسية والسياسة الخارجية العراقية في محافل دولية وإقليمية عديدة أستطيع ان اجيب على هذا السؤال بلا قاطعة. ان جوابي هذا ينطلق أولاً من خصوصية التجربة العراقية التي انبنت على أساس المحاصصة السافرة، وليس التوافق أو المشاركة، كما تشير أدبيات الجماعات المتحاصصة، وثانياً من طبيعة العلاقة العضوية بين السياسات الداخلية والسياسة الخارجية لأية دولة. ان أي مجموعة استشارية سوف تجتهد لتقديم رؤى

وأفكار أو ترسم سياسات خارجية سوف تواجه في الحالة الراهنة احتمالين، اما انها ستنقسم داخلها الى اتجاهات تمثل كل واحدة منها مكوناً محدداً سيتبنى مصالح مكونه واتجاهات قياداته، أو انها ستقدم برنامج وطني، هو حصيلة موضوعية لقراءات الواقع، غير انه لن يجد توافقاً عليه في المستويات الحكومية أو السياسية العليا كما سيواجه عرقلة التنفيذ، أو بالأقل الإفتقار للحماس في تنفيذه، في المستويات الدنيا.

وكي لا اقصر كلامي على الجانب النظري أجدني مضطراً الى الإدلاء بشهادة شخصية في هذا المجال. لقد اطلعت خلال السنوات العشر الماضية وبحكم عملي في الصحافية الدولية في عواصم عديدة على نماذج مهولة من "دبلوماسية الإتصال" قام بها مسؤولون عراقيون مع نظرائهم أو مسؤولين آخرين في الدول الأجنبية كانوا ينقلون لهم من المعلومات ما هو نقيض ما يتحدثون به علناً، أو ماهم مكلفون بنقله من المركز. ان بعض ما اطلعت عليه من وثائق ومنها تسجيلات صوتية ومحاضر اجتماعات كان تحريضاً او استرخاصاً أو نفاقاً يثير اشمئزاز حتى مستمعيه، غير انه كان في الحقيقة تعبيراً صادقاً عن توجهات قائليه.

لن اتحدث هنا عن وزارة الخارجية وعن السفارات في الخارج فذلك مكانه مواقع النميمة على الإنترنيت.

هل يمكن القول بعد ذلك بامكانية صياغة رؤى واستراتيجيات موحدة للسياسة الخارجية للعراق، وهي اليوم اصحبت حاجة ماسة اكثر من اي وقت مضى؟

هناك بلدان عديدة في العالم تتميز بالتنوع الإثني والمذهبي وهي مضطرة لكي تعكس هذا التنوع ليس فقط في هيكلة جهازها الدبلوماسي وانما أيضاً في توجهات سياستها الخارجية، ولعل لبنان خير مثال على ذلك. كما ان هناك بلداناً يتناوب على حكمها أحزاب ذات توجهات سياسية متباينة تقوم بتغيرات جوهرية في السياسة الخارجية عند توليها السلطة وتعين أهل الثقة سفراء ومبعوثين لكي ينفذوا تلك السياسات، ومنها على سبيل المثال ايضا الولايات المتحدة الأمريكية. وفي حين ان المجموعة الأولى تبقى محكومة بالتوازنات والتوافقات الداخلية الظرفية، فان دبلوماسية المجموعة الثانية، والسياسة الخارجية التي تنفذها، تبقى ملتزمة بالإستراتيجات الكبرى والمصالح القومية العليا للدولة، مهما تغير فيها الرئيس أو الحكومة.

ان معضلة صياغة سياسة عراقية خارجية فعالة تعكس المصالح الوطنية تبقى مرتبطة الى حد كبير بمشاكل العراق، وخاصة تلك العابرة للحدود منها، بسبب اتصالها ببلدان الجوار والتي تستخدم بدورها مدفعية دبلوماسيتها الثقيلة ومواردها السياسية والإقتصادية لتعطيل أو شل حركة أية سياسة خارجية عراقية مستقلة. هناك تحديات عديدة واجهتها السياسة الخارجية العراقية وأدواتها الدبلوماسية منذ انتهاء الدور الأمريكي، ومن بينها أزمة ميناء مبارك مع الكويت والأزمة المتواصلة مع تركيا، غير ان صياغة إستراتيجية واضحة المعالم ونشطة تجاه الأزمة السورية تحافظ عن المصالح العراقية الأساسية تبقى التحدي الأكبر بسبب ما هو مدرك من نتائج خطيرة سوف يتركها إنهيار سوريا على الداخل العراقي.

لا يعني هذا الركون الى المبادرات بشأن سوريا التي اطلقت لحد الآن والتي لم تجد طريقها للتفعيل لأسباب معروفة، ومنها عجز الدبلوماسية العراقية عن بلورتها في مشاريع عمل وبرامج خلاقة واتصالات نشطة سواء مع الأطراف السورية المعنية أو الإقليمية والدولية الفعالة. بل ان من الضروري وضع تصورات وخطط عمل متكاملة تخلق زخماً للعمل السياسي والدبلوماسي العراقي على كافة الأصعدة. ان

من البديهيات في العلاقات الدولية هو ان العالم لا يقبل مناطق الفراغ التي يملئها عادة من يمتلك المبادرة والجسارة، خاصة اذا كان الفراغ جيوستراتيجياً، كما هو الحال في سوريا.

ما هو واضح في السياسة العراقية تجاه سوريا، اذا صح وصفها بذلك، هي انها سياسة احترازية ودفاعية وحذرة، بدلاً مما هو مطلوب وهو ان تكون فعالة وجريئة وذات خيال وأفق واسعين. فالسلبية ليست سياسة حينما يكون العالم يتداعى من حولك وحين تكون أنت في موضع الخطر وحين يتسابق كل من حولك لكي يدفعك في آتونه. أدرك الصعوبات الداخلية والخارجية التي تعتري التوصل الى موقف وطني عراقي موحد تجاه الأزمة السورية، كما أدرك ان البعض يراهن على ان سوريا مغايرة ربما توفر فرصاً أفضل في مساومات العملية السياسة المتعثرة، غير ان تلك رهانات خاسرة ان لم تكن خيارات انتحارية.

ان جوهر المعضلة العراقية هنا هو كيفية مواجهة القوى الإقليمية والدولية التي تحاول مستميتة ان تحول الثورة السورية من أجل الحرية والعدالة والديمقراطية الى اداة لإعادة صياغة المنطقة إنطلاقاً من العراق. ما هو مطلوب من العراقيين هو ان يدركوا ان ثمن سياسة عراقية قوية وفاعلة

تجاه الأزمة السورية هو أقل كثيراً من الثمن الذي سيدفعونه في حال التقاعس عن القيام بالدور البناء المطلوب لإنقاذ سوريا الوطن والشعب من مصيرها المجهول.

لذلك ففي الوقت الذي ارى ان دعوة الزميل الشبوط للعمل على جبهتين لبلورة موقف عراقي تجاه الأزمة السورية دعوة بناءة، فاني أرى ان الإنتظار الى ما بعد ان تجلس القوى السياسية على الطاولة لكي تحل خلافتها سيكون أمراً عبثيا في ظروف تفاقم الوضع المأساوي في سوريا وازدياد التدخلات الخارجية. ان حداً ادنى من التوافق ضمن لجنة السياسات الخارجية التي شكلت مؤخراً سيكون مفيدا لبناء ستراتيجية عراقية متكاملة تجاه الأزمة السورية يساعد في صياغتها خبراء معنيون.

هناك الكثير الذي يمكن الحديث عنه بهذا الصدد، ولكن لذلك مجال آخر.

حاشية (1)

لم تنشر جريدة الصباح الرسمية هذا المقال القصير.

حاشية (2)

يوم 3 شباط/ فبراير 2026 أي بعد نحو 15 عاماً من نشر مقالي حول السياسة الخارجية العراقية نحو سوريا ظهر نوري المالكي على شاشة التلفزيون كي يروي قصته عن سوريا الأسد ورؤياه عن سوريا ما بعد الأسد. سيتكلم المالكي باعتباره مرشحاً من قبل القوى الشيعية لرئاسة الوزراء لدورة ثالثة وسط اعتراضات أمريكية وتحفظات قوى عراقية وشكوك إقليمية. حديثه سيكون أيضاً وسط الجدل بشأن ما يجري في سوريا إثر استكمال قوات النظام الجديد سيطرتها على المناطق التي كان الأكراد يديرونها شمال شرقي سوريا وانهيار تجربة الحكم الذاتي هناك بعد قيام الثورة السورية في 2011. كل هذه التطورات كانت الخلفية للمقال الذي كتبته عن سياسة المالكي بشأن سوريا عام 2011 والتي كان من الممكن تجنب ارتداداتها على العراق لو كان المالكي أصغى لما كتبته يومها في مقالي في "الأهرام ويكلي" الذي كان جوهر المشكلة المطروحة ولو كان زيباري أيضاً استوعب ما كتبته بأريحية وعقل منفتح تقبل بالرأي الآخر وليس بغريزة القطة التي تلجأ الى الخربشة دفاعاً عن النفس أو عن صغارها.

مالذي قاله المالكي؟ قال: أقول للأخ أحمد الشرع اذا حافظ على سوريا خالية من المعسكرات ودفع الأرهابين علينا فو الله نحن نريد العلاقة الطيبة مع الشعب السوري ومع الحكومة السورية ومستعدون للتعاون معهم ومواجهة التحديات التي يمرون بها." هذا الحديث الذي أدلى به المالكي لقناة تلفزيونية عراقية ذات توجهات قريبة من الخط السائد المبشر بسوريا الجديدة ومشروع محق الهلال الشيعي كان استدارة 180 درجة عن الخط الذي سار عليه المالكي خلال كل مراحل التعامل مع سوريا خلال السنوات التي أعقبت الغزو الأمريكي والتي تكشف عن انعدام الرؤية الاستراتيجية في التعامل مع ملف حيوي يتعلق بمستقبل العملية السياسية في العراق وبناء الدولة الجديدة.

من شاهد المالكي ليلتها تذكر انه قبل ان يتم ترشيحه لرئاسة الوازرة وقف وسط أنصاره بعد التطورات التي حصلت وأدت الى اسقاط نظام الأسد خطيبا كي يقول لهم: ان سوريا بلد مركزي محوري فهل من المعقول ان يقع تحت الإدارة التركية الاسرائيلية في نفس الوقت. هل من المعقول ان هؤلاء الإرهابين يستطيعون حكم بلد مثل سوريا متعدد الأعراق والمذاهب والأديان." ولم يقتصر الأمر على ذلك فقد تذكروا أيضاً خطابا له بعد أشهر من انطلاق الثورة السورية عام

2011 جاء في طياته: "هم كانوا يقولون ان الرئيس الأسد سيسقط خلال شهرين أو ثلاثة وقلتُ انا لا لن يسقط واذا رأيت ان النظام سيسقط فسأأخذ الجيش العراقي واقاتل." اما قبل ذلك بسنوات واثناء اشتداد الإرهاب في العراق فقد وقف المالكي كي يقول:"سوريا آذتنا كثيراً وكانت مركز لكل الإرهابين الذين قتلوا وضربوا ودمروا."

سأستعين بما قاله أحمد الجلبي في احد لقائاته التلفزيونية عن زيارة قام بها المالكي الى واشنطن ولقائه بالرئيس باراك اوباما في 3 تشرين الثاني / نوفمبر 2013 كي أكشف عن المزيد من مواقف المالكي المتقلبة والتي تكشف عن ازدواجية فاضحة في السياسة الخارجية. كان موقف اوباما في سوريا بعد اشتداد العنف اثر الثورة هناك هو عدم التدخل عسكرياً لإسقاط النظام كما فعل في ليبيا ضد معمر القذافي ولكنه كان يفضل رحيل الأسد. في تصريحاته العلنية في واشنطن كان المالكي يشدد على مخاطر الإرهاب القادمة من سوريا وعلى ضرورة مساعدة أمريكا له في محاربة الإرهاب. لكن ما قاله الجلبي وفقاً لمصادره ان المالكي عرض على اوباما التعاون مع ادراته بشأن مواقفها من سوريا وإيران. ولم يكن ما كشفه الجلبي جديداً فقد كان للمالكي وجهان أو أكثر وهو يتعامل مع

العالم الخارجي معتبراً تلك تذاكياً وفذلكة في إدارة السياسة الخارجية مقابل العنف الذي كان يتعامل به في الداخل.

كان ولا يزال هذا الموقف الباطني الذي يختزل الفكر المتذبذب المتقلب والمضطرب والأسلوب البهلواني الافعواني الذي تتسم به ممارسات الطبقة الشيعية الحاكمة في العراق هو محور نقاشي بشأن انعدام سياسة خارجية عراقية نحو سوريا تخدم المصالح الوطنية العراقية على المدى البعيد وتدعم تطلعات الشعب السوري، من جهة، وتساهم في بناء الثقة بين البلدين والشعبين، من جهة ثانية، وتعمل على ضمان أمن المنطقة وسلامتها، من ناحية ثالثة. ما يقول به المالكي عبر تلك المراحل الأربعة من التعامل مع الملف السوري لا يعكس فقط لاأخلاقية السياسة عنده بل التخبط والتأرجح وعدم الإتزان مما يحول السياسة الخارجية الى مجرد فذلكة فارغة من أي معنى ولا ترتقي الى مستوى الحاجة الى تلبية مصالح العراق الأساسية. لكن تلك المواقف في نفس الوقت خطيرة لأنها تعكس فراغاً فكرياً وتهافتاً في وعي تاريخ العلاقة بين البلدين لا في المرحلة التي اعقبت الغزو الأمريكي فقط بل في تاريخها البعيد.

8

مثلما صرخ أرخميدس ذات يوم "ايرويكا" وهو يكتشف القاعدة الفزيائية المعروفة باسمه فقد وجد "معالي وزير" خارجية "العراق الجديد" ضالته في الإمساك بي متلبساً في مقالي بـ"الاهرام ويكلي" عن سياسته الخارجية.

في رده وجدتها... وجدتها.. يركز "معالي الوزير" على إشارة وردت في نهاية المقال عن تصريح منسوب اليه الى جريدة لوموند أقسم الوزير بانه لم يصرح به للجريدة الفرنسية.

ما نقله المقال مقتبساً من التصريح المنسوب لـ"معالي الوزير" هو ان الأكراد "سيكونون فخورين بان تكون لهم دولتهم الخاصة بهم والتي أأمل ان تتحق قريبا" مضيفاً "ان بإمكان الأكراد ان ينفصلوا عن العراق، ولكن في هذه المرحلة فأن الضغط الدولي لن يسمح لهم بذلك." انتهى الإقتباس.

هذه الفقرة جاءت توضيحا لفقرة سابقة مني تقول "ان العديد من العراقيين يعتقدون ان زيباري ربما يخدم أجندة كردية طويلة المدى للإنفصال عن العراق مستهدفين تحقيق ذلك الهدف

عندما يأتي اوانه. ويلاحظ بعض العراقيين ان كردستان بدأت تظهر فعليا كـ"بلد أجنبي معادي " على حدود العراق."

لاحظ اني اقول ان "العديد من العراقيين" وان "بعضهم"، وهو ليس قولي بل قول موثق نشر على لسان زملائه في العملية السياسية.

اكتشفها "معالي الوزير" كما اكتشف أرخميدس قاعدة الإزاحة الفيزيائية وراح يقسم باغلظ الإيمان بانه لم يدل بهذا التصريح وجعل من ذكري له تهمة ذهب يطلق بعدها اتهاماته ومطالبه بالاعتذار..

في ردي على رده المنشور الأسبوع الماضي في "الأهرام ويكلي" أوضحت التالي

ملاحظة توضيحية

أشار مقال نُشر في هذه الصفحة بتاريخ 16 آب/أغسطس عن السياسة الخارجية للعراق إلى تصريح لوزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري أدلى به لصحيفة **لوموند** . وقد وردت الإشارة إلى مقابلة *لوموند* في شهر تموز/يوليو على عدد من المواقع الكردستانية والعراقية، باللغتين الإنجليزية والعربية، ومنها:

- **Kurdistan Tribune**:
»هوشيار زيباري يدعو إلى دولة كردية«
http://kurdistantribune.com/2012/hoshyar-zebari-advocates-kurdish-state/
- **Alaazadi**:
»إنه لشرف أن أكون وزير خارجية لدولة كردية مستقلة«
http://www.alaazadi.com/under-the-microscope/under-the-microscope/files/4785---------lr-.html
- **Shababek**:
»للأكراد الحق الكامل في إقامة دولة كردية، وسأكون مشرفًا بأن أكون وزير خارجيتها«
http://www.shababek.de/razuna03/modules/xnews/article.php?storyid=2359
- **Sotaliraq**:
»زيباري: للأكراد الحق في إقامة دولتهم المستقلة، وسأكون فخورًا بأن أكون وزير خارجيتها«
http://www.sotaliraq.com/iraq-news.php?id=64139#ixzz28yP0br64
- **Buratha**:
»في مقابلة مع لوموند: زيباري، أنا وزير كردي في حكومة العرب«

http://www.burathanews.com/news_article_162320.html

لا يوجد أبداً ما يشير الى ان "معالي الوزير" نفى تلك التصريحات أوعلق عليها ولابد انه ثار ثورته تلك لأنه يدرك مدى مصداقية الكاتب والجريدة وهي التي حاول في رده ان يدمرها تدميراً.

لن أدخل مع "معالي الوزير" في جدل المهنية والقواعد الصحفية في التأكد من المصدر أو قواعد اسناد الأحاديث ومتونها وفرز الصحيح عن الحسن والضعيف والمرسل والمنقطع والمعضل والشاذ والغريب فلي في ذلك رِجلٌ راسخة، وعليه الا ينتقي ويختار ما يشاء من أجزاء المقال لـ"دحض النصراوي" بل ان يناقش المقال جملة وتفصيلاً.

ومع ذلك فسؤالي هل ينسخ هنا "معالي الوزير" مواقف حزبه وحركة التحرر القومي الكردية التاريخية في نفي مضمون الإقتباس مثلما أراد حين يقول في رده "بعد سنوات من خدمتي العراق في مركزي هذا، ومع خبرتي الطويلة، فانني سأكون مستاء جداً في ما اذا تخيل أحد انني يمكن ان أعطي تصريحاً مثل هذا."

وهنا أيضاً لا ارغب في الدخول بجدل سياسي حول أهداف الحزب الذي ينتمي اليه الوزير والتناقض الذي ينطوي عليه كلامه حين يحاول ان يفرق بين منصب "معاليه" وبين انتمائه الحزبي والقومي؟

ما ورد على لسانه في مقالي هو ان " الأكراد "سيكونون فخورين بان تكون لهم دولتهم الخاصة بهم والتي أمل ان تتحق قريبا" و "ان بإمكان الأكراد ان ينفصلوا عن العراق، ولكن في هذه المرحلة فان الضغط الدولي لن يسمح لهم بذلك." اليس هذا مجرد تحصيل حاصل وان كل من يلم بما يجري في العراق من عراقيين وغيرهم يعرف، بل سمع ذلك مراراً وتكراراً على لسان القادة الأكراد.

هنا تأتي العلاقة بين السند والمتن في تصريحات "معالي الوزير" واذا كان "معاليه" يستنكر بغضب ما نسب اليه فأنه يستحق التصحيح بل وحتى الاعتذار، لكن فقط حين يقول ذلك بلغة كردية وبلهجة بهدنانية واضحة كي لا تتواتر عنه أحاديث مشكوك في صحتها.

ومع ذلك فان "معالي الوزير" يعرض هنا قضية في غاية الأهمية تطرح بدورها سؤلاً جوهرياً عن كيف يكون وزير خارجية دولة متعددة المذاهب والأعراق منسجماً مع ذاته اذا ما

اختلفت أراؤه الشخصية والسياسية ومواقف واستراتيجيات حزبه وقوميته عن مواقف باقي الأطراف في العملية السياسية، وكيف يؤثر كل ذلك في ادارة وتوجيه السياسة الخارجية؟

بمعنى اخر هل بإمكان هذا الوزير ان يخدم سيدين في وقت واحد، أو هل يستطيع ان يرضي زوجتين في الآن ذاته؟

هذا السؤال يحتاج الى إجابة لأنه يدخل في صلب الموضوع.

حاشية

تحتاج الإجابة على هذا السؤال ولأسباب عملية العودة الى الجانب الشخصي من حياة زيباري والمتعلقة بزواجه من زوجة ثانية اثناء فترة عمله كوزير للخارجية بين 2003 و2014. وبعيداً عما تحفل به مواقع الانترنيت عن هذا الزواج وطبيعته ونتائجه من نميمة فان السؤال عن هل بإمكان المتزوج من امرأتين يستطيع العدل بينهما يصبح أكثر الحاحاً في حال السياسة حين يصبح الجمع بين الإنتماء الى حركة وحزب لديهما أجندة انفصالية وعضوية حكومة لدولة موحدة أمراً صعباً ان لم يكن مستحيلاً. لكن هذا ما حصل على أرض

الواقع العراقي الجديد المنفلت من أية قواعد وأسس ليس في وزارة الخارجية فقط بل في جميع الوزرات والدوائر الحكومية حيث كان السؤال دائماً هو من سيمثل المسؤول التي يتولى الادارة دولته ام دينه ومذهبه وإثنيته او عشيرته. واذا كان التركيز على هذه الإزدواجية أقل في المصالح الحكومية الأخرى فانها كانت في وزارة الخارجية وفي عهد زيباري من التساؤلات الملحة نظراً لطبيعة عمل الوزارة والحاجة لكي تعبر عن موقف واحد وواضح للدولة لا لشخص ولا يرتبط بخليفة وزيرها السياسية والإثنية.

من الطبيعي ان هناك دستور وقوانين وتفاهمات من الواجب ان تظل هي الفيصل في عمل الجهات الرسمية والأشخاص الذي يتولون قيادتها ولكن التجربة العملية كشفت ان ذلك الدستور وتلك القوانين والتفاهمات تم خرقها وتجاوزها مرات عديدة طيلة هذه الفترة ولم يترتب على ذلك أية محاسبة او حتى تنديد. كان الأمر يتعلق بالدرجة الأساس بعدم وجود ثقافة سياسية وتقاليد عمل إدارية راسخة تفك الإشتباك بين ما هو حزبي أو فؤي أو شخصي وبين ما هو إلتزام وطني ووظيفي بعيد عن أية اتجاهات. لم تضع السلطة الجديدة أية قوانين او حتى ضوابط ارشادية تجعل من الوظيفة العمومية مهمة يقوم بها شاغلها كخدمة عامة وليست تمثيلاً لجماعة معينة. ونتيجة لذلك

فقد تحولت الوزارات ودوائر الدولة ومؤسساتها في أغلب الحالات الى عزب فؤية تديرها احزاب وجماعات وأحياناً مليشيات مسلحة تديرها حسب أهوائها وغاياتها ومصالحها. ولم يكن غريباً اذن ان تكون وزارة الخارجية هي أيضاً عزبة بقي على رأسها وزير يحمل قبعة حزبية وفؤية الى جانب قبعة الوزارة ولم يكن من الواضح أي من القبعتين كان يرتدي خلال عشرة سنين.

ما يجعل الأمر أكثر جدية وربما أكثر سوءاً هو ان معظم القضايا التي تهتم بها الوزارة هي ذات طابع سري غالباً او تجري مناقشته خلف الكواليس مما يجلعها أكثر عرضة لعدم الكشف والشفافية والتدقيق والمحاسبة في حالات الخلط بين ما هو رسمي وحكومي وبين ما هو حزبي أو فؤي أو شخصي. واذا ما رجعنا الى تاريخ تلك المرحلة فقد شهدت الكثيرمن الأحداث والتطورات التي رسمت مشهد العلاقات الخارجية للعراق والتي بقيت آثارها ونتائجها السلبية بل الكارثية لحد الآن دون ان نعلم مالذي كان يجري في الغرف المغلقة ولمصلحة من؟ هناك الكثير الذي يمكن الحديث عنه ولكن بما انا ذكرنا قصة ابتهاج زيباري كما رواها هو نفسه بغزو صدام للكويت باعتبار ذلك كان المدخل الى الحرب عام 1991 التي ستؤدي في نهايتها الى حصول الأكراد على مكاسب من هزيمة

العراق فان السؤال البديهي هو مالذي فعله زيباري كي يكافئ الكويت عندما فاوض على قرارات الأمم المتحدة بشأن تعيين الحدود البرية مع الكويت والتي لا تزال تحوم بشأنها الشبهات. قد يدافع زيباري عن نفسه بان القضية كلها كانت محكومة بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بغزو صدام للكويت عام 1990 وهو ما فعله مراراً وتكراراً الا ان الحقيقة انه كان من تفاوض على اتفاقية أو مذكرة التفاهم التي سمحت للكويت ان تحقق مكتسبات كبيرة في الأراضي العراقية وفي الجرف القاري لخور عبد الله والذي أدى بالتالي الى قيام الكويت بالاضافة الى امتلاكها تلك المساحات الى خنق الموانئ العراقية في الفاو وأم قصر والزبير. لقد وضع زيباري بذلك لبنة جديدة في الجدل التاريخي بشأن صلة الكويت بالعراق والتي كانت السبب الرئيسي لغزو صدام للإمارة الخليجية عام 1990 وهي لبنة لصراعات قادمة لابد ان يستفيد منها الأكراد مثلما استفادوا من الحرب التي شنها التحالف الدولي ضد صدام في العام التالي.

9

في الحلقة الأولى من هذه السلسلة التي جاءت رداً على الهجوم الصاعق الذي شنه "معالي وزير الخارجية" علي كنت قد سجلت ان هدفي هو فتح باب النقاش بين العراقيين حول السياسة الخارجية لبلدهم وجهاز الوزير الدبلوماسي كما أعلنت انني على استعداد كامل ان أقف مع "معاليه" في أي محفل علني يريده لمناقشة سجل سياسة وزارته وادارتها للدبلوماسية العراق انطلاقاً من مبدأ الشفافية والصراحة والعلنية، وبالتأكيد كمصلحة وطنية.

ماذا فعل "معالي الوزير" بدلاً عن ذلك؟ قام بتوريط "سعادة سفيره" في الجامعة العربية في رد ثاني هذه المرة على سلسلة هذه المقالات نشره في أحد المواقع الإلكترونية يوم 24 تشرين الاول/ أكتوبر 2012 واختار له عنواناً تجارياً أشبه بإعلانات مساحيق الغسيل "فعالية الدبلوماسية العراقية".

وأريد قبل ان أسجل هامشاً بشأن مقال "سعادة السفير" ان أعود هنا الى نماذج من بعض ردود القراء على مقال سعادته والتي وردت في نفس الموقع.

يقول سرمد أنها "فعالة جداً" وهذا الدليل ... ثم يسرد تصريحاً شهيرا لعضو لجنة النزاهة في البرلمان العراقي طلال الزوبعي يكشف فساد التعينات الأخيرة في وزارة الخارجية. اما أبو نصيف البصراوي فانه يصف المقال بـ"التهريج" ويتساءل "لمن يقدم (سعادة السفير) المديح". اما أبراهيم المتوكل فانه يشير الى "المغالطات المفضوحه والباطلة" التي يزخر بها مقال "سعادة السفير" ويسخر من الإنجازات التي عددها بأنها "لن تدخلهم موسوعة مريدي"، أي سوق التزوير والخردة الشهير في بغداد.

من البديهي ان يكون السؤال هو مالذي دفع "سعادة السفير" لكي يشمر عن ساعديه الآن لكي يدبج تلك المقالة في مديح معالي الوزير" وفعالية دبلوماسيته والتي يبدأها بشتيمة الإعلام العربي الذي يقول انه "لعب دوراً سلبياً للغاية في تناول أخبار العراق، فاظهر وعظم كل أبعاد الصورة العنفية والخلافية، وعتم ، ما استطاع ، كل جهد ايجابي."لاحظوا ان "سعادة السفير" هو سفير في الجامعة العربية وعضو قيادي في حركة قومية عربية وقضى جانباً طويلاً من حياته ما قبل "العراق الجديد" في تدبيج الكلام عن العروبة ومشتقاتها كما انه يرأس تحرير صحيفة لا تزال تصدر في بغداد باسم الحركة وله طبعاً علاقات عربية معروفة.

ليس من اهتمامي الآن ان اتناول مقالة "سعادة السفير"، رغم انه يحمل من الإدانة أكثر ما يحمل من التبرير، حتى لو كنت اعتبره استكمالاً للخدمات الشخصية التي تقدم لـ"معالي الوزير" في الحملة القمعية، غير اني أود تذكيره فقط بان أي سفير لأية دولة (يبدو ليس في "العراق الجديد") هو سفير لبلده وبان اعتماده صادر من رئيس الدولة، وفي حالته هو بموافقة البرلمان، وانه يدين بالولاء والطاعة للبلد وليس لوزيره.

لننظر ماذا يقول "سعادة السفير" بعد ان سطر الأمجاد التي حققتها الدبلوماسية العراقية وخاصة غزوة "ليما" (القمة العربية اللاتينية في عاصمة بيرو) التي استطاع بجهوده فيها ان يجلس "معالي الوزير" على المنصة متناسياً هذه المرة ان العراق هو رئيس القمة العربية الدورية والذي كان اجدر به ان يقدم النصيحة الى رئيس جمهوريته أو رئيس وزرائه بحضور القمة العربية اللاتينية، بالأقل لإضافة ذلك الى النتائج العبقرية لقمة بغداد ذات الخمسمائة مليون دولار.

وبالمناسبة، هل كان جديراً أيضاً ان يسأل "معالي الوزير" أو "سعادة السفير" عن تكاليف القمة العربية اللاتينية التي تحملتها بيرو لمقارنتها مع قمة بغداد ليطلع العراقيون على ما انفقوه من أموالهم التي كان الأجدر ان تصرف على الملايين من

الفقراء والأيتام والأرامل والمرضى والمحتاجين في "العراق الجيد".

يقول "سعادة السفير" في ختام قصيدة المديح تلك وبابلغ ما تفتق به يراعه من وصف للدبلوماسية العراقية "غالباً ما نصاب (أي الدبلوماسيون العراقيون) باحراج شديد من جراء تناقض قولنا مع واقع التفجيرات التي تهز هذا الإستقرار .. أقول هذا لكي ابين حجم المسؤولية الملقاة على عاتق الدبلوماسية العراقية."

هل هناك أي تعليق على هذا الكلام (الدبلوماسي!) أبلغ من روح السخرية تلك التي عبر عنها المعلقون العراقيون على مقال "سعادته" بعفوية ولكن بذكاء وقاد.

لا زلت أجدد دعوتي لنقاش وطني موسع وجدي بشأن السياسة الخارجية العراقية وجهازها الدبلوماسي وليس محاولات كاريكاتورية في الإنكار مثيرة للشفقة والهزء في آن واحد.

حاشية

والسفير المعني هنا هو قيس العزاوي، اما المقال فقد نشره في موقع "كتابات" المتواضع الشأن. واذا ما بدأنا بالمقال فقد

استهله بالقول ان "من حق الجميع معرفة ما دار ويدور في المحافل الدولية من نشاط للدبلوماسية العراقية طالما يخدم ذلك العراق ومكانته في العالم". مضيفاً "ثمة تعتيم عربي وإقليمي على الدور العراقي، عشناه عندما اعددنا لإنعقاد القمة العربية في بغداد ، واستمر ذلك ونحن نعد العدة للقمة العربية اللاتينية وهي برئاسة العراق". ثم يمضي الى الهجوم على وسائل الإعلام العربي الذي يتهمه بانه "لعب دوراً سلبياً للغاية في تناول أخبار العراق، فاظهر وعظم كل أبعاد الصورة العنفية والخلافية، وعتم ، ما استطاع على كل جهد ايجابي في خضم ذلك."

وهذا يعود بنا الى السفير ذاته والذي كان يشغل حينها منصب مندوب العراق الدائم في جامعة الدول العربية حيث يتضح التناقض الفاضح بين مهمته الرسمية في "بيت العرب" وبين نقده للآعلام العربي. الا ان حجم التناقض سيتسع حينما نعلم ان العزاوي كان ينتمي حتى وهو في منصبه الى تنظيم يدعى "الحركة الاشتراكية العربية" وهي جماعة منشقة منذ زمن عن حركة القومين العرب. قد يكون الأمر مع انتمائه الحزبي القومي هنا ثانوياً الا ان التناقض الأكبر كان يكمن في العلاقات الوشيجة التي نسجها العزاوي خلال تاريخه في المعارضة العراقية في المنفى وحتى بعد ذلك وليومه الأخير مع جهات

عربية تمتلك أجهزة اعلامية جبارة وظفته كما وظفت سياستها الخارجية ودبلوماسيتها وأموالها من أجل تدمير التجربة العراقية التي ينافح عنها في هذا المقال. لم يقل لنا العزاوي لماذا لم يستغل علاقاته تلك في الدفاع عن العراق وعن السياسة الخارجية العراقية وعن الدبلوماسية العراقية لدى هذه الدول ولدى صحفها وقنواتها الفضائية؟!

كان تعيين العزاوي سفيراً قد جاء وفق قاعدة المحاصصة الجارية في التعينات في السلك الدبلوماسي منذ الغزو الأمريكي ولكنه شذ عن تلك القاعدة قليلاً حيث لم يكن حزبه يمتلك أية مقاعد في البرلمان ولا يتمتع باية قاعدة شعبية او حتى فؤية (طائفية) كما كانت تجري اعراف المحاصصة. كان العزاوي ناشطا معارضا لنظام صدام في فرنسا لسنوات طويلة حيث درس هناك وعمل في مجالات تتعلق بالطباعة والنشر لمكاتب خاصة لكنه لم يعمل في مؤسسات صحفية أو اكاديمية تمنحه الخبرة اللازمة في العمل الإعلامي الدولي. كان تعينيه قد جرى وفق حسابات وعلاقات شخصية وخاصة تلك التي ربطت بين عبد الإله النصراوي زعيم الحركة الاشتراكية العربية مع زعيم حزب الإتحاد الوطني الكردي جلال الطالباني الذي كان يشغل منصب رئيس الجمهورية أنذاك. هذا التعيين جعل العزاوي هشاً وضعيفاً امام سلطة ذوي النفوذ من

اعضاء النخبة الحاكمة ومن بينهم وزير الخارجية زيباري ذي النفوذ القوى داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني وداخل السلطة.

ولم يكن العزاوي قليل حيلة اكتسبها من العمل في ظروف المنفى القاهرة التي كان عليه ان يتعامل مع مؤسسات وأجهزة أجنبية مختلفة من أجل البقاء وبعد ذلك من تعامله مع اطراف المعارضة العراقية لصدام التي تمكنت من السلطة وادارتها بأساليبها البهلوانية والشيطانية المعروفة. كان من أهم ما ابتدعه وهو يتولى السفارة العراقية في القاهرة ان أنشأ ما سماه بـ"الصالون الثقافي العربي". كان الصالون عبارة عن جلسات سمر وعشاء يعقدها في مقر السفارة الباذخ على ضفاف النيل يرافقها أحاديث عن موضوعات يتم اختيارها للنقاش على طريقة الصالونات الأدبية والفكرية المعروفة. لكن هذا الصالون لم يكن يهدف الى خدمة الدبلوماسية العراقية أو أهداف السياسة الخارجية للبلد الذي عينه سفيراً كي يخدمه بل كان مشروعا استثمارياً شخصياً يهدف الى الترويج لشخصه والى بناء علاقات وصلات شخصية مع النخب السياسية والثقافية والإعلامية المصرية والعربية. لم يكن هناك شيئاً عراقياً في ذلك الصالون سوى المكان الذي كان يعقد فيه وهو مقر السفارة والهدايا والعطايا الباذخة التي كان يمنحها

للضيوف والمستقطعة اثمانها من ميزانية السفارة. اما القضايا والموضوعات العراقية الملحة التي كان على السفير ان يتولى طرحها وترويجها بين تلك الأوساط النخبوية فقد غابت عن النقاشات وهو ما كان يثير الشكوك أكثر بنوايا العزاوي الشخصية والأجندة التي كان يحملها. كان الصالون بحد ذاته فضيحة دبلوماسية تستحق مقالاً خاصاً لولا ان الموضوع سيتجاوز العزاوي ووزارة الخارجية العراقية الى أطراف وقضايا شتى لم تكن الأوضاع مناسبة لتناولها.

ودون الدخول في تفاصيل كثيرة، لم يثر دهشتي الدور الذي لعبه قيس العزاوي في القضية التي رافقت نشر مقالي رغم العلاقة التي جمعت بيننا لسنوات طويلة قبل ان يتسنم منصبه فقد كنت مدركاً تماما وبالتجربة لطبيعة الشخصيات التي انتقلت من صفوف المعارضة الى السلطة وهي تجربة مررت بها ليس مع العراقيين فقط بل مع كثيرين من غيرهم من جنسيات مختلفة. كنت أدرك بالتماس المباشر مع أصحاب السلطة والتجربة في الحياة ان السلطة مفسدة وخاصة حين تأتي الى أشخاص من ضعفاء النفوس وممن خربت ضمائرهم وغاب عنهم الحس بالمسؤولية الوطنية والإنسانية ومن ناقصي الوعي والتجربة. لكن في حالة العزاوي كان الأمر أشد دهشة لأنه كان يحمل شهادة دكتوراه من فرنسا مما يجعله أكثر وعياً

وادراكاً وثقافة من غيره ممن انضم الى جوقة السلطة من خليط عجيب غريب من أنصاف المتعلمين ومزوري الشهادات وممن ليس في سيرهم الذاتية ما يدل على العمل الوظيفي أو العام سوى ارتباطهم باصحاب الكراسي. غير ان الأمر بالنهاية اعتبرته تعبيراً عن مفهوم خيانة المثقف الذي عرفته تجارب المجتمعات في العالم وهو ما يتعلق بإستعداد كهنة الثقافة الدائم كي يتخلوا عن القيم الإنسانية الحقيقية والتزاماتهم المبدأية تجاه مجتمعاتهم وتجاه الناس مقابل امتيازات أنية أو مصالح ذاتية عابرة.

(10)

أريد ان اكتب هذه الحلقة استجابة لنداء أصدقاء أعزهم وأجلهم بالتوقف باعتبار اني قد عرضت وجهة نظري بما فيه الكفاية، في مقابل آخرين ممن أعرفهم أو تعرفت عليهم في هذه الأثناء، شجعوني بالمؤازرة النبيلة بمختلف السبل، ونادوني بالإستمرار حتى أفرغ ما في جعبتي في النقاش بشأن هذا الموضوع الحيوي الذي اعتبروه قضية وطنية ملحة.

اقول للجميع بان ليس بيني وبين "معالي وزير" خارجية "العراق الجديد" أية خصومة أو مصلحة شخصية على الإطلاق كما اني لست ممن تستهويهم المعارك الدونكيشوتية أو ممن تمتلكهم نزعات الضغينة والثأر. ما بدأت بتسطيره هنا لا أعتبره بمثابة معركة مع أي مسؤول لا بصفته الشخصية ولا الحزبية أو القومية أو الطائفية. ان معركتي الحقيقة هي مع القمع والإستبداد والفساد ومن أجل الحرية والعدالة التي أمنت بها بصدق ودافعت عنها بإستماتة ودفعت من أجلها ثمناً باهظاً ولم أزل.

لقد سبق وان تعرضت خلال رحلة حياتي وعملي الطويلة والمضنية الى مواقف عديدة مشابهة ولم أشعر ازائها بغضب

أو حتى ان تعترينـي رغبة بالرد، غير ان ما اثار استيائـي حقا هذه المرة هي انـها جاءت من أناس كنت اظن اننا تشاركنا ذات يوم تجربة الصراع من أجل الحرية وهماً وطنياً وآمالاً عريضة بعراق جديد حقيقي يبنى على ركام الدكتاتورية والطغيان.

ما انا بصدده من خلال هذه المقالات هو ان أضع الأمور في نصابها الصحيح سواء ما يتعلق بجوهر القضية المطروحة، الا وهي السياسة الخارجية العراقية، أو ما يمس شخصي من سهام سددت لي لا لشيء الا لأنني مارست حقي في حرية الرأي والتعبير والنقد والمشاركة في الشؤون العامة.

في المسألتين فان الباب سيبقى دائماً مفتوحاً أمامي لكي أعبر عن رأيي في مختلف المنابر والميادين بما يمليه علي ضميري الاخلاقي ومسؤوليتي كمثقف ومواطن، خاصة ازاء الوضع المآساوي الذي تمر به بلادنا نتيجة سياسات التدميرالمنظم على الأصعدة المادية والسياسية وممارسات النهب والفساد التي خلفها الغزو والإحتلال وصنعيته دولة المحاصصة الطائفية والعرقية.

ما وفره لي "معالي وزير" الخارجية هو الفرصة لكي أعود الى تاريخ طويل من العمل الصحفي والكتابة والنشاط السياسي

والى تجارب مماثلة في سنوات خلت منعني تواضعي ان اتحدث بها طيلة كل هذه السنين، وانا حين اذكربعضها هنا فاني لا اعتبرها الا كونها أمثلة بسيطة اقتديت من خلالها بشجاعة وجسارة أجيال من الصحفيين والكتاب والناشطين الأحرار، ليس في العراق فحسب، بل في العالم كله الذين يستبسلون في قول الحقيقة ويرفضون الخنوع للظلم وللطغيان والقمع والإبتزاز.

في سجلي الكثير مما افخر به ويشهد باني وقفت متحدياً نظام صدام في عقر داره وفي عز مجده وفي أحيان كثيرة كان ثمن رؤيتي الحرة المستقلة تلك معاناةً والماً وعقاباً، وكل ذلك من أجل ان أُبقي مثال المثقف الحر في جمهورية الخوف الصدامي حياً وضميره صاحياً وباذراً للأمل ومنتجاً للخيال بإستمرار.

خلال سنوات عملي في أجهزة الإعلام والصحافة العراقية واجهت بكل ما اوتيت من حرص وتروي وجلد وقوة شرور نظام صدام، رغم اني بقيت أعارض وأقاوم ذلك النظام من خندق الوطن وليس من خندق اعدائه.

وبعد ذلك يذكر لي زملائي من المراسلين العراقيين والعرب والأجانب الذين عملنا معا في أحلك الظروف المهنية واقساها اثناء الحرب العراقية الإيرانية وغزو الكويت وحرب الخليج

الأولى اني كنت ممن ابى الخضوع والإستسلام حتى أخذت نصيبي من قمع النظام وانتهاكاته اضاعفاً مضاغفة.

لا اعتقد ان هناك صحفي عراقي ناله من وزير ثقافة واعلام صدام لطيف نصيف جاسم ومن مساعديه وباقي أجهزة النظام ما نالني من تهديدات بالقتل والتصفية الجسدية وحملات التخويف والرعب التي طالت اسرتي والتي تركت في حياتنا جروحاً وندوباً تستحق ان تروى في مجال آخر.

في أخر يوم عمل لي كمراسل ومسؤول مكتب وكالة انباء الاسوشيتدبريس في العراق وهو يوم 21 اذار/ مارس عام 1991 وكنت قد عدت لتوي من رحلة منظمة سريعة الى كربلاء بعد ساعات من قمع الإنتفاضة فيها دخلت في أشرس صراع يمكن ان يدخله صحفي مع مسؤولي نظام فاشي حين رفضت ان استسلم لإملاءات وكيل وزير الثقافة والاعلام أنذاك ناجي الحديثي.

هل انا في حاجة لكي أشرح مالذي يعنيه كل ذلك في سياق الزمن والظروف العصيبة تلك.

استطيع ان امضي في تعداد الكثير من المواقف المشابهة في حياتي الصحفية، لكن النقطة المهمة بالنسبة لي تبقى ان ما اشير اليه هنا هو ليس تمجيداً للذات، بل احتفاءً بالقيم العظيمة

التي عبرت عنها الكتابة دائماً وهي قيم الحق والشجاعة والحرية، لا غرابة ان من جلسوا في مقاعد نظام صدام لا يكترثون بها كثيراً.

اذن من يعتذر لمن يا "معالي الوزير"؟

انا على استعداد كامل ان اعتذر لك حين أجدك أو احداً من زملائك في "العراق الجديد" يعتذر لي ولعراقيين مثلي عن بلادهم التي دمرت وعن ثرواتهم التي نهبت واحلامهم التي سرقت وحياتهم التي ضاعت.

حاشية 1

لم يثنيني الهجوم الكاسح عن مواصلة منهجي في الكتابة عن أحوال العراق البائسة ومنها شلل السياسة الخارجية للحكومات المتعاقبة حتى مع خلفائه. وكان ذلك دليلاً غير مقصود على ان ما أكتبه لاعلاقة له بزيباري أو غيره بل بالمنهج الذي تسير عليه هذا الحكومات وبضئالة حجوم من يتولى السلطة في عراق ما بعد الغزو. ففي 14 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014 نشرت في "الأهرام ويكلي" مقالاً تحت عنوان:

الجعجة في الشؤون الخارجية

يكتب صلاح نصراوي أن قدرة العراق على صياغة سياسة خارجية فعالة باتت موضع تساؤل مرة أخرى.

على مدى معظم السنوات الـ 12 الماضية، انشغلت الدبلوماسية العراقية في حقبة ما بعد صدام حسين بتسويق فكرة أن "العراق الجديد" يعيش في سلام مع جيرانه ولا ينوي التدخل في شؤونهم الداخلية.

كانت تلك رسالة لم يملّ وزير الخارجية الكردي السابق هوشيار زيباري من نقلها بينما كان العراق غارقاً في عنف دموي تغذيه جزئياً تدخلات جيرانه في شؤونه الداخلية.

في ظل الحرب الأهلية المستعرة، والتي تفاقمت بسبب الاضطرابات الإقليمية الواسعة النطاق وتنافس جيرانها، يقوم وزير الخارجية العراقي الجديد الآن بتعديل هذه السياسة الخارجية المترددة إلى سردية مفادها أن العراق وجيرانه مرتبطون بالجغرافيا وحسن الجوار الذي لا نهاية له.

وبغض النظر عن أخطاء السياسة الخارجية العراقية السابقة والمجاملات الدبلوماسية الجديدة، فإن السؤال الآن هو ما إذا كان هذا الخطاب هو النهج الصحيح للسياسة الخارجية لبلد يواجه تحديات وجودية، أم أنه مجرد نهج عدم التدخل الذي

يعكس عدم القدرة على وضع رؤية دقيقة للاستجابة لمثل هذه التهديدات.

منذ تعيينه وزيراً للخارجية في حكومة الوحدة الوطنية برئاسة رئيس الوزراء الشيعي حيدر العبادي في سبتمبر، يحاول إبراهيم الجعفري التواصل مع جيران العراق السنة الذين توترت علاقاتهم مع بغداد في سنوات حكم رئيس الوزراء السابق نوري المالكي.

ولهذا الغرض، دأب الجعفري على الترويج لفكرة التقارب الجغرافي كوسيلة لتحسين العلاقات مع جوار العراق المباشر.

اتهم العديد من جيران العراق السنة المالكي بالاستجابة للضغوط الطائفية من خلال استبعاد السنة العراقيين من السلطة، بينما رد المالكي بإلقاء اللوم عليهم في تأجيج العنف من خلال دعم التمرد السني.

أدت هذه الاتهامات إلى توتر العلاقات بين العراق ومعظم جيرانه السنة، وانعكست سلباً على قدرة العراق على استعادة الأمن.

ونظراً لكونه مدافعاً شيعياً معلناً وقائداً سابقاً لحزب الدعوة الذي يتزعمه المالكي، فقد اشتد الجدل حول التوجه المحتمل للسياسة الخارجية للبلاد في عهد الجعفري.

تتمثل إحدى مهامه الرئيسية في إيجاد طرق لإقناع جيران العراق السنة بأن السياسة الخارجية للعراق لا تحكمها معتقداته أو تحيزاته الطائفية، بل هي موجهة نحو تلبية متطلبات احتياجات البلاد.

سيكون نجاح الجعفري في قيادة دبلوماسية البلاد أمراً بالغ الأهمية في دعم نضال التحالف الدولي الواسع ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، الذي استولى على أجزاء كبيرة من الأراضي في العراق وأعلن قيام الخلافة الإسلامية بعد هجوم خاطف في يونيو.

لكن في حين أن التواصل عبر مبادرات تصالحية قد يُسهم في رأب الصدع دبلوماسياً، إلا أنه قد يُشوش على رؤى السياسة الخارجية الحقيقية ويرسل رسائل خاطئة إلى الأطراف المستهدفة. في حالة العراق وجيرانه، يحتاج كلا الجانبين إلى دبلوماسية أكثر اعتدالاً، لا إلى خطابات عقيمة.

خلال جولته الأولى في الدول المجاورة، زار الجعفري الكويت وتركيا هذا الشهر، حاملاً معه دبلوماسيته الناعمة وساعياً إلى الحصول على دعمهما للحكومة العراقية الجديدة.

كانت رسالته أن العراق وجيرانه يجب أن يعتمدوا على الروابط الجغرافية للتغلب على خلافاتهم والتوفيق بين مصالحهم المتضاربة أحياناً.

في أنقرة، لم يتوقف الجعفري عن الترويج لمفهومه عن "التقارب الجغرافي" لوسائل الإعلام بعد كل لقاء مع القادة الأتراك. وقال للصحفيين بعد محادثات مع نظيره التركي مولود جاويش أوغلو: "نحن مصممون على الحفاظ على علاقاتنا مع تركيا استراتيجية ومستدامة، تماماً كجغرافيتنا."

ولتأكيد فكرته عن التضامن الجغرافي، قال الجعفري، المعروف بلغته البليغة، إن على تركيا أن تعمل مع العراق من خلال "المصالح المشتركة والاستراتيجيات المتينة" من أجل "جعل مجتمعاتنا ومصالحنا تتكيف مع احترام هذا الواقع."

لكن الحقيقة هي أن تركيا ربطت مصالحها الاستراتيجية بدور أكبر في السياسة الإقليمية منذ زمن بعيد، ومن غير المرجح أن يتم التغلب عليها الآن من خلال المجاملات الدبلوماسية للجعفري.

ويبدو أيضاً أن هناك استجابة غير كافية للخلافات العميقة بين بغداد وأنقرة بشأن مجموعة من القضايا الداخلية والإقليمية والاضطرابات على حدودهما.

في الكويت، أضاف الجعفري بُعداً تاريخياً إلى نهجه الجغرافي في السياسة الخارجية. ومع ذلك، كان منطقه مُبسطاً للغاية لأنه تجاهل مخاوف الكويت المتزايدة من الحرب العراقية المدمرة وتأثيرها المُحتمل على هذه الإمارة الصغيرة.

يوجه الجعفري رسالة مماثلة إلى السعودية، إذ قال في أحد تصريحاته الأخيرة حول خططه لزيارة الرياض: "لا يمكننا تغيير جغرافيتنا، فنحن مرتبطون بالمملكة بروابط معنوية ومادية."

إذا كان المقصود من كل هذا هو الدبلوماسية العراقية الجديدة القوية، فإنه يبدو نهجاً متواضعاً للغاية، إن لم يكن أسلوباً تسويقياً سيئاً في إدارة السياسة الخارجية مع الدول التي كانت على خلاف طويل الأمد مع العراق بشأن العديد من القضايا الثنائية والإقليمية.

يبدو أن الإشارات الدبلوماسية التي يتجاهلها الجعفري هي أنه منذ سقوط نظام صدام الذي يهيمن عليه السنة، فإن

مخاوف جيران العراق تنبع إلى حد كبير من هوية من يشغل منصب القيادة في بغداد بدلاً من مجرد الجغرافيا السياسية.

إن السبب الحقيقي وراء مخاوف هؤلاء الجيران، ولا سيما السعودية وتركيا، هو الشيعة العراقيون وتحالفهم مع إيران.

مع تزايد وضوح الأزمة العراقية، تبرز الحاجة إلى مجموعة جديدة من الترتيبات والهياكل القادرة على معالجة القضايا الإقليمية التي تُهدد الآن بانهيار خريطة الشرق الأوسط ما بعد الحرب العالمية الأولى. وبناءً على ذلك، تبدو رؤية الجعفري للتقارب الجغرافي مجرد كلام دبلوماسي.

من جهة أخرى، أعرب العديد من العراقيين عن استيائهم من تقاعس الجعفري عن التحدث علناً عن قضايا أكثر إلحاحاً مع جيران العراق، مثل تسلل الإرهابيين عبر حدودهم أو الأموال التي تُرسل إلى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وجماعات متطرفة أخرى. ويعتقدون أن هذا الإهمال يُنذر بضعف الموقف، إذ يُفضّل المجاملات الدبلوماسية على المصالح الاستراتيجية.

في الواقع، صُدم العديد من العراقيين عندما سمعوا الجعفري يصرح للصحفيين في الكويت قائلاً: "لا يمكننا الحكم على بلد بسبب متسلل إرهابي أو اثنين". إضافةً إلى ذلك، أثارت بعض

تصريحات الجعفري حول التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الذي يساعد في محاربة داعش استغراباً واسعاً.

منذ توليه منصبه، صرّح مراراً وتكراراً بأن التحالف الدولي ضد داعش لم يكن فكرة العراق. كما أكد أيضاً على ضرورة اقتصار العمليات العسكرية للتحالف على الغارات الجوية التي تطلبها حكومة بغداد. وقد أقرّ أيضاً بأن "إيران لاعب رئيسي في العراق."

مع أن هذه الأفكار قد تعكس موقف الحكومة الشيعية في بغداد، إلا أنها لا ترقى إلى مستوى استراتيجية وطنية. ويبدو أن بعض هذه التصريحات تتعارض بشدة مع مطالب الأكراد والسنة بدور أكبر للتحالف الدولي في الحرب، بما في ذلك إرسال قوات قتالية.

لقد وُلد العراق ما بعد صدام بدون سياسة خارجية، واستخدمت واشنطن نفوذها الدبلوماسي والسياسي لحث الدول الأجنبية على الاعتراف بالحكومة التي نصبت الولايات المتحدة حديثاً من أجل منحها نوعاً من الشرعية وإعادة دمج العراق في النظام الإقليمي.

في عهد زيباري، واجهت وزارة الخارجية صعوبات في صياغة سياسة خارجية وطنية موحدة، إذ ظلت المجتمعات

الطائفية والعرقية في البلاد منقسمة حول بناء الدولة والأمة. في غضون ذلك، حاول المالكي التفوق على زيباري وتولي زمام السياسة الخارجية.

أنشأت منطقة كردستان في شمال العراق مكاتب تمثيل دبلوماسية خاصة بها في الخارج، واتُهم زيباري بتبني أجندة كردية. شعر الزعماء الطائفيون والسياسيون بحرية التعبير عن آرائهم أو محاولة التأثير على صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية، وكانت الزيارات الخارجية والاجتماعات مع المسؤولين الحكوميين الأجانب من قبل الزعماء الشيعة والسنة أمراً روتينياً.

كان لهذا الانقسام تداعيات سياسية واقتصادية وأمنية على جيران العراق ومنطقة الشرق الأوسط عموماً. فقد تدخل العديد من جيران العراق في شؤونه، واتخذ تدخلهم أشكالاً مختلفة، بما في ذلك التأثير على تشكيل القيادة العراقية. كما أثار هذا التدخل تساؤلات حول كيفية تعامل الدبلوماسية العراقية مع انتهاكات السيادة والاستقلال.

لا توجد وثائق توفر معرفة مباشرة بالمبادئ الأساسية للعلاقات الخارجية العراقية أو سياسات الأمن القومي منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في عام 2003. وقد قام

زيباري، الذي أمضى ما يقرب من تسع سنوات في منصبه، بصياغة نهج للسياسة الخارجية كان يهدف إلى حد كبير إلى استرضاء جيران العراق.

يوضح بيان نُشر على موقع وزارة الخارجية العراقية أهداف السياسة الخارجية العراقية بأنها "العمل بنشاط ونجاح على حماية أمن العراق وتعزيز الاستقرار والحفاظ على وحدة المجتمع وانسجامه وتقوية أسس الديمقراطية في إطار السيادة والوحدة والمساواة بين جميع المواطنين."

ومع ذلك، لا يرقى هذا التقرير إلى مستوى وضع استراتيجية متينة للسياسة الخارجية تتصدى لتحديات رئيسية كالإرهاب والتدخل الأجنبي في شؤون العراق. ويعود جزء من إخفاقات السياسة الخارجية العراقية إلى سوء الإدارة في عهد زيباري، الذي يُحمّله النقاد مسؤولية تجنب التنسيق بين الأجهزة الحكومية وتحويل الوزارة إلى وكر للدبلوماسيين المعينين سياسياً والمقربين منهم.

وإدراكاً منه لمدى اختلال وظائف وزارة الخارجية التي ورثها، من المتوقع على نطاق واسع أن يقوم الجعفري بإصلاح شامل للجهاز الدبلوماسي وإعادة توجيه استراتيجية السياسة الخارجية للبلاد.

وباعتباره قادماً من خارج السلك الدبلوماسي ويفتقر إلى الخبرة في العلاقات الدولية، فإنه يحتاج إلى القيام بالكثير من العمل في إعادة تصميم وإدارة السياسة الخارجية للعراق ليس فقط لتعزيز مكانته الإقليمية والدولية، ولكن أيضاً والأهم من ذلك لمواجهة التهديدات الوجودية التي تواجه البلاد.

لكن قبل كل شيء، عليه أن يدرك أن الدبلوماسية ليست مجرد شعارات براقة، بل هي مجموعة كاملة من التدابير العملية، والنقاشات العامة والخاصة، التي يمكن للدولة أن تستخدمها لتحقيق غاياتها.

حاشية 2 ...أخيرة

يتفق الممارسون للعلوم السياسية بمختلف اختصاصتهم بأن هناك رابطاً بين السياسة الخارجية لأية دولة مع سياساتها الداخلية ويفسرون ذلك بان الأولى هي تعبير عن الدفاع عن المصالح الأساسية للدولة بوجه الأطراف الخارجية مما يحتم عليها تبني نهج ووسيلة تفعل بها ذلك. اما الثانية، ففي التعريف فان السياسة الداخلية هي حزمة القوانين والبرامج والإجراءات

والتوجهات الحكومية التي تعالج القضايا الداخلية داخل حدود الدولة بهدف إدارة شؤونها وشوؤن مواطنيها. وهكذا يتضح ان السياسة الخارجية هي كيفية استخدام الدولة لإستراتيجيات مختلفة لتوجيه علاقاتها مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية بطريقة ترعى وتدافع عن تلك الشؤون والمصالح. وهذا يعني أن السياسة الخارجية لأية دولة تجري في سياقات دبلوماسية وسياسية وقانونية ترتبط بعلاقات خارجية ثنائية أو متعددة الأبعاد وبقضايا دولية متنوعة، وعلاقات مع دول أخرى. ولكن كل ذلك يجري بإستخدام الدولة لسياسات داخلية لها صلات بالعالم الخارجي أو من خلال استغلال قواها الذاتية الخشنة والناعمة.

وابتداء فاذا كانت السياسة الخارجية تعني ادارة علاقات الدولة مع الدول والأطراف الخارجية فان من البديهي ان يكون للدولة رؤى خاصة وغايات محددة وجهاز وظيفي يضع الخطط وينفذها ويتابع تنفيذها. هذه الغايات والرؤى التي قد يعبر عنها بإستراتيجية السياسة الخارجية وترتبط بعقيدة الأمن الوطني عادة ما تكون راسخة وتعكس الأهداف والمصالح والقيم التي تتبناها الدولة والتي تعمل على الدفاع عنها وفق تكتيكات تتعلق بالتغييرات التي تحدث سواء في شبكة المصالح الوطنية أو في البيئة الخارجية. واذا كان من الضروري صياغة تلك

الإستراتيجية وفق الأهداف الموضوعة من قبل عقول وقيادات من صانعي القرار، فان الأمر سيتطلب وجود عناصر بشرية تقوم بمهمة التنفيذ ببراعة كي تأتي بالنتيجة المطلوبة.

وهنا يأتي دور الحكومة بإعتبارها المكلفة بادارة شؤون الدولة كما يأتي دور البرلمان الذي انتخب أعضاءه كي يراقبوا الحكومة ويشرعوا لها قوانينها. وفي ما يتعلق بالسياسة الخارجية فان الحكومة بمختلف أجهزتها ستصبح الآلية التي تستخدمها الدولة لتوجيه علاقاتها الدولة الخارجية والتفاعل مع الحكومات الأخرى وتحت أشراف البرلمان والأجهزة الرقابية الأخرى. واذا كانت القيادة، أو صناع القرار، هم من يضعون الخطوط العامة للسياسة الخارجية ويتخذون القرارات بشأنها فان الجهاز الدبلوماسي هو من سيتولى تنفيذها. الا ان دور الدبلوماسيين في الواقع لا يقتصر على التنفيذ والإدارة، اذ هم يلعبون أيضاً أدواراً صعبة وحاسمة في بلورة وصياغة السياسة الخارجية. ولما كان الكادر الدبلوماسي مهماً الى هذه الدرجة فينبغي ان يكون ضليعاً ومتمرساً مما يعني ان يكون مدرباً ومؤهلاً بشكل لائق كي يستطيع ان يتفاعل بكفاءة مع نظرائه الأجانب ومع كل الأطراف المعنية وينجز مهامه بالوجه الأكمل.

واذا ما حاولنا تحليل السياسة الخارجية العراقية على ضوء هذه العناصر النظرية فان من الواضح انها تفتقد الى الحد الأدنى الذي يمكن القول فيه ان العراق افتقد الكثير من تلك العناصر الى الدرجة التي يمكن الجزم فيها انه كان بلا سياسة خارجية في الفترة التي تلت الغزو الأمريكي عام 2003. لم يكن العراق في تاريخ دولته الحديثة بعد الحرب العالمية الأولى بلا سياسة خارجية أو بسياسة خارجية بهذا المستوى من التدني. فالعراق الذي برز منذ تأسيس دولته الحديثة عام 1921 كمركز سياسي وجغرافي وحضاري في المنطقة طالما مارس دوره في تحديد الإتجاهات الجيوسياسية فيها بغض النظر عن مآلات ذلك. ان القاء نظرة فاحصة على مجريات العملية السياسية ومسعى اعادة بناء الدولة بعد الغزو ستوضح ان هذا البلد الذي تفرض عليه جغرافيا المنطقة التي تعيش فوق الرمال المتحركة مهمة الصمود والبقاء والتصدي يفتقد لأول مرة في تاريخه الى سياسة خارجية متماسكة وفعالة.

هناك عوامل عديدة ساهمت بتفاقم هذا الخلل البنوي في مسيرة الحكم خلال هذه المرحلة المعبر عنها بعجز وشلل سياسته الخارجية وانعكاس ذلك في الفشل في بناء الدولة ذاتها وكنتيجة لها في ذات الوقت. يأتي على رأس ذلك فقدان السيادة الحقيقية وهو أمر يعود فعلياً الى ما قبل الغزو الأمريكي حيث كان

العراق يخضع الى نظام صارم من العقوبات الدولية والى هيمنة خارجية على قراراته وتحركاته بعضها مست أمنه الوطني مثل قرارات فرض مناطق الحظر الجوي عليه. اما العلامة الأبرز على فقدان السيادة في تلك الفترة فقد تمثلت بانفصال فعلي للمنطقة الشمالية الكردية عن سلطة الدولة وتمتعها بوضع شبه مستقل. اما غياب السيادة بعد الإحتلال فقد ظل جلياً في مختلف ممارسات العلاقات الخارجية والشؤون الدولية، الأمر الذي أخضع العراق لكل أشكال التدخلات والضغوط والهيمنة.

ما يرتبط بذلك أيضا هو ان العراق لم يتمكن خلال العقدين اللذين اعقبا الغزو من تحمل مسؤولية أمنه الخاص في وضع داخلي يتسم بالفوضوى وفي منطقة وعالم يزدادان عدم استقراراً ويقيناً. خضع العراق الى الوصاية الأمريكية طيلة بقاء قوات ألاحتلال التي اجليت عام 2011 كما خضع لوصاية مجلس الأمن الدولي وقرراته المختلفة وكذلك الى بعثة الأمم المتحدة (يونامي) التي انتهت مهماتها فعلياً نهاية عام 2025. وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2014 و 2025 خضع العراق الى اشتراطات التحالف الدولي لمحاربة داعش والتي اشتملت على وجود قوات أمريكية وكذلك التنسيق معها في المجالات العسكرية والأمنية. كما واجه العراق طيلة تلك الفترة اشكالاً

شتى من التدخلات الإيرانية المباشرة أو من خلال القوى الناعمة التي تمتلكها والإرتباطات المذهبية التي تجمعها مع الشيعة في العراق والتي جعلت ايران طرفاً مباشرا في الوضع العراقي الداخلي كما انعكس ذلك على علاقاته مع الجوار الذي اشتكت دوله طيلة الوقت من النفوذ الإيراني. ولم تكن دول الجوار بريئة من التدخل وخاصة محاولات بناء علاقات وشبكات نفود مع سنة العراق وأكراده وهي مسعى كان الهدف منه هو موازنة نفوذ ايران الا انه ساهم في ادامة الخلل الخاص بالنفوذ الخارجي المخرب لجهود اقامة دبلوماسية وعلاقات خارجية مستقلة.

ومن العوامل المرتبطة بذلك انه تم خصخصة السياسة الخارجية العراقية بحيث لم تعد الدولة ومؤسساتها هي التي تحتكر وضع وإدارة هذه السياسة بل قامت الجماعات المنضوية في دقة الحكم أو حتى خارجه بإقامة علاقات خارجية خاصة بها مع الدول الأخرى. ظلت هذه الجماعات ترسل قادتها وممثليها الى الدول الأجنبية والهيئات الدولية كي تعقد اجتماعات تناقش فيها شؤونا عراقية بعضها حساسة أو حتى خطيرة ودون تنسيق مع الحكومة المركزية. ومن ناحية ثانية كان وزراء ومسؤولون ينتمون الى الجماعات السياسية يذهبون في مهمات رسمية الى دول اخرى الا انهم كانوا

يعكسون في مناقشاتهم مع مسؤولي تلك الدول وجهات نظرهم أو جماعاتهم والتي تتناقض مع التوجهات الرسمية للحكم. مثل هذه الممارسات التي زاولها أيضاً سفراء ودبلوماسيون ممن يمثلون الجماعات المختلفة أدت الى بلبلة في أروقة الدوائر الدبلوماسية الخارجية وضعضعت الثقة بالدبلوماسية العراقية.

ولأسباب تتعلق بقاعدة المحاصصة التي قام عليها الحكم وافتقاد السلطة الجديدة الى رجال دولة متمرسين وكوادر سياسية مدربة وتمتع بالخبرة العملية وبسبب انتشار الفساد بكل أوجهه المالية والإدارية والأخلاقية فقد سادت أنماط من سؤ الحكم مما افقد الحكومات المتعاقبة القدرة على التخطيط السليم وادارة ومتابعة سياسة خارجية فعالة تخدم هدف بناء الدولة والدفاع عنها وعن مصالحها لدى الدول الأخرى وفي المحافل العالمية. لقد كان غياب صناع قرار قادرين وتنفذين أكفاء في مجالات السياسية الخارجية الى تهلهل هذه السياسة الخارجية مما أدى الى فقدان القدرة على إدارة ملفات أساسية كملف المياه مع تركيا وملف الحدود مع الكويت وملف التدخلات الإيرانية وملفات العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وهي وغيرها مما لا يدخل في صلب عمل الدولة والحفاظ على سلامتها ومصالحها فقط، بل في معالجة قضايا وجودية بالنسبة للعراق ذاته. كما ان غياب القدرات القيادية والنهج الموحد في السياسية

الخارجية ادى الى ضعضعة الثقة بالحكومات العراقية وبدبلوماسيتها في العالم مما جعلها بدون شراكة حقيقية مع الدول الأخرى وبلا استمرارية وسيكون لهذا آثار عميقة تصب في مصلحة المنافسين والخصوم في الخارج.

وتقدم التجربة التي خاضتها الحكومات العراقية المتعاقبة منذ الغزو الأمريكي عام 2003 مع سوريا مثالاً جلياً على سؤ ادارة العلاقة مع أحد أهم بلدان الجوار الذي تركت مواقفه الأيدولوجية وتفاعلاته الداخلية وسياساته الإقليمية أثراً كبيراً في الوضع العراقي. كان نظام البعث السوري والوضع السوري يشكل بطريقة ما نقيضاً جوهرياً للنظام العراقي الجديد بكل أبعاده مما جعل عملية التعامل معه تتميز بتعقيدات كبيرة وكثيرة تنعكس على طريقة تعامل دمشق مع الوضع الناشئ في بغداد. واذا ما قسمنا التجربة التي مر بها "العراق الجديد" مع سوريا الى ثلاثة مراحل فسيتضح حجم الفشل الذي واجهته الحكومات العراقية في التعامل مع سوريا والذي انعكس سلباً على الحالة العراقية المتردية. المرحلة الأولى كانت السنوات بين 2003 و2011 حيث اعتبرت تأسيسية في ترسيخ العجز العراقي في منع نظام بشار الأسد من التدخل بالشأن العراقي وخاصة استمراره برعاية، أو بالأقل تأييد، الجهد الإرهابي في العراق والذي توج ببروز تنظيم داعش واستيلائه على ثلث

الأراضي العراقية عام 2014. اما المرحلة الثانية فهي بين عامي 2011 و2024 حيث اندلعت في بدايتها الثورة السورية والتي تطورت فيما بعد الى حرب أهلية شعواء شهدت خلالها تحولاً دراماتيكيا في الموقف العراقي من الخشية من أفعال نظام الأسد في العراق الى الخشية من سقوطه. اما المرحلة الثالثة فهي التي ستبدأ نهاية عام 2024 بسقوط نظام الأسد المفاجئ على يد جبهة تحرير الشام وحلفائها من الجماعات الإسلامية المتطرفة والتي كانت متحالفة مع داعش والقاعدة في العراق.

في المرحلة الأولى رفض النظام السوري الشمولي القبول بفكرة الغزو الأجنبي واحتلال العراق واسقاط نظام صدام واقامة نظام جديد بديلاً له يقوم على فكرة التداول والممارسات الحرة كالإنتخاب والتعددية السياسة والإثنية. ففي خلال السنوات الأولى التي تلت الغزو لم يكتف النظام السوري بالاستنكاف في التعامل مع السلطة الجديدة في العراق ومناكفئتها، بل ساهم بفعالية في دعم المقاومة الناشئة ضد الإحتلال والحكومات التي اقيمت ومضى أبعد من ذلك الى إسناد مجموعات إرهابية بأشكال مختلفة. كان الدور السوري أساسياً في تخريب العملية السياسية لما بعد الإحتلال برمتها ووصولها الى طريق مسدود. بل سيخرج الأمر برمته عن

السيطرة حين ينموا الإرهاب ويتوسع وتتمكن داعش من السيطرة على معظم المحافظات السنية واعلانها قيام الدولة الإسلامية. ورغم الدلائل الواضحة وتقارير صحفية مؤكدة عن الدعم السوري للمنظمات الإرهابية في العراق وتبنيها لها الا ان الدبلوماسية العراقية وقفت متفرجة ولم تخرج المواقف العراقية الرسمية عن الإدلاء بتصريحات جوفاء دون أي محاولة جدية للضغط على نظام الأسد لوضع حد لتلك التدخلات الشنيعة في الشأن العراقي.

في المرحلة الثانية والتي جاءت على ضوئها حكاية هذا الكتاب أظهرت السياسة العراقية تجاه سوريا عجزاً ماساوياً في فهم واستيعاب ما كان يجري اثناء الثورة التي عمت سوريا وضرورة بلورة استراتيجية عراقية بعيدة المدى تخدم أهداف ومصالح العراق. كان أكثر ما ارتكبته الزمر الحاكمة من حماقات هو الوقوف مع نظام بشار الأسد والعجز عن ادراك ان المصلحة الحقيقية والبعيدة المدى للعراق تبقى في فهم الثورة السورية ودوافعها الديقراطية ودعم ارادة التغيير لدى الشعب السوري ورغبته في اسقاط النظام. كان موقف حكومة نوري المالكي انعكاساً للإصطفاف الطائفي الذي أججه مشروع التغيير الأمريكي في العراق وتعبيراً عن السياسات الذيلية الجارية وراء إيران التي بدأت تتكشف بوضوح وليس من أجل

دوافع ومصالح وطنية عراقية ولا تعبيراً عن أية دراية وادراك للوقائع التي ستنتج عن التطورات في سوريا. كان المطلوب ان يقف العراق الذي تخلص من دكتاتورية صدام مع الشعب السوري وقوى المعارضة المعتدلة من أجل اسقاط دكتاتورية الأسد واعادة بناء سوريا يقوم نظامها الجديد على أساس الديمقراطية والمواطنة والتعددية. ما حصل كان عكس ذلك تماما فقد خذلت الزمر الحاكمة في بغداد المعارضة السورية وساعدت الأسد في جهوده في تحويل الثورة السلمية السورية الى حرب أهلية وسارعت بإرسال المليشيات العراقية للمساهمة بقمعها.

في المرحلة الثالثة ستحصد السياسة العراقية المتخبطة في سوريا ما زرعته آيادي الطغم الحاكمة من اخفاق وعجز في التعامل مع الملف السوري خلال عقدين من الزمن. سيكتسح تسونامي سني هائج سوريا كانت تعده وتخطط له قوى إقليمية ودولية بهدف قلب المعادلة التي خلقها الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 بتمكين الشيعة من الحكم. لم يستوعب شيعة السلطة الذين يديرون الدولة بنهج البقال البسيط الباحث عن الربح اليومي السريع الإستراتيجية الكبرى التي هيأت المسرح السوري منذ سنوات بهدف القضاء على الحكم الفؤي العلوي المتمثل بنظام الأسد وتمكين سنة سوريا من السلطة لخلق

معادلة جيوساسية جديدة لما بعد حرب غزة التي بدأت عام 2023 والتي تنطوي على أهداف مركبة ومعقدة كان صعباً على زمر الحكم الجاهلة وضيقة الأفق في بغداد استيعابها ومواجهتها.

كانت الحرب على غزة التي بدأتها اسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر 2023 رداً على هجمات لحماس قد هزت المنطقة وأرسلت نذر تغييرات جيوسياسة عميقة وخاصة بعد هزيمة حماس العسكرية وتحييد حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن ومن ثم اسقاط نظام الأسد في سوريا وبعد كل ذلك توجيه ضربات أمريكية اسرائيلية مدمرة لإيران قد ارسلت نذراً خطيرة بان العراق الذي يشكل ضلعاً أساسياً لمنطقة ما دعي بالهلال الشيعي سيتعرض هو أيضاً للموجات الإرتدادية للتسونامي السوري. لم يحسن قادة الزمر الحاكمة قراءة الحدث ومعطياته وخاصة التداعيات التي ستؤدي الى اقامة نظام شرقي أوسطي جديد ستحاول رسم ملامحه إسرائيل وأمريكا وحلفاؤهم هدفه ضرب إيران وأذرعها في المنطقة.

ومثلما حصل في المرحلتين الأولى والثانية لم يكن للزمرة الحاكمة في بغداد أية رغبة أو إرادة لمتابعة ما كان يجري في الخفاء لسنوات عديدة للإعداد لإستيلاء الجماعات الإسلامية

المتطرفة على دمشق واسقاط بشار الأسد. كانت الخطط تجري على قدم وساق لتأهيل جبهة تحرير الشام المصنفة منظمة ارهابية من الأمم المتحدة والدول الغربية لهذا الدور وكانت بعض الفعاليات تقام في أجزاء وطقوس شبه علنية في حين ظلت الحكومة العراقية عاجزة عن بلورة إستراتيجية أو رؤية أمنية وسياسية ودبلوماسية لمواجهة الإحتمالات القاتمة التي ستنتج عن ذلك. لم يكن للعراق قدرات إستخباراتية ولا أدوات تحليل للمعلومات التي كانت تترشح من تركيا ومن شمال سوريا ومؤشرات كانت تأتي من عواصم عديدة وبالتأكيد التحالف الدولي بقيادة الأمريكان عن استعدادات تجري لتنفيذ عملية الزحف على دمشق وازاحة الأسد. كانت المعلومات تتسرب عن لقاءات واجتماعات وتدريبات يقوم بها خبراء بريطانيون ودبلوماسيون أمريكان هدفها تدريب ورفع جاهزية قيادات وكوادر هيئة تحرير الشام استعدادا لليوم الموعود. ولعل الأخطر من كل ذلك ان الزمر الحاكمة في بغداد لم تستطع معرفة امكانية سقوط النظام السوري وهروب الأسد وتقدير الموقف على رغم علاقات التحالف الوثيقة التي جمعتهم وهو فشل استخباري بامتياز.

ولم يكن الفشل مخابراتياً فقط، بل وسياسياً ودبلوماسياً أيضاً حيث فشلت وزارة الخارجية في تقدير الموقف أولاً وفي العمل

ثانياً مع الدول والجهات المعنية لضمان الا يكون هناك تأثيرات ضارة وسلبية على العراق ناتجة عن التغيير في سوريا. أصبحت سوريا بعد سقوط الأسد ملعبا للنفوذ الإسرائيلي والتركي والسعودي والقطري والإماراتي وطبعاً الأمريكي والأوربي الا ان ذلك الملعب خلا من أي تواجد فعال عراقي يستطيع الدفاع عن المصالح والحقوق العراقية تجاه الأخطار المتوقعة من التغيير في سوريا.

كثيرة هي الثغرات التي كشفت عنها ممارسات السياسية الخارجية على أرض الواقع غير ان ما حاولت طرحه في مقالي الذي فجر الأزمة هو ان عراق ما بعد الغزو الأمريكي لم يكن له سياسة خارجية واضحة المعالم مما أفقده القدرة ليس فقط على التأثير في الأحداث الإقليمية التي هو معني بها، وانما، وهذا هو المهم، في حماية أمنه الأستراتيجي ومصالحه الوطنية الأساسية. فعلي صعيد الأقليم فكما ذكرنا فان العراق ساهم دائماً في صياغة النظام الإقليمي الشرق أوسطي سواء من خلال الدور المحوري الذي لعبه داخله أو لكونه مسرحاً للمنافسة بين القوى الإقليمية والدولية. ومع ذلك فان ما شهده خلال هذه الفترة هو العجز التام عن اظهار القدرة والحزم في التأثير في الأحداث والتطورات الإقليمية والتعامل مع ديناميكات الصراع فيه، فضلاً عن الحفاظ على مصالحه

الوطنية التي بقيت تتعثر بسبب سوء إدارة السياسة الخارجية العراقية وغياب الدبلوماسية النشطة.

ومن دون التقليل من شأن تاثيرات العوامل الخارجية فان العامل الأساسي في ذلك التردي في السياسة الخارجية العراقية كان داخلياً ويعود بشكل مباشر الى تفكك بنية العملية السياسية التي تتولاها فصائل وزمر تتمترس خلف أهداف طائفية وإثنية وتدافع عن مصالح ذاتية بعضها يتسق مع المصالح الأجنبية أو يهدف الى اضعاف العراق لخدمة أجندات خاصة مثل الدفع الى فشل العملية السياسية وبناء الدولة كي يؤدي ذلك الى انهيار العراق وتقسيمه واقامة كيانات أقلوية مستقلة. ولعل ابرز الشواهد على ذلك هو غياب وحدة الموقف بين النخب الحاكمة دون تبني نهج موحد في علاقات العراق الدولية، وهو نهج كان من شأنه أن يحمي البلاد من أن تصبح ملعبا للقوى الخارجية، وما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على استقرارها السياسي والأمني.

ان عواقب كل ذلك التردي يتجلى بوضوح بالوضع التعيس الذي يعاني منه العراق على الأصعدة كافة والذي يعود جزء كبير منه الى اخفاقات السياسة الخارجية وبؤس الدبلوماسية العراقية. وبالعودة الى الوضع السوري فمنذ سقوط نظام بشار

وتولي الجماعات الإسلامية المتطرفة بقيادة جبهة تحرير النصرة زمام السلطة هناك أصبح العراق في عين العاصفة مجرداً من أية امكانيات يمكنه من خلالها صياغة سياسة دفاعية تحميه من الأخطار المحدقة. ان جوهر مشروع احلال أحمد الشرع محل أبو محمد الجولاني يستهدف تحجيم تجربة تمكين الشيعة في العراق، أو حتى القضاء عليها، بغية محق وتغييب الهلال الشيعي الممتد بين إيران والبحر الأبيض المتوسط، واحلال قمر سني بدله، وهو مشروع لا يمكن استكمال نتائجه الا من خلال بوابة العراق. بوادر هذا المشروع كانت قد ظهرت عام 2018 أثناء الولاية الأولى للرئيس الأمريكي دونالد ترامب ولا يبدو انه قد لفت نظر الطغم الحاكمة في بغداد (عام 2018 كتبت مقالاً عن ذلك في الأهرام ويكلي تجدونه مترجماً نهاية هذا الكتيب). كانت معالم المشروع الذي يستهدف بشكل أعم تحجيم القوة الإيرانية التي امتدت من اليمن على البحر الأحمر الى العراق وسوريا ولبنان وغزة من خلال من خلال التركيز على ما أصبح يدعى بـ"أذرع إيران" في هذه الدول والتي اعتبرت خطراً من قبل الدول السنية العربية والولايات المتحدة واسرائيل. اما في العراق فلم يكن ذلك يستهدف الشيعة العراقيين لوحدهم، بل يعني إعادة تدوير التجربة العراقية منذ عام 2003 برمتها عبر

تفكيك النظام الحالي واعادة تركيبه وهو مشروع ذو كلفة عالية سوف يتوجب ان يدفعها العراقيون بكل مكوناتهم.

هذا التطور الكبير في الوضع الجيوبوليتكي للشرق الأوسط سيكون موضع اهتمام دولها المعنية مثل إسرائيل وتركيا وبالتأكيد الدول الكبرى لأنها جميعا تريد ان تعرف ما مآلات المنطقة بعد تكسير أذرع ايران الإقليمية واضعاف ايران ذاتها. لكن مالذي فعلته الزمر الحاكمة في بغداد كي تتصدى لذلك المشروع؟ لا شيء في الحقيقة، وهنا تكمن المفارقة بين الوقائع الخطيرة التي تجري على الأرض والجعجعة الفارغة التي تميز بها الأداء العراقي ازاء ما يجري في سوريا وبعد ذلك في غزة وفي لبنان واليمن. ففي الوقت الذي كانت فيه الطغم الحاكمة تجلس واجمة كـ"الأطرش بالزفة" ومشروع احلال الشرع بالجولاني يختمر وينفذ وقفت هذه الطغم وأزلامها يردون بان حدود العراق مع سوريا محمية وان لا تهديدات مباشرة يواجهها العراق من قبل الوضع الجديد في الجارة الشرقية. كانت هذه الإدعاءات بالحدود المحمية مبتذلة لأنها لا تعني شيئاً من الناحية الأمنية والعسكرية رغم انفاق ملايين الدولارات على التحصينات التي شيدت وعلى ادامة القوات هناك. كان التهديد الحقيقي جيوبوليتكياً ناتجاً عن اعادة التموضع التي بدأتها تركيا وأطراف عربية أساسية مثل

السعودية وقطر جراء التغيير الحاصل في سوريا وامكانية تحول ذلك الى بركان تهز ارتداداته العراق وتدمر العملية السياسية والنظام القائم. ولم يكن ذلك يجري بمعزل عن تحذيرات وتهديدات مباشرة من الولايات المتحدة الى بغداد بعد ان اصبحت عرابة النظام الجديد والكفيلة برعايته وحمايته. كان التهديدات للعراق التي يشكلها النظام الجديد في سوريا يتطلب معالجات سياسية ودبلوماسية رفيعة المستوى مع العواصم العالمية والإقليمية التي كانت تدير الملف السوري وتتحكم به بهدف المساهمة بذلك او بالأقل محاولة تقليل الأضرار التي يمكن ان تلحق بالعراق جراء محور إقليمي يتم اقامته على حسابه.

كان من الجلي ان الجماعات الاسلامية المتطرفة باطيافها المختلفة التي تمكنت من السلطة في دمشق وبعضها خاض "الجهاد" في العراق خلال السنوات التي تلت الغزو ومنها الجولاني نفسه وكذلك تنظيم داعش تشكل تهديداً مباشراً للعراق. كما ان وجود الآلاف من المقاتلين الأجانب المعبئين على ثقافة التوحش والتكفير يشكلون خطراً اضافياً سواء لأسباب عقائدية او لإرتباطاتهم بإجندات دول كتركيا مثلا. كانت الدلائل تأتي من بين الوسط السني في سوريا المزهو بالانتصار بظهور نزعات معادية للشيعة مثل الدعوة الى

"الأموية" و"المروانية" وهي دعوات تعبوية بامتياز كانت تثير انتباه أي مراقب بأن الفجوة بين الجانبين تتعمق ولا تبشر بخير.اضافة الى كل ذلك كان وضع التشرذم الديني والقومي والمذهبي في سوريا يشكل خطراً داهماً على العراق يتطلب منه ان يبلور سياسية ودبلوماسية فعالة تاخذ بنظر الاعتبار انعاكسات ذلك على الداخل العراقي والمخاطر المترتبة عليه، أسوة بما كانت تفعله تركيا واسرائيل وغيرها من الدول التي لم تتلكأ في ذلك دفاعا عن مصالحها.

ستتضح الأخطار بشكل أكثر جلاءً بعد اكتساح قوات نظام الشرع/الجولاني للمناطق التي تسيطرعليها قوات سوريا الديمقراطية (قسد) وتفكيكها للجيب الكردي في شمال شرقي سوريا. كان ذلك الإنجاز مؤشراً خطيراً يخشى منه تدمير التجربة الكردية بالحكم الذاتي في سوريا وتجربة التعايش بين العرب والأكراد في مناطق المثلث الحدودي بين سوريا وتركيا والعراق والإنعاكسات المحتملة على العراق. ولم يكن ذلك الأمر يتعلق بتحسين موازين القوى لصالح سلطة دمشق بل كان يعني امتداد سيطرتها على مجمل الحدود مع العراق والاحتمالات المفتوحة بعبور داعش وباقي الجماعات الإرهابية الى العراق. وزاد هذا الإحتمال بعد هروب أو اطلاق سراح

الآلاف من أفراد تلك الجماعات من السجون التي كانت تدار من قسد ونفاذهم الى بيئة حاضنة.

الا ان أكثر التحديات التي واجهها العراق شراسة جاءت حين تدخل ترامب في قضية اختيار نوري المالكي رئيسا للوزراء بعد الإنتخابات النيابية التي جرت في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2025 ووضع شروطاً على اختيار رئيس الحكومة موجها اهانة شنيعة للإطار التنسيقي الشيعي وللجماعة الشيعية برمتها. لم يكن رفض ترامب للمالكي الا اتساقاً مع سياسته في تبني ورعاية وحماية النظام السوري الجديد الذي أصبح رأس الرمح في مشروع ازاحة الشيعة من المشهد الجيوبولتكي في المنطقة. سيتعمق هذا التحدي حين يبدأ محور سني كبير بالتشكل في المنطقة عقب التهديدات التي أطلقها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بداية عام 2026 بتوجيه ضربات ضد إيران ما لم تستجب لشروط وضعها تتعلق ببرنامجيها النووي والصاروخي وشبكة أذرعها في المنطقة. كانت التهديدات تتعلق أيضاً بالمطالبات العربية المعروفة لنزع أنياب إيران وتقليص نفوذها في المنطقة مما استوجب قيام نوع من التحالف بين تركيا والدول العربية السنية والذي انظمت اليه الباكستان وهو تحالف سيضع العراق نصب عينه وبالذات قضية تشكيل حكومة جديدة رشحت القوى الشيعية لرئاستها نوري المالكي.

والمفارقة هنا ان السياسة الخارجية تجاه سوريا لنوري المالكي ذاته ولحكومته كانت وراء المقالات التي كتبتها واثارت استياء وزير خارجيته هوشيار زيباري عام 2011 ويأتي بعد 15 عاما كي يحصد هو نفسه ما زرعته حكومته من فشل فاضح في السياسة الخارجية العراقية.

ان أخطر قرار اتخذته حكومة محمد شياع السوداني هو قبول نقل الآلاف من أفراد داعش الذين كانوا في السجون الى العراق بعد سيطرة قوات دمشق على المنطقة التي تديرها القوات الكردية. هذا القرار الذي جاء تحت ضغوط أمريكية سيكون له تبعات خطيرة في المستقبل في دولة لايزال التنظيم فيها نشطاً ولاتزال البيئة الحاضنة له مرحبة. هذه الخطوة لا تمثل فقط فشلاً في السياسة الخارجية وفي حماية الأمن الوطني وفي رعاية المصالح العراقية بل هو خيانة وطنية لأنه جاء وفي خلفيته ارضاء للأدارة الأمريكية التي ترعى التجربة السورية وتمارس الضغوط على المسؤولين العراقين الذين لا هم لهم الا البقاء في السلطة.

لقد اخفقت تلك الحكومة ومن جاء بعدها حين انظمت الى ايران وحلفائها في الجهود المبذولة للحفاظ على حكم الأسد في سوريا

بدلاً من ان تلعب دوراً مستقلاً في دعم التحول الديمقراطي في سوريا مما جعلها في الخندق الإيراني المقابل للمحور السني المتمثل في تركيا والمملكة العربية السعودية ودول الخليج الماضي في سعيه لإسقاط الأسد واحلال الجماعات السنية بدله. وبلا أدنى شك فان الظروف والعوامل التي كانت سائدة يومها كانت شديدة التعقيد والتشابك مثل الإرتباطات المذهبية والصلات مع الأكراد والعلاقات الخارجية مع الدول المتنفذة في ادارة الملف السوري الا ان الحقيقة التي لا مناص من القبول بها هي افتقاد العراق للقيادة الفعالة للسياسة الخارجية والى مجموعة من السمات والخطوات لتحقق النجاح وعدم الإستعانة بأفضل الخبرات والممارسات وعدم الإصغاء الى النصائح التي كانت تقدم لهم.

واذا كانت التجربة السورية تمثل اخفاقاً في تطوير دبلوماسية عراقية استبقاية يمكنها ان تتوقع التطورات والمستجدات وتتعامل معها فان التعامل مع الملف الإيراني، سواء من جهة العلاقات الثنائية، أو من جهة تأثيرات أزمة إيران مع المنطقة ومع العالم كان لا يقل ترديا واحباطاً. لم تمارس الدبلوماسية العراقية أي دور ملحوظ في محاولة ايقاف التدخلات الإيرانية في الشأن العراقي وهي تدخلات مضرة كانت تمس صميم السيادة العراقية والأمن العراقي والتركيبة الإجتماعية للشعب

العراقي والإقتصاد العراقي. لم تدرك الطغم الحاكمة خلال كل هذه السنين ان التمدد الإيراني في العراق لم يكن شئناً عراقياً فحسب، بل ستمتد تأثيراته وتبعاته الى الدول الأخرى التي ستحاول بشتى السبل مواجهته وايقافه. طيلة كل تلك السنوات كانت زمر الحكم في بغداد تردد دائماً عبارات أصبحت كالإسطوانة المشروخة وهي ان الدستور العراقي لا يسمح بإستخدام الأراضي العراقية للإعتداء على البلدان الأخرى كما تدعى انها تقوم بالوساطة بين إيران وخصومها لحل الأشكالات القائمة، وهي ادعاءات جوفاء كان يدحضها الواقع. ستكون نتيجة كل ذلك هي ما سيتبلور بعد حرب غزة عامي 2024 و2025 وبعد الزلزال السوري وبعد المواجهات الأميركية الإيرانية في حزيران/ يونيو 2025 ومابعدها والذي سيفضي الى تحالف سني إقليمي هدفه ارجاع المنطقة الى ما كانت عليه.

وبشكل عام فقد عجزت الحكومات المتعاقبة خلال هذه السنوات من ان تضع سياسة خارجية متوازنة تواجه بها التحديات العديدة والجسيمة التي تعرض لها وسيظل يتعرض لها العراق. وبالعودة الى الإرتباط بين السياستين الداخلية والخارجية فان مشكلة العراق تظل تكمن في طبيعة النظام الذي أقيم في

العراق بعد الغزو الأمريكي عام 2003 والذي يستند على قواعد هشة لا تسمح بقيام دولة مستقرة وأمنة وموحدة وبالتالي لا تهيء الأرضية لإقامة علاقات خارجية ترتكز على توزانات وتقوم على أسس من التفاهم والمصالح المتبادلة. ان محنة العراق تكمن بالدرجة الأولى في طبيعة نظامه السياسي الذي بني على تشكيلات هوياتية لقوميات ومذاهب وأديان لها علاقة وجذور تتقاطع مع الإنقسامات المقابلة لها في المنطقة. فلقد سمحت ممارسات السياسة الخارجية اللامركزية والمتضاربة للجهات الفاعلة السياسية في العراق سواء من فواعل رسمية تعمل في إطار الدولة او فواعل خارجها بالتضحية بالمصالح الوطنية الأوسع للبلاد من أجل تحقيق منافع ذاتية. ومالم يحاول قادة الجماعات السياسية في العراق صياغة قواعد لنظام جديد قائم على أساس هوية وطنية جامعة لكل مكوناته قائمة على أساس المواطنة فانه سيبقى مثالاً للفوضى الدائمة ومصدراً لقلق ومخاوف جيرانه. اذ لا تزال الدولة العراقية، بعد مرور عقدين ونيف من الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام 2003، تتأرجح بين الفوضى وبين الإنهيار والزوال.

مقال

هل يَغربُ الهلال الشيعي؟

هل يستطيع تحالف تقوده الولايات المتحدة في شرق سوريا أن يكبح جماح خطط إيران لإنشاء ممر بري إلى البحر الأبيض المتوسط؟

وبحسب التقارير، تسعى إدارة ترامب إلى تشكيل قوة عربية في سوريا تحل محل القوات الأمريكية وتساعد في تحقيق الإستقرار في الدولة التي مزقتها الحرب بعد القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الإرهابي.

وقد نقلت وسائل الإعلام الأمريكية عن مسؤولين في الإدارة قولهم إن المهمة تتمثل في أن تتحمل الدول العربية الرئيسية مسؤولية أكبر في استعادة الجزء الشرقي من سوريا حيث يُعتقد أن آلاف مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية ما زالوا محصورين في وادي نهر الفرات الأوسط على طول الحدود السورية العراقية.

لكن يبدو أن هناك جانباً آخر للقصة. فقد صرّح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بأسلوبه الجريء بل وحتى العدائي، بأن تركيزه على سوريا جزء من استراتيجية أوسع لوقف واحتواء النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط.

"لا نريد أن نمنح إيران متسعاً مفتوحاً على البحر الأبيض المتوسط"، هذا ما قاله ترامب في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي كان يزور البلاد الأسبوع الماضي.

ليس من المستغرب أن تُثار تساؤلات حول ما إذا كان لدى ترامب استراتيجية جادة في سوريا، وما إذا كانت تهدف فعلاً إلى احتواء إيران. ويشير التدقيق إلى أن فكرة ترامب بدعوة القوات العربية إلى سوريا تبدو غير منطقية، وقد تخفي وراءها أجندة خفية.

نظرياً، يسعى ترامب إلى منع إيران من بناء وجود عسكري وأمني قوي في سوريا، بهدف كبح جماح طهران ومنعها من بسط نفوذها الإقليمي عبر شبكة من الوكلاء الشيعة. كما يسعى إلى منع إيران من إقامة محور تتوسطه طهران، يمتد عبر معظم أنحاء الشرق الأوسط وصولاً إلى البحر الأبيض المتوسط.

قد تشترك الدول العربية السنية مثل المملكة العربية السعودية في هدف توجيه إنذار لإيران، لكن طرقها تختلف أيضاً على طول الطريق حول كيفية تحقيق هذا الهدف.

بحسب الرواية التي نشرتها وسائل الإعلام الأمريكية، فإن مستشار الأمن القومي الجديد لترامب، جون بولتون، كان على اتصال مع كبار المسؤولين في دول عربية رئيسية، وذلك للتحقق مما إذا كانوا سيساعدون في استقرار المنطقة من خلال المساهمة بمبالغ كبيرة من المال في الجهود التي تقودها الولايات المتحدة في سوريا.

حذر ترامب مراراً وتكراراً من أن القوات الأمريكية ستنسحب قريباً من سوريا. وبذلك، أرسل رسائل متضاربة إلى الاستراتيجيين الأمريكيين وحلفاء واشنطن بشأن التزامات الولايات المتحدة المستقبلية في سوريا.

وفي محاولة لتوضيح الالتباس، قال وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس لأعضاء مجلس الشيوخ في 26 أبريل إن الجيش الأمريكي لم يكن يستعد للانسحاب من سوريا وأن وجود القوات الأمريكية أمر حيوي لاستمرار العمليات المناهضة لتنظيم الدولة الإسلامية.

وفي حديثه أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ، قال ماتيس إنه حتى بعد تدمير الجماعة الإرهابية بالكامل، يجب على الولايات المتحدة أن تتوخى الحذر بشأن الانسحاب الكامل.

يوجد حاليًا حوالي 2000 جندي أمريكي في سوريا. بدأت واشنطن إرسال قوات إلى سوريا في أواخر عام 2015 مع وحدة صغيرة من قوات العمليات الخاصة، زاعمةً مساعدة تحالف المعارضة السورية والميليشيات التي يقودها الأكراد في قتال تنظيم الدولة الإسلامية.

وفي وقت لاحق، ازداد عدد القوات الأمريكية وتوسع دور وحدة القوات الخاصة ليشمل ما هو أبعد من تدريب وتجهيز وتقديم المشورة للمتمردين، وصولاً إلى القتال الفعلي.

وبغض النظر عن الرسائل المتضاربة بشأن سوريا، فمن الواضح أن الولايات المتحدة توسع شبكة قواعدها العسكرية في البلد الذي مزقته الحرب، مما يرسل رسالة مفادها أن القوات الأمريكية باقية هناك.

هناك أسباب متعددة قد تدفع واشنطن إلى رفع العلم الأمريكي فوق مواقعها الأمامية في شرق سوريا، حيث أصبحت البلاد بشكل متزايد ساحة لعب للقوى الدولية والإقليمية المتنافسة.

ومع ذلك، يبقى جانب واحد من نوايا الولايات المتحدة واضحاً تماماً: منع إيران من الهيمنة على الشرق الأوسط من خلال استراتيجية مزدوجة تتمثل في تقييد نفوذها الإقليمي وتمزيق الاتفاق النووي الإيراني مع القوى الكبرى في العالم.

لكي لا "يمنح إيران موسمًا مفتوحًا للبحر الأبيض المتوسط" كما اشترط ترامب، عليه أن يمنع إيران من تشديد سيطرتها على مساحة شاسعة من الحدود العراقية السورية وبناء ممر بري لربط المنطقة بإيران.

إلا أن الاندفاع نحو الحدود قد عزز التكهنات حول ما يسمى بـ "الهلال الشيعي"، وهو مفهوم جيوسياسي يشير إلى إيران والعراق ولبنان، التي تضم أغلبية شيعية، وسوريا، التي تحكمها أقلية شيعية علوية قوية.

يشير هذا المفهوم إلى تحول جذري في النظام الإقليمي، ليس فقط نحو اتصال بري بين إيران والمجتمعات الشيعية في العراق وسوريا ولبنان، ولكن أيضاً، والأهم من ذلك، يمهد الطريق نحو نظام إقليمي جديد تحت رعاية إيران.

أبرمت طهران اتفاقيات ثنائية مع بغداد ودمشق لإنشاء طريق سريع بطول 1700 كيلومتر يربط بين الدول الثلاث. ومن المتوقع أن يستغرق المشروع عامين لإنجازه.

ويجري أيضاً دراسة إنشاء خط سكة حديد جديد. وقد افتتح الرئيس الإيراني حسن روحاني خط سكة حديد جديداً في 24 أبريل/نيسان يربط مدينة كرمانشاه، وهي مدينة رئيسية غرب إيران، بشبكة السكك الحديدية الوطنية.

تخطط إيران لتمديد الخط الجديد إلى خسروي على الحدود مع العراق.

هناك الكثير من المشاكل في سياسة ترامب تجاه سوريا، ولا سيما اقتراحه بأن تقوم القوى العربية الكبرى بتوحيد قواتها وتشكيل "قوة عربية" لمواجهة نفوذ إيران في سوريا.

وقد رفض بعض العرب خطط ترامب واعتبروها مجرد خدعة.

رغم اتفاق العرب مع ترامب بشأن تهديد إيران للمنطقة، إلا أنهم يختلفون حول سبل مواجهته. ومن أبرز مخاوفهم أن يؤدي نشر القوات العربية في سوريا إلى مزيد من زعزعة استقرار البلاد، بل والمنطقة بأسرها.

ربما امتنعت الحكومات العربية عن الرد علناً على دعوة ترامب المتكررة للدول العربية لتشكيل قوة عسكرية عربية، لكن استعدادها لدعم حملة ترامب في سوريا غير واضح على الإطلاق.

في الواقع، تصرفت السعودية وفقاً لنهجها الدبلوماسي المعهود، مُشيرةً إلى نيتها رفض اقتراح ترامب. فقد أشار بيانٌ لوزير الخارجية السعودي عادل الجبير، عقب تصريحات ترامب

خلال مؤتمر صحفي مشترك مع ماكرون، إلى أن قطر هي التي ينبغي أن تُرسل قواتها العسكرية إلى سوريا.

وكان الجبير، الذي اقترح أيضاً أن تدفع قطر تكاليف القوات العسكرية الأمريكية في سوريا، يشير إلى وجود قواعد أمريكية في إمارة الخليج الغنية بالطاقة واعتمادها على الحماية الأمريكية.

كما يعكس تصريحه الأولوية التي توليها المملكة العربية السعودية لنزاعها مع قطر، التي تتهمها المملكة إلى جانب البحرين والإمارات العربية المتحدة بدعم الإرهاب وزعزعة استقرار المنطقة.

وبحسب أي حال، تشير المؤشرات الأولية إلى أن نهج ترامب الجديد في سوريا سيكون فاشلاً.

أصبحت سياسة ترامب في سوريا بشكل عام مشكلة مزعجة بشكل خاص للسعودية وحلفائها العرب، الذين لا يريدون المخاطرة بأمنهم من أجل استراتيجية غير مؤكدة لرئيس أمريكي لا يهتم إلا بمن يدفع ماذا مقابل الوجود العسكري الأمريكي.

إذا كان ترامب يريد ردع إيران عن إكمال جسر بري من طهران إلى بيروت، أو مواجهة خططها لإنشاء "هلال شيعي"، وهو هدف تشترك فيه المملكة العربية السعودية وغيرها من الحكومات العربية السنية، فعليه أن يأخذ في الاعتبار احتياجاتها الأمنية والاستقرارية.

أثار تهديد ترامب لإيران خطاباً حاداً من جانب القادة الإيرانيين ووكلاء طهران الإقليميين، الذين كثفوا من حدة خطابهم وحذروا من أن محاولات عزل إيران لن تمر دون رد.

تعمل إيران على تعزيز وجودها في أجزاء واسعة من سوريا، مستغلةً حالة الفوضى السائدة لتعزيز سيطرتها على المنطقة. وقد فعلت ذلك من خلال دعم وكلائها، ممثلين بجماعة حزب الله اللبنانية والميليشيات الشيعية العراقية التي أنشأت قواعد عديدة على الحدود مع سوريا.

وهنا يكمن الخطر في تحرك القوات العربية إلى شرق سوريا، حيث ستكون في مواجهة مباشرة مع مجموعة من القوات الإيرانية والوكلاء لها الممتدة من حدود إيران مع العراق وصولاً إلى لبنان.

لا يمكن للعرب أن يغفلوا عن الخطر الإيراني، ولكن لمواجهته سيحتاجون إلى صياغة استراتيجية تستند إلى رؤيتهم الخاصة

للتهديدات الإيرانية، بعيداً عن مفاهيم ترامب الخاطئة و"الخطوط الحمراء" الإسرائيلية في سوريا.

نُشر هذا المقال في صحيفة الأهرام ويكلي في 2 آيار/ مايو 2018

- انتهى-